



المواطنة والهوية العراقية

عصف إحتلال ومسارات تحكم

المؤتمر الثالث
لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية

2011

المواطنـة
والهـويـة العـراقيـة

المواطنة والهوية العراقية

عصف احتلال ومسارات تحكم

الأعمال الكاملة للمؤتمر الثالث
لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية



• اسم الكتاب: المواطنة والهوية العراقية
• تـــاليـــف: مجموعة من المؤلفين
• الطبعة الأولى، تموز (يوليو) 2011م.

• الناشر: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام
ص. ب: 5261 ـ 13 بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 351291 ـ 1 ـ 961
E-mail: info@bissan-bookshop.com
Website: www.bissan-bookshop.com

تقـديـم

تعد موضوعة المواطنة والهوية الوطنية من أكثر الجوانب التي لحق بها التدمير في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق، وطيلة السنوات 2003 ـ 2011، تبعاً لمجموعات من العوامل التي أريد منها إعادة صوغ المواطنة والهوية على أسس مختلفة عما هو معروف عند الكثير من البلدان، حتى للبلدان التي تعرضت للاحتلال الاستعماري. هذه الهوية تم استهدافها بقوة من دول الاحتلال وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية، لتمارس تهشيم وتفكيك وتسييل هذه الهوية مستفيدة من تراث سياسي لنظم زرعت ممكنات هذا كله، بجانب السياسات التي مارسها في بلد جرى الإمعان في استباحته تحت نظر الطبقة السياسية والأحزاب التي جاءت مع الاحتلال.

لقد شكلت أزمة المواطنة والهوية هماً كبيراً للشعب والطبقة المثقفة فيه، كونها تشكل جزءاً مهماً من أرصدة القوة والمنعة للعراق، جرى تشظيتها وتسييلها وتفكيكها، وبدلاً من أن يكون

الجامع المانع هي الهوية الوطنية بدلاً من التوزع على هويات فرعية تتمحور حول المذهب والقومية والمنطقة والقبيلة وغيرها، وهو ما عمل الاحتلال على إيصال المجتمع إليه، عندما بدأ بتشكيل صورة الدولة العراقية الجديدة وفق معطيات (مذهبية ـ وقومية) في مجلس الحكم سيِّئ الصيت، وهو ما قبلته الطبقة السياسية التي حلت بسرعة على أرض الوطن للمشاركة مع المحتل في الإدارة والحصول على المغانم، من دون أي موقف حقيقي تجاه ما تخفيه أجندة هذا الاحتلال. ولذلك كانت هذه الطبقة وأحزابها سلبية تماماً، إزاء ما كان يجري، بل إنها غضت الطرف وأشاحت بوجهها عما يحدث، وبذلك سمحت للمحتل بأن يزرع بقوة عوامل التشرذم في المجتمع وإمكانية ركونه والتفافه على مثاباته الجامعة (المواطنة والهوية)، بدلاً من تعرضه الى عصف الاحتلال الذي يريد إلغاء هويته ومواطنته وتحويله الى صورة أخرى. وبدت ملامح مؤامرته عندما وجه وسائل إعلامه الى نقل صورة العراقيين بشكل مزيف الى العالم، كمجموعة من السراق والنهابين لمؤسساتهم ودوائرهم ومصانعهم وحتى آثارهم وتاريخهم.

هذه الأمور لم تكن تشكل عامل استفزاز للمرجعيات المختلفة سواء أكانت سياسية أم غير ذلك، وبالتالي لم تكن لها وقفات شجاعة تذكر، في وجه ما كان الاحتلال الأمريكي ينفذه، وفضلت الطبقة السياسية والأحزاب مصالحها ورضا المحتل عنها إزاء عملية تدمير دولة ومجتمع بشكل تام.

فتاريخ الاحتلالات في العالم لا يحتضن مثالاً مقارباً لما جرى في العراق، هذا الذي حدث لم يكن بعقل أمريكي بامتياز، فالاحتلال البريطاني المساند للاحتلال الأمريكي، له تاريخ وإرث وأساليب جُلُّها كان إرثاً خبيثاً، ليمد الاحتلال الأمريكي بما يمتلكه من خبرة ومعرفة بالشأن العراقي، فيما ظل الدور الإسرائيلي التخريبي بعيداً عن الأنظار؛ دور يستند على أن احتلال العراق قد تم لمصلحته أولاً، وإرضاءً لمصالحه في إخراج العراق وتقسيمه، هذا الدور الإسرائيلي المكمل للدور الأمريكي في تفتيت الهوية وإضعاف المواطنة، يمتد طولاً عرضاً، وطولاً ـ شمالاً وجنوباً في العراق، بل إنه في أحيان عدة يداهم مخادع المسؤولين، ولكننا لم نلحظ على مدى السنوات من عام 2003 ـ 2011، أن وجه مسؤول ما في الدولة العراقية الجديدة أو الأحزاب القابضة على السلطة أو التي ارتضت التعامل والتعاون مع المحتل، إشارة الى الدور الإسرائيلي (الشبحي) في تدمير العراق.

إن التوقف عند موضوعة المواطنة والهوية الوطنية، من قبل مراكز البحوث والدراسات والطبقة الأكاديمية وبعض من المثقفين، وهؤلاء في جلهم عصيون على التدجين سواء من قبل الاحتلال أو الأحزاب، وهم لم يلتووا فيما تتوسع جراحات وطنهم، ولم يداهنوا ارتزاقاً كما يفعل الكثير ممن يحسبون على طبقة الانتلجنسيا العراقية، سواء برضا الحاكم أو الاحتلال أو مؤسساته التي تفرخ يومياً عشرات المنظمات، التي يسمونها غير حكومية وغير ربحية، ولكنهم لا يذكرون أنها غير عميلة أو غير أمريكية.

فهؤلاء النخبة من الباحثين هم حقيقة (مثقفون عضويون)، بحسب تعبير غرامشي، فها هم يطلقون صرخة مدوية خرجت من جدران القاعات الى فضاء العراق الباحث بقوة عن ذاته، وعن هويته وعن مواطنته، بعدما استوعب عصف الديمقراطية الأمريكية المزيفة، التي بدت لاتختلف في عين الشعب عن خداع أفلام هوليوود.

لهذا جاءت أوراق الباحثين معبرة عن رؤى مختلفة الزوايا في النظرة الى متغيِّريْ المواطنة والهوية، فالهدف من عملية التحول نحو الديمقراطية أضحى، صراع إرادات ممتد بين إرادة شعب يتلمس دروب الخلاص، وقد اعتصمت جموعه بالديمقراطية خياراً مصيرياً لا حياد عنه، وبين إرادات تلونت بالهويات المفصحة عنها، والتي حملت بأدائها صوراً متعددة ومتنوعة في الأهداف، ومتوزعة ما بين الارتداد للماضي وبين تصحيح للمسار. وليس من الغرابة في شيء أن تبدو دواعي ترسيخ قيم المواطنة، كخيار ومشروع، واضحةً لقياس دفق المسار في العملية السياسية الجارية في العراق.

على أن تراكمات السنين والعقود السابقة، فعلت فعلها في تعطيل عملية البناء المادي والمعنوي للأمة، وكرست بشكل أو بآخر الشعور لدى مختلف الجماعات الإثنية والطائفية بالشخصية المنفصلة، وأحيت ارتباط الأفراد بالولاءات الأولية، ما جعل من المواطنة العراقية مفهوماً عائماً، لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع، ولا يعبر عن الذات العراقية، عندما بدت المواطنة

الفعالة، فعل إنقاذ لما أصاب تلك الذات من تذرُّرٍ وتفتت. على أن المتابع لأوضاع العراق في ظل الاحتلال، يلاحظ صعوداً لمفهوم (عهر الهوية).

إن إغفال حوامل الهوية الوطنية للمجتمع على أسس ثابتة، طيلة المرحلة السابقة، ألقت بظلالها على كامل اللوحة الاجتماعية ـ الثقافية، وقد بانت كل تلكم المظاهر دفعة واحدة، وكأنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة، كيما تَسِمُ المشهد العراقي بكل ما يدفعه الى التطاحن والتنابُذ والانكفاء الى الخارج لحل مشكلاته. فالمواطنة كعلاقة بين المواطنين والدولة تتضمن التزامات وواجبات وحقوقاً متبادلة بين الجانبين، والمواطنة بما تحمل من دلالات وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ترتب حقوقاً عدة للمواطن.

ساند كل ذلك الاحتلال، منذ أن وطأت أقدام جنوده أرض العراق، دافعاً الكل ضد الكل، ليستفيد من الانشغالات بين المكونات وليتفرد بالتعامل معهم جميعاً كلاً على انفراد، طالما أن الكل أصبح يستجدي الرضا منه، وهنا بدأت عوائد الربح السياسي الأمريكي من التفتيت، وبالتالي استفادت من كل ذلك في خفض مستويات الكبح المجتمعي المتوقع لمشروعها.

فالرغبة بتمزيق المجتمع العراقي (الهوية/ الثوابت المجتمعية)، تعد ضرورة وأولوية لقوى الاحتلال بشكل خاص ولمجمل الدول الغربية، فالصراع القائم حالياً هو صراع ثقافي وحضاري متعدد الأوجه والمجالات، وفي هذا كله تحاول منظومة الحضارة

الرأسمالية (الغربية ـ الأمريكية) فرض أجندتها على المجتمعات الأخرى، من خلال أدواتها ووسائلها الإعلامية التي وصلت مستوى الاحتراف في العمل الدعائي والثقافي والإعلامي.

إن تأسيس نظام الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية والإثنية، أدى إلى المزيد من الإزاحة لقيم المواطنة الضعيفة أصلاً، بسبب سياسات الحكم السابقة، لصالح الهويات الجزئية، وتعميق الهوة بين المشتركات وبين عوامل الفرقة.

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تدعي أنها حققت الحرية والديمقراطية، لأفغانستان والعراق، فأنها عملت على تخريب قيم المواطنة وتشجيع آليات التفتيت عبر إجراءاتها غير الصحيحة في إدارة شؤون المجتمع، وفشل نظرية «الفوضى الخلاّقة» في بناء الدولة، إذ أنها هدمت أركان دولة آيلة للسقوط أصلاً، وازدياد هامش اغتراب الدولة عن المجتمع، وهذا يعني بعبارة أخرى، أن المجتمع لم يكن بحاجة إلى تهديم ما تبقى من الدولة، وإنما إضافة بنى جديدة وتطوير القائمة منها، وتبني سياسات عامة تؤدي إلى تعزيز قيم المواطنة، التي كانت تعيش في أزمة، ما أدى إلى تراجع المواطنة لصالح الهويات الجزئية.

يبدو أن الثقافة الأمريكية من أجل أن تكرس نفسها في مكان ما، لابد لها أن تشتغل وفقاً لظروف ذلك المكان، فتارة تجدها تعتمد على الثقافة الشعبية، وتارة تستخدم معها الثقافة المؤسسية، وما بدا هو أن الأولى تمهد للثانية، ولكننا نجد أن الأمر مختلف في

العراق، فالعراق لم يعهد الثقافة الشعبية ولا المؤسسية الأمريكية من قبل، فضلاً عن أن الوجود الأمريكي في العراق جوبه بمعوقات تتعلق بالبيئة العراقية اجتماعيا وأمنياً، ولأسباب أمريكية تتعلق بالبناء السياسي والأمني العراقي والإقليمي، وبيروقراطية الوجود الأمريكي بين البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية. ومع ذلك فإن الوجود الأمريكي في العراق، وما سينجم عنه هو ما يعول عليه القائمون على إنفاذ الثقافة الأمريكية الى العراق، فهذا الوجود مع مرور الزمن سيخلق بيئة أو جواً يعتاد فيه العراقي على التعامل مع كل ما هو أمريكي، وإن تراكم أثر هذه الثقافة يأتي عن طريق الثقافة المؤسسية لا من خلال الثقافة الشعبية، ففي العراق تنقلب معادلة الثقافة الأمريكية؛ فالأولى هي التي تخلق الثانية هنا، وربما نظر القائمون على هذا الأمر إلى أنه وبعد الاستقرار الأمني في العراق، سوف لا يجد العراقيون أمامهم سوى هذه الثقافة المؤسسية الأمريكية التي ستؤسس بدورها للمشروع الرأسمالي القادم في العراق، فالأمريكان عندما جاؤا الى العراق لم يكن هدفهم تغيير نظام سياسي، بقدر ما كان تغيير الدولة. ولكي تغير الدولة في العراق، لابد وأن تغير ثقافتها (غير الليبرالية) لتستبدلها بأخرى ليبرالية، ولكي تفعل ذلك لابد من البدء بالتغيير المؤسسي، وهذا لا يتأتى إلاّ بإنفاذ ثقافة اللبرالية الجديدة، والتي هي روح الثقافة الأمريكية.

وبذلك فإن أهم متغير في تجليات العولمة عبر الاتصال يأتي من خلال صهر وتذويب الثقافات المحلية والفرعية والثقافة الأم واللغة والتراث والقيم. وفي الأدب السياسي والمعرفي الحديث

تداولت مصطلحات لغوية استحدثت دلالتها من اشتقاقات لغوية خاصة، وقد أسهمت وسائل الأعلام إلى حد كبير، بقدراته التداولية والتبادلية (Deliberation)، على نقل وتفصيل تلك المفردات، بل تكريس استخدامها العلمي تزاوجاً مع المعطيات الثقافية الأخرى عبر ـ ثقافة الصورة ـ والشكل ـ والسلوك، والذي في ظل العولمة استفردت به الولايات المتحدة الأمريكية، باعتباره أحد خيارات الوصول إلى (أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكياً).

إن السعي الصادق والحقيقي لإيقاف تدهور حالة الشعور بالمواطنة الحقة، والبدء بإرساء أسس هوية وطنية تتجاوز حالة الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي التي دأبت عليها النظم السياسية المتعاقبة على العراق، وجذرها بقوة النظام السابق، تمر من خلال معطى وطني واحد لا غير هو إخراج الاحتلال وأدواته واجتثاث آثاره التي رسخها في العراق حتى وإن وصلت الى حد الأفراد والشخوص.

الجزء الأول

التغيير السياسي ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة

أ. د منعم صاحي العمار
عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

التغيير السياسي
ومستدعيات ترسيخ قيم المواطنة

المقدمة

منذ نيسان عام 2003، والعراقيون يمتلكون تحفزاً طاغياً لسيادة مظاهر الديمقراطية في أدائهم السياسي والمجتمعي، على الرغم من كل ما صادفوه من صعاب، برع فيها (الضد) على مختلف عناوينه للنيل من ذلك التحفز، حتى أصبح هدف عملية التحول نحو الديمقراطية، صراع إرادات ممتد بين إرادة شعب تتلمس دروب الخلاص وقد اعتصمت جموعه بالديمقراطية خياراً مصيرياً لا حياد عنه، وبين إرادات تلونت بالهويات المفصحة عنها، والتي حملت بأدائها صوراً متعددة ومتنوعة في الأهداف، بين الارتداد للماضي وبين تصحيح للمسار.

لقد كان من الطبيعي أن يُنبت وضعٌ كهذا مظاهرَ اختلالٍ وارتباكٍ كبيرين، ليس لأنه يهدف إلى بناء صورة مغايرة لما حل بالعراق شعباً ووطناً في الزمن الماضي،حيث عملية التحول

الديمقراطي، بل لأن الفعاليات السياسية، ولحد اللحظة، لم تحسم صورة ما تحلم به بهذا الخصوص، الأمر الذي جعل من العملية السياسية وعاءً حاضناً لكل الاختلافات بل والصراعات المكلفة، والتي غدت بتداعياتها مظاهر عدم الاستقرار التي أضيفت بأهوالها الى أهوال ما يعانيه العراق والعراقيون من الأعمال الإرهابية المستمرة، والتي لم تعرف لحد هذه اللحظة مستقراً أو هدفاً محدداً لها.

ولعل الشاشة الجامعة لمطامح العراقيين في التغير والتحول نحو الديمقراطية، ظهرت واضحة، وقد استجمعت ذبذباتها حول صورة أو شكل النظام السياسي، حيث النظام الذي يلتمس الديمقراطية نهجاً ويرسخها كهدف، عبر ما يؤسسه من مؤسسات أداء سياسي تجعل من السلطة تعبيراً عن إرادة الشعب، التي باتت بدورها المحرك الأساس لجوهر العملية السياسية ومؤطراً لها. فمهمة بناء أي نظام سياسي، وإن احتاجت إلى مقومات إدراك محدود، تتولى بنجاعتها مأسسة التوجه نحو ذلك البناء، إلا أنها بحاجة إلى ضوابط تقرر سلمية الانتقال الى الوضع الجديد، لاسيما إذا كان ذلك الوضع نتاج حاله تغيير شاملة باتجاه التحول الديمقراطي. الأمر الذي يتطلب من العراقيين ليس الصبر على ما ابتلوا به من ضد وإرهاب، على حد قول الساسة، بل يتطلب منهم اتخاذ التدابير اللازمة لترسيخ مطمحهم، مكانةً وتعريفاً في الأجندة الوطنية، لأن المحصلة مهما كانت، لابد لها أن تكون ذات هوية وطنية عراقية. ومن بين تلك التدابير ترسيخ قيم المواطنة، الذي بدأ

مطلباً جمعياً ذا نسغ تاريخي، كونه الدرب الذي لابديل عنه، لكي يتمكن العراقيون من بناء نموذجهم الوطني وفق ما ترسخ في مدركاتهم، وما يرنون إليه، لا كما يراه الآخر ويبشر به. وهنا تكمن تاريخية ذلك التدبير، كونه وفاقاً مصيرياً لا تدبيراً سياسياً توافقياً. وهذا ما لم يفطن إليه البعض أو يتحسسه، لذا لاغرو أن نرى قيم المواطنة وقد صادفت السيولة، على الرغم من تماهي مفرداته الإجرائية في دعوات ومؤتمرات.

أولاً: من ماهية التغيير السياسي

يتصل التغيير السياسي، درجة وحدّة، بما يولدْ من إقناع بالرؤى والأهداف التي يحملها[1]، كونه يعني بمجمله عمليات فكرية يحاول حاملها التأثير في جمهوره أو مجتمعه بقصد إخضاعه لما يراه مناسباً أو مقدمة لمشروعه الجديد.

ولما كان التغيير وإدارته، يستلزمان بناء سلسلة من الإجراءات والممارسات، فإنه يستلزم أيضاً بناء مواقف واضحة، الغرض منها تقريب الأهداف التي يحملها مشروع التغيير[2]. ومن المناسب هنا الحديث عن ديناميات عملية تقريب الأهداف، ليس لأنها تمثل محطة لاختيار مدى إيجابية وسلبية تلك الأهداف وآليات تحقيقها، بل لكونها تختصر محتوى التغيير ومدياته، في صورة إدراك مقنع

---

(1) عن معنى الإقناع، انظر: معجم مقاييس اللغة: مادة (قنع)، ص 864 ـ 865.

(2) عن هذا الأمر، انظر، أنور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 95، 1985، ص13 وما بعدها.

يحمل من الموجبات التاريخية ما يؤهله ليكون بداية بناء جديد.

وتدلنا التجارب التاريخية للتغيير، أن تلك الديناميات تستقر في الغالب عند عملية توظيف الممكن، بقصد تغيير القناعات كبوابة مقصودة الولوج لإتمام عملية التغيير الشاملة، كما هو الحال مع الجهد الأمريكي في تغيير موازين القوى الدولية، وكذا الحال بالنسبة للجهد الأمريكي في تغيير عام 2003 في العراق[1]. عندها يغدو التأثير في المدرك صنو محصلة التغيير، وإن لم يحصل، طالما بدا نسق القيم هو ساحة التأثير والتغيير معاً. ويرى د. رييف[2] أن ديناميات التغيير غالباً ما تتوحد في مظهر واحد، ألا وهو القوة، ليس لأنها معطى يلفت الانتباه الى ما يحويه من قدرة التأثير وقناعة بها، بل لأنه دوماً يمثل محور الثبات أو الطاقة المستديمة والتداوبية، التي تستلزمها إرادة التغيير. ويشير أيفان لورد في كتابه القوى العظمى والصراعات الإقليمية[3]، إلى أن أهم ما يبتغيه صانع التغيير هو التمسك ببعض الأفعال المؤثرة، التي يرى فيها المفصل الأكثر حيوية والمقربة لهدفه، كونه يقع دوماً تحت تأثير الإحساس بضرورة إيجاد البدائل المؤثرة التي تعينه على إتمام

---

(1) للمزيد عن هذه الآراء، راجع، جلال أمين، عولمة القهر، الولايات المتحدة والعرب المسلمون قبل وبعد أحداث سبتمبر 2001، دار الشروق، عمان، 2002، ص28.

(2) أ. ني. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهشام حمادي، دار المركز الثقافي، ط1، دمشق، 2007، ص90.

(3) Evar Luard, Superpowers and Regional Conlicts, foreign Affairs, Vol 64, No.5, 1986, p.107.

عملية التغيير، وهي عملية طويلة النفس وتحتاج الى ممارسة التأثير في كل اتجاه، وعلى كل المستويات وصولاً إلى أعلى درجة من الموثوقية والهيبة، لأن فقدانهما لا يعني إيقاف عملية التغيير فحسب، بل تدهور القوة، ديناميكية التغيير الأولى. كما يقول كنيث بولدنك[1].

وتشير الأدبيات السياسية إلى أن التغير السياسي، وإن كان مطلوباً بصورته التقليدية العامة، إلا أنه في أحيان كثيرة، يأخذ شكل التهديد، الظاهر والخفي، لاسيما عندما يكون معتمداً على أساليب إكراهية، تسبب ضرراً حقيقياً للجهة المقصودة. وهنا يشير ستيفن والت الى أن التغير السياسي قد يلتمس تأثيره بنوعين من التهديد، احدهما بالأساليب الناعمة، والتي غالباً ما تلامس القيم والمعنويات، وإن كان ذلك من النوع النمطي والتقليدي، وثانيهما بالأساليب الصلدة (الخشنة) التي غالبا ما تلامس جوهر البناء المادي[2]. وهذا النوع من التغيير يكون ذا طبيعة شاملة ومنتشرة ومتشظية وحصائله غير ثابتة، تكون مدعاة لبروز ردات فعل مضادة للتغيير. ويرى مايكل روبن[3]، أن التغيير إذا ما اتخذ صيغة

(1) Kenneth G. Boulding, Conflict and Defense, General Theory, New York. Harper Torch Books, 1963, p.7.

(2) Stephen M. Walt, Allance formation and the Balance of world power, International Security, Vol. 9, No. 4, Spring, 1985, p. 105.

(3) Michael Rubin, Asymmetrical Threat Concept and its Reflections on international security, SAREM, Istanbul, May 31, 2007, p. 7.

التهديد، وإن طال به الزمن سيحمل طابعاً مزدوجاً سواءً من حيث نتائجه الايجابية أو السلبية، والتي غالباً ما تردف بتقييم مزدوج لهما، إذ يتراوح بين الحافز لمواصلة التهديد/ التغيير، وبين الكابح لمقوماته.

ولأجل فك الالتباس بين التغيير والتهديد، رأى فرانك هوفمان[1]، أن صناعة التغيير تتطلب توافر نوع من الديناميكية، لا نجده إلا في التهديدات أو إعادة هيكليتها، بما يتواءم مع هدف التغيير أو غايته. وكما هو الحال مع التهديد الذي صنعه العراق في عملية غزو الكويت، أو التهديد الذي صنعه الغرب ضد مسلمي البوسنة، أو الولايات المتحدة في غزوها للعراق، أو التهديد الأمريكي ضد الإسلام في (إطار ما يسمى بمكافحة الإرهاب)، عندها تكون محصلة التغيير هي تدجين الطرف المقابل لا صُنْعَ قوته.

من جانب آخر، يرى الباحثون أن سر المباشرة بالتغيير لا يمكن القبض عليه، إلا من خلال عده تحدياً واجب الإتمام، لما يستوجبه التغيير من وجود إنسيابية عالية للأفعال وردود الأفعال بين أطرافه، وما يحملونه من أهداف ومصالح ونيّات متعارضة. ويرى اليسو. ن. ج. ك. بايلز أن تاريخ الولايات المتحدة مليء بمثل هذا الأمر، داخلياً وإقليمياً ودولياً، كونه الباب الذي ينفذ من الفعل الاستراتيجي الأمريكي، كما حصل في أفغانستان والعراق،

---

(1) Frank G. Hoffman, Further Thoughts on Hybrid Threats, Small wars Journal, 2 March, 2009, p. 21.

النموذجان اللذان أسسا بوصفهما ساحتا تغيير بدايةً للنهج الوقائي[1].

ثانياً: التغيير السياسي وبناء الدولة

مهما يكن من أمر هذا الجدل، فإن الثابت المرئي بهذا الخصوص يشير الى أن التغيير بقيمته ونوعيته، ساهم بشكل كبير في تأطير معطى الدولة بصنع تنظيريةٍ ومفاهيميةٍ، حملت معها مشاريع مزدوجة مؤهلة لتغيير الخارطة السياسية فيها كونها حاملة بطياتها فرصاً جاهزة ومعدة للتنفيذ، ومتزودة بمبادئ جديدة ومبعثرة تحتاج للملمة والإخراج، لتكون ذات فائدة لما امتازت به من فرص مناسبة للاستثمار، وتفعيل التغيير كمقدمة من المقدمات لإدارته.

ليس من الغرابة في شيء، أن تبدو دواعي ترسيخ قيم المواطنة، كخيار ومشروع، واضحة لقياس دفق المسار في العملية السياسية الجارية في العراق، سواء بقصد إتمام عملية التحول الديمقراطي أو بقصد الاستمرار في استكمال متطلبات التغيير، برغم كل المحددات أو القيود التي لم تزل تفرز قوة تأثيرية سالبة أو مضادة لمسيرة الديمقراطية، أو على أقل تقدير إفشال المسعى العام في تحقيق أهدافها القصوى[2].

---

(1) اليسون ج. ك. بايلز، اتجاهات وتحديات في الأمن الدولي. مجموعة باحثين. معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2004، ص71 ـ 75.

(2) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص271.

والمتتبع لمسار العملية بكل ما اتخذته من عناوين تغييرٍ، تحُولٍ، بناءٍ وتطلع نحو نموذج محدد للتداول السلمي للسلطة، يجد بوضوح العديد من الفرص الواسعة للتعامل مع الواقع العراقي، الذي لم تزل مساحاته تكتظ بالعديد من الايجابيات الداعمة والمساعدة لإتمام القصد الكلي منها. وإن التعويل على تهيئة أو استنبات شروط بيئية محددة ملائمة لنمو السلام الداخلي «المجتمعي»، إنما هي مهمة دائمة ومستمرة تقتضيها عملية التنمية والتحول الديمقراطي، وليست مهمة تُستَحدث في ظروف استثنائية، بل هي إطار بناء تحليل كل المواريث التاريخية والثقافية والجوانب المؤسسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، عندها بدت تلك القيم وكأنها مفتاح لرعاية التوافق بين متطلبات زمنين مختلفين لأبناء زمن جديد فحسب.

ومع تداخل خطوات البناء الديمقراطي وثبات نتائج مسارها، بدا واضحاً أيضاً، أن العراق متجه نحو ترسيخ مظاهر الديمقراطية بكل ما تعني من امتلاك الشعب حق صنع قراراته بدرجة أو بأخرى، خصوصاً وأن المهمة ليست عملاً يتم تأمينه أو نقله جاهزاً، بل هي مسيرة صعبة وممتدة وجهود نوعية متواصلة[1]، وبقدر ما يثبت هذا الرأي قناعة مؤداها ضرورة الابتعاد عن خيار المنطقة الواحدة التي تتصف بضعف شديد، بحيث يصبح معها استحالة التحول القريب

---

(1) عن هذه الرؤية، انظر، هنري كيسنجر، تأملات في صورة عراق مستقل من الانترنيت: www.Iraqgate.net/article/publish.article, 314.shtm/Top.

نحو الديمقراطية، كما يقول أمكوباور، فإنه يحقق دفقاً لأهلية مركزية، تمثل المعيار الأبرز لتمثيل الإرادة الشعبية بكل ما تنطق به من ابتعاد عن احتكار السلطة وتشويه مظاهر تداولها. وهنا يرى جون هيل، أن عملية التحول الديمقراطي تولِّد حالة تفعيلها قوة معنوية عالية في المجتمع ترسخ عملية البناء الجديد على أسس من المشاركة في ظل سيادة القانون، بكل ما تضمه عملية الترسيخ تلك من آليات تنظم شروط التعايش المشترك وتضمن وزناً أكبر للمواطنة الفعالة. ومن هنا بدت عملية التحول الديمقراطي في العراق حاملة لعنوان نجاعتها، حيث الشعب المتحفز لرؤية نتائجها أو كما يسميه دافيد ماثيوس بالجمهور الطيب[1].

ذلك الجمهور الذي أفصح عن وعي وطني وحضاري جعل منه وحدة فاعلة حاملة للقوة المؤثرة التي جعلت من السلطة واحدة وقوية لم تزل عصية إزاء أيّ محاولة للتفرقة الطائفية أو تجزئة الشعب والوطن. وهنا تبدو المواطنة وترسيخ قيمها كمشروع سياسي، متحقق على أرض الواقع بدرجة كبيرة، بدليل أن حصيلة العملية السياسية كانت مثابات بناء وتوجه نحو صياغة النموذج الديمقراطي ذي النكهة العراقية، والتي شكلت بمجموعها مدرسة لاستنبات مظاهر الأداء الديمقراطي المؤسس لبنى الانتقال نحو الديمقراطية، والتي أكدت جميعها على فكرة مفادها، أن الديمقراطية بقدر ما هي وسيلة للتمدن والتحضر فإنها هدف يلتصق

---

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص325.

تلقائياً بالتحرر من الاستبداد، وقطع الطريق إزاء أي محاولة للعودة للديكتاتورية من جديد[1]. وهنا تبدو المواطنة الفعالة شرطاً أساسياً للتحول الديمقراطي لا مشروعاً متمماً له فحسب.

ثالثاً: رؤية في التغيير السياسي في العراق بعد عام 2003

تمثل المرحلة الماضية بدءاً من نيسان عام 2003، فَيْصَلَ الحدث والتغيير الذي شهده تاريخ العراق بكل ما ضمه من أحداث وتطورات منذ تأسيس الدولة الحديثة سنة 1921 وحتى الآن، ولطالما بدت تلك المرحلة محملة بكل التعقيدات والصعاب التي جابهت العراق وجوداً ومجتمعاً. وما إن لاحت هذه المرحلة، حتى بدت ملامح الخطورة التي اكتنزت بها أحداث نيسان 2003، وما أعقبها من تغييرات، تظلّ واحدة دونما توجيه لها من احد أو توظيف، رغم ما ازدانت به العقول والنفوس من شغف وتطلع لبناء تجربة لإدارة تطلعات العراقيين وأهدافهم.[2] إلا أن عدم التعاطي مع ما تقرره تلك التجربة من قوانين بناء وانطلاق، جعل المحصلة على غير مرامها رغم حذاقة القيمين عليها والمبشرين في لمّ التغيير في بوتقة الممارسة السليمة والسلطة، هو ما شكلته خطوات البناء الديمقراطي المؤسسي في العراق.

---

(1) اوس الشرقي، خطباء شيعة يندون بالدستور، من الانترنيت: www.Islam.on.line.net.2004.

(2) منعم العمار، كيف نفهم العراق؟ دراسة نقدية، نشرة قسم الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، كانون الثاني، 2006، ص4.

كما أن الانكشاف غير المسبوق للواقع الاجتماعي ـ السياسي العراقي أمام المؤثرات الخارجية ولاسيما في ظل استثنائية الطريقة التي جرى بها تغيير النظام السياسي السابق عبر التدخل العسكري الخارجي، أضاف إلى تعقيد الخارطة العراقية أكلافاً باهظة عززت من مستوى التباين الإدراكي لدى الفئات المختلفة، وأسهم في ذلك من جانب آخر، الأطراف والفرقاء المحليون، الذين يلجأون إلى القوى الخارجية للاحتكام والحصول على الدعم. وليس أخطر على الوضع العراقي من أن تتحول الجماعات الإثنية الى وكلاء لمطالب ومصالح القوى الخارجية المتنافسة، وتتحول الوكالة الى تحالف مادي ووجداني يرفع سقف الانفصام الداخلي ويضعف الشعور الوطني الهش أصلاً، وبالتالي يعزز من احتمالات اللا تعايش بقدر ما يعقد من إدارة ديمقراطية سليمة وفعالة.

وإذا كانت الصورة الأساسية لأي نظام سياسي ديمقراطي تتألف من تداول السلطة ومن معارضة تراقبها وتنتقدها وتنافسها وتسعى إلى إبعادها عن السلطة في دورة انتخابية قادمة، وضمن هذه الصورة تكون المعارضة جزءاً من النظام السياسي[1]، فإن الأمر في العراق لم يكن على هذه الشاكلة. فقوى المعارضة العراقية لم تكن جزءاً من النظام السياسي، بل هي في خارج ذلك النظام بالكامل تنظيمياً

(1) للمزيد حول هذا الامر. انظر: سعيد زيداني، اطلالة على الديمقراطية الليبرالية، في مجموعة باحثين، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص58.

وجغرافياً (باستثناء الأحزاب الكردية). والسبب في ذلك يعود الى طبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً قبل عام 2003، حيث كان نظاماً ديكتاتورياً، فردياً، حزبياً، عسكرياً.. وهي طبيعة لا تسمح بوجود معارضة سياسية حزبية حقيقية وفاعلة تكون جزءاً من صورته العامة. وعلى هذا الأساس توجب أن يأخذ أي نموذج للتحول الديمقراطي بالعراق في الاعتبار واقع التعددية الثقافية في المجتمع العراقي. فتراكمات السنين والعقود السابقة التي انتهت الى تعطيل عملية البناء المادي والمعنوي للأمة، كرست بشكل أو بآخر من الشعور لدى مختلف الجماعات الإثنية والطائفية بالشخصية المنفصلة وأحيت ارتباط الأفراد بالولاءات الأولية، ما جعل من المواطنة العراقية مفهوماً عائماً لا يخدم مقصداً مشتركاً لدى الجميع، ولا يعبر عن الذات العراقية عندما بدت المواطنة الفعالة، فعل إنقاذ لما أصاب تلك الذات من تذرُّر وتفتت.

ومما يزيد من أهمية حضور المواطنة الفعالة، كفعل استباقي لتحييد الانعكاسات الخطرة لعملية التغيير المنضبطة، أنّ تغيير نيسان 2003 أطلق عملية حراك سياسي وسيولة غير مسبوقة في الواقع العراقي مما يصعب معه تحديد خارطة نهائية لمكونات هذا الواقع الفكرية والسياسية. وإذا كانت مثل هذه السيولة حالة طبيعية بل وضرورية لإعادة وإنتاج المواقف الاجتماعية في أطر تنظيمية وفكرية تصل بين القاعدة والنخب ويمكنها أن تدّعي مستقبلاً مشروعية التمثيل، فإن الخطر يبقى ماثلاً أمام رغبة البعض ببناء

الثوابت على أرضية متحركة، وبالتالي إجهاض عملية الحراك نفسها بطرح تعليمات إيديولوجية غير قابلة للتساوم[1].

وبرؤية متقدمة، أَلَحَّ كاتب هذه الدراسة، وفي العديد من المقالات التي نشرت في الصحافة العراقية وبدءاً من عام 2004 وما تلاه، على ضرورة ابتكار صيغة تاريخية لتصحيح مسار العملية السياسية التي اكتفى دعاتها بالتحول الليبرالي الذي استنبت شروطه على عجل وبوسائل قسرية خارجة عن الإرادة الوطنية التي ظللت مادتها بالآمال العريضة، بدليل ما نحن اليوم بحاجة إليه، من تهدئة نوازع الضد التي أنبتتها ظروف التغيير، ومن فقدان الأمن وافتقاده على الزمن المنظور، ومن عوائق غير مفهومة لإجراء مصالحة شعبية، ومن تبديد للشعور بالهوية، ومن تعمق الهويات الإثنية والطائفية، المُردَفة بتوجهات تحمل في ثناياها نُذُراً سيئة لمستقبل وجودنا كوطن، ومن اختلال عميق لصياغة المدركات الوطنية، ذلك الاختلال الذي رسخ واقعياً في عملية تداول السلطة بخارطة إثنية وطائفية وعرقية، تتغذى على مظاهر الانقسام تحت مسميات مختلفة تحمل في لفظها سر التوحد، هي بعيدة عنه[2].

والطامّة الكبرى، أن وثيقة الدستور وفرت قانونياً ودعائياً غطاء

---

(1) حاتم جبر خلف. النظام السياسي في العراق منذ عام 2003 ومستقبله، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، بغداد، 2007ص18.

(2) منعم العمار، مستقبل العملية السياسية في ظل الدستور الدائم، صحيفة بغداد، 20 حزيارن 2006، ص3.

لديمومة ذلك الاحتلال، حتى بدا الشعب بمختلف أطيافه بعيداً عن الوفاق والقرار الموحد وهو في أمس الحاجة اليهما، ليغدو مقيداً ومحاصراً بنذر الشقاق، بدلاً من أن يكون منفتحاً لصياغة نموذجه الديمقراطي ومحاطاً بالاصطفافات والاستقطابات، لتوظيفها لصالح التكون التاريخي من جديد، ومقوَّض الطاقات، بدلاً من تحفيزها لتأسيس عتبة انطلاق موثوقة الخطى، باتجاه بناء مرئي ومحسوب ليس همه تبرير الشرعية، بل صيانة الهوية وصياغتها من جديد، وهذا هو جوهر الاستحقاق الديمقراطي[1] الذي أدير مع الأسف، بأدوات غير سليمة تتغذى على حالة الافتراق الواضحة بين أطر ومسارات ما سمي بالعملية السياسية، وبين حواضنها الشعبية (القواعد)، ذلك الافتراق الذي توسع في ظل الأجندة الغاطسة والبناء الخفي المليء بالحسابات الخاطئة مقابل توق شعبي عارم لامتلاك ممكنات الجذب، وتوق لاتساق الأهداف مع النوازع الأخلاقية المولدة لحظوظ الوفاق والاتفاق المنتجة بدورها للخيارات الأساسية، التي تمثل بتواترها صورة ما يسعى الجميع لرؤيته على أرض الواقع. وهكذا تبدو العملية السياسية برمتها عنواناً مهدداً بالنكوص في أي لحظة تلوح فيها صيغ وآليات الحراك السياسي والاجتماعي المغذية لصياغة الهوية الوطنية من جديد، حتى بدت الأخيرة تعاني من قصور إطارها البنائي، بعد أن استبشر

---

(1) منعم العمار، العراق واستحقاق المصير المقبل، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2004، ص132.

العراقيون بأنهم أمسكوا بما أسماه أيزنغر بـ(بنية الفرصة السياسية)[1] الممتلئة بمحصنات ضد أسماه مايكل هوارد بـ(النفس الثقيل والمشؤوم الذي يتوعدها). ذلك القصور الذي أفصح عن نفسه بدوامة عنف مأسوية لاح في كل الصعد.

رابعاً: المواطنة ومستدعيات الحث نحوها

بعد عام 2003 نال مفهوم المواطنة، الموروث منذ القدم، حثاً تأطيرياً مكثفاً لمدلولاته النظرية والعملية ليتجاوز بذلك نطاقه الضيق حيث حق الفرد في المشاركة السياسية بالإستناد الى معايير الحرية والقدرة على تحمل المسؤولية. ومع تطور المجتمعات وما صادف وجودها وأدائها من نضج سياسي ومجتمعي، بدت المواطنة معياراً للانتماء لمجتمع أو دولة ما[2]. وما لبث هذا المعيار أن أُردف بمعيار أخر، إلا وهو الولاء، لتتلاقح بذلك مدلولات المواطنة القانونية والسياسية والاجتماعية معاً في صورة واحدة. فكان حقاً على المواطن أداء واجباته إزاء الدولة والمجتمع وحمايتهما وتطوير وجودهما وأدائهما، مقابل ما يحصل عليه من حقوق؛ حيث حق الحماية، والمشاركة السياسية، والعمل، والتعليم، والرعاية

---

(1) عن هذا الوصف. انظر: P. X. Eisinger, the conditions of protest Behavioran American cities, American political Science Review. No.67, pp. 11 - 28.

(2) للمزيد انظر: بتول حسين علي، المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص8 ـ 9.

الاجتماعية. . . الخ. وإذا كان مفهوم المواطنة قد حسم ابتداءً، بمدلولات الانتماء والولاء، إلا أن التغيرات السياسية وظهور الأيديدلوجيات المختلفة ساهم بشكل جدي في توسع مدلولات ذلك المفهوم، ما فسح المجال واسعاً أمام اعتباره حقاً موصوفاً للفرد يُكتسب منذ ولادته، مقابل اعتباره حقاً ممنوحاً من قبل الدولة تنزعه أو تقتِّره على مواطنيها حسب ما تراه لمصلحتها، تجاوزاً لقدسيته واعتباريته وديمومته (ثباته)(1).

وللمواطنة دور كبير في مَعْلَمة كيانيه الفرد ووجوده، تجاوزاً لخصوصيته الفردية وولاءاته الضيقة كالعشائرية والطائفية، مثلما لها دور كبير في تماسك لحمة الدولة ووجودها الكياني الواحد. وإذا كانت المواطنة تمثل الرابطة والانتماء الوحيد الذي يصدق على جميع رعايا الدولة دونما تمييز، فإنها تعني، كما في دوائر المعارف البريطانية وموسوعة الكتاب الدولي وموسوعة كولير الأمريكية، (العضوية الكاملة التي تنشأ في علاقة الفرد بالدولة كما يحدِّدها قانون الأخيرة بكل ما تثيره تلك العلاقة من واجبات وما تمنحه من حقوق. وهي بذلك لا تعني كينونة العلاقة الرابطة مع الفرد والدولة فحسب، بل من مستلزمات بناء الدولة كوحدة سياسية متكاملة، إذ تتولى بتوافرها صياغة العلاقات السائدة داخل الدولة، فضلاً عن

---

(1) علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، في كتاب المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص29.

المنظومة الاجتماعية التي تقف خلفها[1]. وعلى هذا الأساس تبدو الثقافة الديمقراطية هي الحاضنة الفضلى للمواطنة وكحق وانتماء وواجب. وإذا ما أخلصنا النيّات في القول، فإن المواطنة كقيمة مقدسة نالها الكثير من التوسع نتيجة لتطور النظرة إليها. فبعد أن ضاقت بها الحدود التقليدية لوضعها انطلقت لتحجز لها مكانة ملائمة بوصفها الرابطة المنتجة للمجتمع السياسي المتجاوز للولاءات الخاصة الضيقة، ولم تكتف بكونها نتاج الدولة والاشتراط والأساس لوجودها كمؤسسة اجتماعية. ولهذا فلا غرابة من القول أن مشاعر المواطنة تنمو كنتيجة لما يتمتع به الفرد في وطنه والالتزام بمبادلة الوفاء مع الدولة. وفي خِضَمِّ ما حصل في العراق عام 2003، برز لنا جدل محتدم لاح في الفكر والسلوك معاً، وهما يتوسلان بالمصالحة الوطنية كخيار مصيري. وقد عدت ملامح ذلك الجدل تحديات موصوفة تنخر من حقيقة المراد الموصوف منها، لاسيما في ظل توارد مجموعة من المقاربات أبرزها:

أ - إن محنة التغيير التي شهدها العراق، شعباً، ووطناً، لم تكن محنة سياسية تعنون بالانتقال الى الديمقراطية، كوصف لما ينبغي أن يكون عليه شكل التغيير في العراق، بل هي محنة

(1) للمزيد، انظر: حسين درويش العادلي، المواطنة وامتحان الولاء، مجلة المواطنة والتعايش، مركز وطن للدراسات، بغداد، العدد 2، 2007، ص4 وما بعدها.

شاملة، تبدأ بتغير إرهاصات الوعي وأنماطها عند المواطن، وتنتهي عند تغير قواعد الأداء السياسي العراقي.

ب ـ إن ما تزخر به خارطة العملية السياسية من قوى وتفاعلات وتكتلات، وإن جاورت الصواب في بعض مضامينها، إلا أن زمنها وما ضمه من أحداث وسلوكيات لم يزل متخماً بالعديد من الأزمات، التي يهدد انفلاتها بعواقب خطيرة على العملية السياسية. مثال ذلك التكتل الطائفي، المحاصصة الطائفية، عدم وجود برامج وطنية محددة للفعاليات السياسية، ضعف مساحة وهامش حركة مؤسسات المجتمع المدني. والأهم ضعف نسغ الاتصال والتواصل بين تلك الفعاليات مع الحكومة المنتخبة أو مع بعضها البعض[1]، الأمر الذي جعل تلك الفعاليات بتشرذمها، غير قادرة على بناء رؤية موحدة، تأتلف جميعاً حول مديات الالتزام بالمواطنة كعنوان لبرامج أداء موحد، وهو ما أفرد المجال واسعاً أمام ظهور العديد من التحديات ومنها:

1 ـ اختلال العلاقة بين معطيي الديمقراطية والمجتمع المدني الذي لم تزل مؤسساته بحاجة إلى دعم ورعاية وتوجيه، ليس لأن عملية الارتباط بكل ما تستدعيه من استنبات شروط الولادة لمؤسسات المجتمع المدني تحتاج الى

---

(1) رجائي فايد، المأزق العراقي، مشكلات بناء الدولة في مجتمع تعددي، كراسات ستراتيجية، العدد 137، 2004، القاهرة، ص8 وما بعدها.

جهد مضاعف، بل لأن فكرة المجتمع المدني في العراق مازالت ضبابية، حتى تحولت الى مشكلة اجتماعية خطرة مؤثرة سلباً في حركة التحول نحو الديمقراطية، كونها بدت وكأنها مهمة بعيدة عن عمقها التاريخي ومقطوعة سبل الاتصال مع موجبات التطور الحضاري للعراق مجتمعاً ووطناً[1]. وهو ما أفقد مشاريع إعادة تأهيل المواطنة الفعالة روحها فضلاً عن تاريخيتها.

2 ـ وقوع مقدمات الوحدة الوطنية تحت تأثير شخصنة التغيير. لقد جعلت العملية السياسية وفعالياتها من الديمقراطية كخيار مجتمعي متذبذب الاتجاه والحدة، حتى تشكل لدى المجتمع وعي مسيس، كما يقول هيغل، وعي يرمي الى أن يتجاوز نقصه على حساب الآخرين، مولداً فجوة كبيرة تغري الناظر اليها لكي ينظر للذات على هيئة مستقبل. وهذا كله أمر سلبي كونه يجعل الواقع مربوطاً على التحقق المستمر تاريخياً في ظل غياب نسق الأداء الفاعل.

3 ـ غموض آفاق التغيير السياسي في العراق. إن مكمن الإشكالية في النظام السياسي العراقي يرتكز في البناء الخاطئ للدولة العراقية الحديثة سنة 1921، والذي أُسس

(1) عن أساسيات ذلك القصور. انظر، فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون، القاهرة، 1995، ص6 ـ7.

على تجاهل وإقصاء وتهميش مكونات أساسية في المجتمع العراقي، مما استلزم بروز سلطة الاستبداد والدكتاتورية كضرورة لحفاظ الأقلية الحاكمة على سلطتها واستمرار ديمومتها. ولعل أخطر ما في التاريخ السياسي للدولة العراقية هو بروز مفهوم (الدولة المؤدلجة)، ومنذ مطلع الستينات من القرن المنصرم وبشعارات قومية وعقائدية زائفة، القصد منها ترسيخ الاستبداد والدكتاتورية[1]. إن أدلجة الدولة العراقية بجميع مؤسساتها وهياكلها السياسية والإدارية جعل الدولة العراقية جزءاً عضوياً وبنيوياً، سياسياً وإيديولوجياً من السلطة الحاكمة، نتج عنه تغيب بقايا مفهوم المواطنة لتجعل بدله مفهوم الولاء للسلطة الحاكمة.

4 ـ كثرة القضايا الخلافية المعطلة لنجاعة إقرار الدستور الدائم. إذا ما التفتنا الى حقيقة التحول الديمقراطي الذي نحن فيه، نجد الدستور وكأنه خيار مهمة ضبط التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلاوة على إغفاله الإشارة الواضحة إلى الكثير من ممكنات التحول الديمقراطي، كالإعلام والجامعات وضرورة حمايتها واحترامها، فإنه أهمل كلياً الإشارة إلى وضع أسس البنية

---

(1) عبد الرزاق حسين النداوي، آفاق التغيير السياسي في العراق، صحيفة الصباح، بتاريخ 24 كانون الاول 2005، ص4.

المؤسسية الملائمة للتحولات المرتقبة بما يخفض الى أقصى حد ممكن احتمالات الصراع واللا انتظام في الحياة المجتمعية. وإذا لم يتنبه القائمون على الدستور ومراجعهم الى مثل هذه الحقائق، فإن اختلالاً حقيقياً سوف ينشأ بالتواتر مع ما يشهده الدستور أساساً من تخمة في مظاهر أداء مختلف عليها. وإذا ما طبق الدستور بما يحويه الآن، فإن المعارك السياسية ستندلع والخاسر الأكبر هو الشعب، خصوصاً وأنه يعاني من ارتباك العقل الجمعي وفقدانه لأهم مساندةٍ من حيث التضامن الجمعي لا الاجتماعي فحسب. الأمر الذي يجعلنا نقر بأن مسارات العملية السياسية الجارية الآن، وقد بدا الدستور مسانداً لها، ستوصلنا عاجلاً أم آجلاً إلى نمطين من الصراع والمعاناة، حيث صراع الهوية الوطنية التي نرى قوائمها وقد تهاوت، والصراع بين الالتزامات الفئوية والطائفية، وكلا النمطين تهديد لحرمتين؛ المواطنة والكيان الوطني.

5 ـ إشكاليات العمل الحزبي في العراق، والتي يمكن حصرها بـ[1]:

أ . يعد سير العملية الديمقراطية في العراق، ما يزال يمر بالمراحل الأولى للديمقراطية نتيجة لعدم توفر الفهم

(1) حاتم جبر خلف، مصدر سبق ذكره، ص72 وما بعدها.

والإدراك الحقيقي لمعنى الديمقراطية، فضلاً عن عدم تبلور مؤسسات الديمقراطية التي لم تزل أطرها غير واضحة المعالم في العراق. فعلى الرغم من أن الخطاب الديمقراطي هو السائد في الساحة العراقية، إلا أن العملية ما تزال دون المستوى المطلوب.

ب. تنامي ظاهرة عدم الثقة في الساحة السياسية العراقية لاسيما على المستوى الشعبي. فالمواطن العراقي بشكل عام ما يزال يرفض إمكان انضمامه إلى حزب من الأحزاب الموجودة في الساحة العراقية. وهذا في حد ذاته عامل كابح بوجه توسيع قاعدة الأحزاب الجماهيرية.

ج . حداثة التجربة السياسية والحزبية في العراق. فقد عاش العراق والشعب العراقي لمدة طويلة في عزلة كبيرة عن العالم الخارجي وعزلة داخلية عن ممارسة العمل السياسي الحزبي، بل أصبح المواطن العراقي يبتعد عن الاهتمام بالقضايا السياسية والحزبية لانه يريد البقاء حياً.

د . عدم إصدار قانون لـ«الأحزاب في العراق» يعمل على تنظيم وصياغة العملية الحزبية، بالشكل الذي يجعلها ذات فاعلية ودور في إنجاح العملية السياسية في العراق، ويضع الأسس الصحيحة لممارسة العمل الحزبي فيه.

خامساً: مكانة المواطنة في إشكالية التغيير السياسي في العراق

تذكرنا محاولة ادوارد غيبسون لتشخيص أسباب عدم استمرار مواطني أثينا على ولائهم للمبادئ الديمقراطية وأهدافهم النبيلة وقوله: «.. وأخيراً، أرادوا الأمن أكثر من الحرية، أرادوا حياة مريحة، فخسروها جميعاً؛ الأمن، الحياة المريحة، والحرية، لأنهم امتنعوا عن العطاء لمجتمعهم، وطالبوه بمزيد من العطاء، عندئذ توقفوا عن أن يكونوا أحراراً»[1] تذكّرنا بما يمر به شعبنا الآن وهو في لجة بحثه عن منفذ لإنقاذ ما تبقى لديه من أمل في أن يحيا حياة كريمة بعد أن تداخلت لديه الخنادق واختلطت عليه الأفكار والرؤى، فعمد للتنكيل بمظاهر التحول نحو الديمقراطية، واستمات الآخر من أجلها حتى بدا عبرها أكثر الناس تمسكاً بالسلطة دون تكتيل للإرادة نحو الديمقراطية، ولملم البعض الأخر جهوده من أجل الحفاظ على مستوى التوازن المعقول بين التضحية بالكل من اجل الجزء وبين من يريد ليبني الكل من جديد.

ولكي أسهّل المراد، سأجهد النفس في رصف مجموعة مقاربات أظنها مفيدة للاستدلال على صعاب المرحلة الراهنة، وتشخيص ما يمكن فعله إزاءها، ليس لأنها الوسيلة الفضلى الى مبتغى هذه الدراسة فحسب، بل لأنها تمتلك بتواتر معطياتها القدرة على تجميع العلاقات بين المطالب المتمناة، وطرحها بأسلوب

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص325.

تحليلي وأكاديمي بعيداً عن الرأي وملاحقات الموقف الحالي، فضلاً عن قدرتها في إثبات الدليل، على أن المسبب الأول والأخير للاجتهادات والأفعال على مختلف مشاربها، سيكون العراق الدولة والوجود. وتلك هي الضرورة التي ينبغي للجميع فهمها قبل كل شيء كونها فطنة إستراتيجية، لا مجرد ترف يتذكره البعض متى شاؤا أو كما يحلو لهم. ومن هذه المقاربات:

1. تغير الزمن.. أم زمن التغيير. لا أذيع سراً أن العراقيين باتوا أكثر من أي وقت مضى متشبثين بالحقيقة القائلة، بأنهم والزمن على جفاء، فهم دون بقية الشعوب، في خلاف مزمن مع الزمن، فمهما بذلوا من جهد وعطاء وملاحقة، يبقى الزمن بعيداً عنهم، ليس لأنهم ضعيفو الإرادة وقليلو الإمكانات، بل لأنهم متواضعون في إدارة تطلعاتهم وآمالهم. فعلى الرغم من حيازتهم على ما لا تزال شعوب كثيرة تجهد النفس لامتلاكها، ما زالوا عاجزين عن تقرير أهدافهم المشروعة. وهم كلما اقتربوا منها ازدادوا بعداً عنها سواء بأيديهم أم بأيدي غيرهم. وكلما زادت تضحياتهم قلت مكاسبهم وكأنهم ولدوا في رحم التنافس وأرسوا أسسه وعلّوا معطياته، وكلّما أمّلوا النفس بخاتمة سعيدة انقلبت عليهم وبالاً. وإذا ما عاشوا، وربما ولو بغفلة من الزمن فرصة عمرهم، عاد الزمن ليسرق منهم نشوتهم. ولا يخرج الوضع الحالي الذي يعيشه العراقيون اليوم عن ذلك المجرى. فبعد أن منّى الكثير منهم النفس بخاتمة سعيدة تظهر تباشيرها مع ما يتنفسونه من حرية!! وما يمارسونه من ديمقراطية!! وما ينعمون به من أمن واستقرار

ورفاهية، حتى بدأ زمن التغيير وكأنه محدود جداً، لم يحسونه ولم يتصوروا مآسيه، وربما لم يتصوروها بهذه الدرجة!. وبدا وكأنّ العدو الأول والأخطر في مرحلة ما بعد التغيير فاق بحجم خطورته كل التوقعات[1].

وحدة الهوية.. أم هوية الوحدة

في كل مرة يبدأ زمن الانحسار، يصاب نسق القيم الوطنية بخلل شديد وتتراخى فيه وعبره الكثير من المسلمات والثوابت، حتى تصبح موضوع تفسير وتساؤل بل وتأويل، فيندفع البعض نحوها بتطرف ويكفر البعض الأخر، ويتناسى الفريقان أن جوهر وجودهما ودالة تأطيره يكمنان في هوية الوطن، لا هوية بعينها. ولأن الجميع استأسد لما تحويه اليد من مكاسب حصدها بنفسه أو أهديت اليه جزاءًا كساباً، أدار الظهر عن مقترحات اللقاء، التي عبرها أو من أجلها كانت المواقف كما فعلت شعوب أخرى (فلسطين، جنوب أفريقيا، يوغسلافيا أيام تيتو)، وأُبعد عن حدود التطبع النفسي التي تستلزم ظروف المحنة كنوع من تضميد الجراح، كما فعل العراقيون أيام الانتداب البريطاني حين آزروا الملك فكانت حصيلة الجهد إنهاء الانتداب ورصف درب الاستقلال بل وإعادة ترتيب كنه السلطة التي أخذت وعبر عقود طويلة تتعامل مع المتغير الإقليمي والدولي بانسيابية قل نظيرها على الرغم من أن التغير لم

(1) المصدر السابق، ص271.

يتوقف. فكانت الطلائع السياسية تتعامل مع الظرف وفقاً لمقتضيات المصير، لا ملاحقة مصالح بعينها حتى عبرت عن وطنيتها خالصة رغم ما يطلقه البعض من شكوك في مرجعية القابضين عليها، تلك الوطنية التي جهزت بحضور المدرك والواقع بقدرة متصاعدة الأثر لتجاوز الخطوط الحمر التي رصفتها القوى الدولية آنذاك، على العكس تماماً لما يجري الآن رغم وضوح الهدف. فالضد لما يجري شوّه المراد، والمساير له لم يزل منشغلاً عن بناء هوية الوطن حتى باتت أفعالهما وكأنها مدفوعة الأجر لافتراقهما عن الواقع والهدف المرصود أساساً.

والعلة في ما يجري، في زمن أراده البعض أن يكون الإحلال لما سمي بـ (عهر الهوية). فبعد أن مل العراقيون تدجينهم عبر هوية محدودة لا خيارَ حولها ولا موقف ازاءها، اختصرت بعناوينها عناوين الوجود[1]، ومتى ما سقطت سقط الوجود والوطن، يعاود العراقيون الكرة من جديد، سواء تحت باب تصفية الحسابات أو استغلالاً لفرصة، أو إثباتاً لوجود فئوي أو عرقي تحسب جميعها كشروط إنتاج هدفها الأول والأخير، وهو تركيز البناء نحو السلطة في الوقت الذي تتطلب فيه المحنه تشريح السلطة وتبسيط مداخلاتها الى أقصى حد ممكن لتصبح ذات أفق أدائي، لا ذات نزعة تسلطية قمعية تخرج للقمة متى ما سنحت الفرصة، خروجاً لا

(1) عن مدلولات هذه التسمية، انظر مارغريت غيد، الصراعات والحروب السياسية في العالم الثالث، صحيفة الحياة اللندنية، 12 نيسان 1996، ص8.

يخلو من ديكتاتورية، يزداد عبرها وبسببها الشعور بالهوية تكلساً، ويُرجَم دعاة تجديدها وكأنهم خوارج. وهكذا يبدو التشكل في الإطار قيمة لا مساومة عليها أو لا مجال لتأويلها. فالمبتغى هو بناء هوية الوطن ـ هوية لا تكون تجميعاً لإرهاصات الموقف، أو مواقف وسطية، بل قيمة يدين لها ويستظل تحتها الجميع، وإذا ما دب الخلاف بينهم استحضروا هيبة السطوة التي تمثلت الهوية الوطنية، والتي اشترك الجميع في تكوينها من خلال الالتفاف حول مطالب تجسد ملامح المصير وبصيغة المواقف الثابتة لا وجود فيها للشعارات، التي اخذ البعض يكتفي باجترارها فحسب[1].

ودعونا نبحر أكثر ونقول أن إنكار الهوية ويأثر رجعي طمعاً في صياغة نموذج للأداء السلطوي، لم نعرف حيثياته أو مآلاته أو حتى الصعاب التي سيجلبها التطبيق لاحقاً، يمثل تجنياً وخطأً استراتيجياً لا تغفر الجموع لفاعليه أو داعميه أي شطط. فالهوية هنا ليست عنواناً فحسب بل هي طوق النجاة، وهي ليست تدبيراً للاعتماد المتبادل يصطف عنده المؤيدون والمعارضون لفعل أو توجه ما، بل هي التزام لا يمكن تفنيده والتحلل منه تحت أي حجة، وهي ليست فكرة للنقاش بتداولها الهواة أو يأنف عنها المحترفون، بل هي حصيلة بناء وتفاعل يضحي الجميع من اجلها ويسوغ وجودها التضحيات المُرصدة لها.

---

(1) منعم العمار، صورة العراق المسلم، دار المستقبل للدراسات والبحوث، بغداد، 2006، ص28.

فالهوية مهما دُجِّنت تبقى صنو الوحدة الوطنية. وعليه فان الاستشهاد بها كعنوان للهدف الأسمى يرمي أن يكون خارج اللعبة السياسية وإيديولوجيتها، بل فوق اللعبة السياسية كشرط وحيد لعدم تكرار حالات الانحسار، ومقدمة لابد منها لنجاعة النظام الديمقراطي. فلا ديمقراطية من دون هوية موحدة، ولا هوية موحدة بدون وحدة وطنية، ولا وحدة وطنية بدون محتوى قيمي يقوم على التسامح والتآلف والإحساس بالذات الأعلى. تلك الثلاثية ينبغي أن تكون استراتيجية أداء للقابل من السنين إذا ما أردنا فهم العراق كوحدة بناء مستقلة[1].

(1) منعم العمار، كيف نفهم العراق، مصدر سبق ذكره، ص9.

الجزء الثاني

إشكالية المواطنة والهوية الوطنية العراقية

(إرث الماضي وعصف الاحتلال)

أ. د عبد علي كاظم المعموري
أستاذ الاقتصاد السياسي - جامعة النهرين
مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية

إشكالية المواطنة
والهوية الوطنية العراقية
(إرث الماضي وعصف الاحتلال)

مقدمة

تتنازع موضوعة الهوية الوطنية في ظل الاحتلال أطروحات ورؤى عدة، تغذت في مجملها من معين الاختلاف (وليس الخلاف) المتعدد الجوانب، في بعض منها كانت نتيجة تراكمات النظم السياسية وأنماط الحكم طوال تاريخ العراق، بما فيه الدولة الحديثة. ولكن ما أحدثه الاحتلال من عصف كبير لكل منظومات المجتمع، خلقت حراكاً يبدو في مظاهره الطافية على السطح، أنه كان حراكاً ارتدادياً، سقط في هِناتٍ يسَّرت لغذّ السير الاحتلالي في تعميقه وتوظيفه لصالحه، بينما فقد المجتمع ومكوناته فرصة الركون الى الجامع ـ المانع، كيما لا ينزلق نحو ما يراد له أن ينزلق إليه، كمتغير فاعل في إسدال الستار على توحده السابق، وإن كان تحت معطى القوة والسطوة والتفرد وإقصاء الآخر أو التوجس منه.

إن إغفال حوامل الهوية الوطنية للمجتمع على أسس ثابتة،

طيلة المرحلة السابقة، ألقت بظلالها على كامل اللوحة الاجتماعية ـ الثقافية، وقد بانت كل تلكم المظاهر دفعة واحدة، وكأنها كانت تنتظر اللحظة المناسبة، كيما تَسِمُ المشهد العراقي، بكل ما يدفعه الى التطاحن والتنابذ والانكفاء الى الخارج لحل مشكلاته، ساند كل ذلك الاحتلال، منذ أن وطأت أقدام جنوده أرض العراق، دافعاً الكل ضد الكل، ليستفيد من الانشغالات بين المكونات ليتفرد بالتعامل معهم جميعاً كلاً على انفراد، طالما أن الكل أصبح يستجدي الرضا منه، وهنا بدأت عوائد الربح السياسي الأمريكي من التفتيت، وبالتالي استفادت من كل ذلك في خفض مستويات الكبح المجتمعي المتوقع لمشروعها.

وطالما أن الهوية العراقية قد اتسمت بالسيولة التامة في ظل الاحتلال، فأنها يسرت الذهاب الى ملاذات أخرى بديلة للهوية، مما أدى الى انتعاش الهويات الفرعية من مثل القبلية ـ الإثنية ـ الطائفية. . . الخ، وهذا ما أباح لكل القوى الخارجية بما فيها قوة الاحتلال الأمريكي ـ الإسرائيلي، في أن تدفع بقوة لتهتيك المنظومة الجَمَعية للمجتمع العراقي، وهذه آلية اعتيادية مجربة في عهود الاستعمار السابق، واستخدمتها إسرائيل بكفاءة في المنطقة العربية، حتى مع السودان التي لا ترتبط بحدود أو قرب جغرافي مع الكيان الصهيوني.

بجانب كل ذلك فإن الحالة العراقية باتت تحت ضغط التأثير الإعلامي والثقافي الغربي المؤدلج نحو تبني ثقافة وحضارة أخرى،

يراد منها تفكيك الثقافة المحلية لصالح صعود ثقافة أخرى، بكل ما تحمله من ملامح مختلفة، تغذت من قنوات عدة منها ما هو ديني وآخر سلوكي، وانتهاءً بالحريات المنفلتة، والتي تتعارض مع مواريث المجتمع وتعاليم دينه، من ناحية أخرى.

فيما لم يكتفِ الاحتلال بذلك، على الرغم من سعة تأثيره السلبي على المجتمع، ودخول الكثير من السلوكيات والثقافات الجديدة على المجتمع، نتيجة الانفتاح الذي شهده بعد انغلاق قارب الثلاثة عقود، إذ أن لأمريكا خياراتها المحددة من أنماط الثقافة التي تريد إِعمامها في المجتمع العراقي، وهي خيارات مدروسة بدقة، تتوزع على مروحة واسعة من الطيف الاجتماعي العراقي، بدءاً من أطفال المدارس وانتهاء بطلبة الجامعات.

إزاء كل ما يتم على الساحة العراقية من الزخم الهائل لتقاطع الستراتيجيات الدولية، والفعل الحقيقي على الأرض، فإن المؤسسة الرسمية (الدولة/ الحكومة/ البرلمان)، ومن ورائها كل المؤسسات الأخرى (الأحزاب ـ منظمات المجتمع المدني غير المرتبطة بالاحتلال ـ المؤسسة الدينية الضخمة... الخ)، لم تتبنّ مشروعاً وطنياً، لتثبيت الهوية وإيقاف عملية تسييلها، ولم تقدم مشروعاً لمقاومة الغزو الثقافي (الاحتلال الناعم) الوافد بكل مصادره وأنواعه.

من هنا تتبدى رؤيتنا في أن الحالة العراقية على الرغم من

خزينها السيئ والدافع الى الشرذمة الاجتماعية، إلا أن الانعطافات التاريخية الكبرى في مسيرة أي شعب، لابد أن تدفع القوى الحية فيه الى تبني خيارات الحفاظ على الهوية الجمعية للمجتمع، وأن ينبري مثقفوه الى اجتراح الحلول إزاء الهجمة الثقافية، التي تستهدف عنوة نزع مضامين ثقافته وحضارته، ليكون مستعداً لقبول الثقافات والسلوكيات الأخرى.

ولابد من الإشارة هنا الى ما يطلق عليها الطبقة المثقفة (الانتلجنسيا)، التي كان دورها سلبياً جداً في مرحلة ما بعد الاحتلال، تحت وطأة الاستهداف الجسدي لها بغية تغييبها، وهو فعل دعمته قوى الاحتلال الثلاث (أمريكا ـ بريطانيا ـ إسرائيل)(*)، إلا أن رعب الصدمة الذي جرى التعمُّد في أحداثه إبان الاحتلال، سريعاً ما تلاشى، بعدما انبلجت حقائق الزعم الاحتلالي والمساند له محلياً، إلا أن الجماعات الثقافية المعارضة للاحتلال، لم ترتقِ الى مستوى الفعل وتنتقل الى الصفة (العضوية) المطلوب منها على حد تعبير أنطونيو غرامشي، بل تكورت في أحسن الأحوال حول منجزات المجالس والدواوين الخاصة، وهذه على الرغم من أهميتها في إحداث حراك ثقافي ذي سعة محدودة، إلا أنه لا يخرج عن أطره النخبوية (Elite).

(*) تشير وثائق ويكيليكس، الى وجود تفاهم أمريكي ـ إسرائيلي للتخلص (اغتيال/ تشريد) من علماء عراقيين يبلغ عددهم حوالى 322 عالماً في التخصصات العلمية الصرف.

أولاً: إرث التاريخ والممارسة السياسية

تعد موضوعة (المواطنة) كمفهوم وكقيمة، هي المرتكز الصالح لتحقق الهوية، وبالتالي تحقق الانتماء والشعور به، وهو يشكل ابرز مخرجات هذه الهوية، والهوية (Identity)، هي السمة الجوهرية لأي ثقافة ما، تتغذى من عناصر متداخلة ومتشابكة وربما متزاوجة حدّ الزيجة المطلقة فيما بينها، كيما تشكل بطبيعتها مرجعيات منتقاة منها تتوزع مابين مادية وغير مادية، تتفاعل مع التاريخ والتراث والواقع الاجتماعي والديني وغيرها، لتنصهر في بوتقة الشعور بالانتماء الفاعل، ككينونة[1] خالدة.

وليس من الغريب أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة، وفق منظومة من البنى القانونية والمفاهيم الاجتماعية، التي تشترط المساواة في الحقوق والواجبات. طالما أنها تجاوزت محطات إعادة تشرذمها والتوجه صوب جوامع مكينة، قائمة على أسس ناجزة للمواطنة والهوية، متسمة بالوضوح والإدراك والواقعية، لبناء تجربتها في التطور والتنمية الحضارية، من دون انقطاعات تاريخية تعيدها القهقرى الى عصور التموضع الأصغر، وتفقدها فرصة التموضع خلف الأكبر الذي يجمع مكوناتها حتى المختلفة في ثنائية المقبولية المجتمعية/ المواطنة والهوية الوطنية.

---

(1) كناية عن تعبير بارميندس، مفكر إغريقي تتلمذ على يد اكسينوفان، للمزيد ينظر: الياس بلكا، كاترين هالبيرن، مفهوم الهوية، مجلة الكلمة، العدد (46) شتاء 2005.

إن الوضع الفسيفسائي (Mosaic) للحالة العراقية، ليس استثناءً عن أوضاع مجتمعات العالم الثالث والمنطقة بشكل خاص، لهذا فإن المشكلة التي بات يعاني منها المجتمع العراقي على الرغم من كل التوصيفات السوسيولوجية، هو تفجر حالة البحث عن الهوية في ظل الاحتلال، وأن عملية تحقيق الانسجام بين المكونات الاجتماعية، ومن ثم دمج هذه الجماعات لبلورة هوية وطنية، في ظل الاختلاف الثقافي والطائفي والإثني والديني، هو أبرز تحديات مرحلة ما بعد احتلال العراق منذ عام 2003 على الإطلاق، كون الاجتماع على مفهوم محدد للمواطنة وتوصيف دقيق وحقيقي للهوية الوطنية العراقية، تخضع لاختبار قل نظيره في تاريخ العراق في ظل ظروف تعد مفصلية بامتياز، لاسيما وأن الدفع باتجاه تقويضهما معاً يعد مطلباً مخفياً لقوى إقليمية ومجاورة ولقوى الاحتلال.

إذ يرى عالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس، أن (الخلاف وليس الاختلاف)[1] هو السبب الرئيس لتفجر أزمة الهوية، ويرجعه الى ضعف الوعي الاجتماعي من الداخل أي من الذات أولاً، ومن الآخر ثانياً، على الرغم من الصعوبة البالغة في الفصل بينهما كونهما يرتبطان بعلاقة متبادلة فيما بينهما.

فجلّ مشكلة الهوية الوطنية العراقية، أنها تشكلت بشكل مشوه

---

(1) نخبة من الباحثين، المواطنة والهوية الوطنية، الطبعة الأولى، دار المعارف، بيروت ـ النجف الأشرف، 2008.

من قبل قوى خارجية في إطار إعادة تكوين للدولة والمجتمع، وكان للاحتلال البريطاني الثقل الأكبر، وبدرجة أقل القوى التي سبق وأن سيطرت على العراق، بمن فيهم العثمانيون.

ولابد من الإشارة الى أن تشكل الهوية الوطنية العراقية، بل الدولة العراقية بالكامل هي وليدة ظروف تعسفية بامتياز، ولم تكن نتاج مجتمعٍ طبيعي تم في أطار سعي المجتمع ومكوناته، إلى حالة تسمو عن حالة التفكك الهوياتي، التي عاشت في كنفها المكونات السكانية جغرافياً في العهود العثمانية، والتي يسّرت للمنطق الأمريكي، وبالذات الإسرائيلي، للمحاججة من أن العراق لم يكن يوماً كلاً موحداً حتى الحرب العالمية الأولى، ولهذا سعت استراتيجية (إسرائيل) والتي وضعها المعهد اليهودي العالمي، إلى السعي لتفكيك العراق الى ثلاثة ولايات أو أكثر، كما ورد في النص، كونها كانت ولايات تدين بالولاء للسلطان العثماني، والذي كانت تذهب رمزيته الى مستوى خليفة الله.

في حين ظلت الهوية الوطنية العراقية تضع قدميها على أرض موّارة وفي حالة سيولة تامة، خاضعة لإدارة البريطانيين وحتى لموظفين من الدرجة الثانية، تلاعبت في نسجها على وفق رؤاهم والتي لا تختلف عن رؤية أي قوة احتلال وبما يخدم مصالحها.

بيد أن اعتماده خَلْقَ التراتبية للجماعات الاجتماعية فوق بعضها البعض، هو ما طبع التاريخ الحديث للعراق، وأباح للأقليات أن تسيطر على الجماعات الأخرى وتهمشها، مما أخل بشكل واضح في تقديم أنموذج المواطنة المتساوية، وعمل على دفع وتحفيز

الجماعات التي استشعرت التهميش والإقصاء، للانضواء تحت هويات أخرى تكون بديلاً عن الهوية الوطنية، لكي تعيد الاعتبار للذات المغيبة قسراً، وهذا الفعل السياسي القصدي قد ارتقى في مراحل معينة الى الاقتراب التام من موضوعة الاغتراب.

في ما بعد عام 1958، لم يكن هناك أي محاولات لدمج المجتمع في الهوية الوطنية، مثلما سعى الملك فيصل الأول على صهر التنوع الإثني والطائفي للخروج بهوية موحدة، في حين جاءت النظم السياسية المتتابعة لتمعن بزيادة تمزق هذه الهوية، ولتجعل من أجزاء من المجتمع تشعر بالاغتراب عن الدولة، وهذه كانت المتوالية التي أنتجت جنينياً مظاهر مرحلة ما بعد الاحتلال، عندما كشفت عن عورة سياسة الرضا بالقوة، عن مظاهر أريد منها أن تكون مظاهر للهوية الوطنية العراقية، مما يدلل دون لَبْس عن خلل المدخل والمنهج والأسلوب للبناءات التي اعتمدتها الدولة العراقية الحديثة في الأغلب الأعم من تاريخها.

وبدل من أن تعمل/أو توفر الدولة والنظم السياسية السابقة، إجماعاً شعبياً على التمسك بالمواطنة والهوية الوطنية من خلال السمو الى أعلى، من دون تجاوز أوضاع الجماعات، نلحظ أن سلوكياتها السياسية والاقتصادية والثقافية افتقدت الى الآتي:

1 - إنها لم تكلف نفسها حقيقةً تلمُّس وتعبيد الطريق الى هوية وطنية توحد الكل، ولهذا ضاعت البوصلة التي يجب أن توجه تلكم الوظيفة الأساسية.

2 ـ اعتمدت أسلوباً خاطئاً في موضوعة المواطنة ودورها في التوحد الاجتماعي المطلوب، من خلال الإقصاء أو القفز على حالات التنوع والتعدد في الواقع الاجتماعي العراقي، بل واندفعت هذه الدولة ومن ورائها الأحزاب أو الجماعات المستفيدة من القبض على السلطة، في التوجه صوب العنف (الشرعي/أو غير الشرعي)، لفرض التوحد القسري القائم على نفي إشكال التعدد والتنوع، وهو ما تكشف على خلفية ما أفرزته تجربة النظام السابق وحالة التشظي الذي حدث في بنية المجتمع على الرغم من كل القسر المستخدم، مما يعني أن الدولة العراقية وعلى مدى ثمانين سنة مضت، تكون قد فشلت في تلمس الطريق لبناء هوية وطنية تحترم التنوع وتسمو عليه.

إن البحث في المقاربة الموضوعية لجيوبولتيكيا صراع الهوية في العراق، يجب أن لا يغفل مطلقاً البحث الموازي في خلفيات البعد الجيو سوسيولوجي، والذي لابد أن يلقي بظلاله المقيتة على ساحة الصراع السياسي في العراق، فالمجتمع العراقي له امتدادات لغوية وإثنية وطوائفية وقبلية وحتى إيحاءات عنصرية، ومن كل هذا، لا بد للصراع أن يستمد ديمومته واشتعاله مابين حقبة وأخرى، وجميع الأطياف أو الأطراف المتصارعة للتفرد بتشكيل الهوية العراقية على وفق رؤيتها وبما يتوافق مع مصالحها، كانت تسعى الى الهيمنة والسيطرة وإقصاء الآخرين.

هذا الأمر شكل خيوط التوتر بين هذه المكونات، وحدد

مجالات الصراع في ما بينها، وصل الى حد القطيعة في التفاعل ومن ثم حد ممارسة العنف الدموي، مرة الى إخضاع الكل لمشيئة القوى المستعينة بالسلطة، وعلى العكس من ذلك، ذهبت القوى والمجموعات التي ترى أنها مضطهدة أو مهمشة لاستخدام (العنف المضاد)، من اجل تثبيت حقها في المعارضة، وتشديد عدم القبول بما تمليه عليها القوى القابضة على السلطة.

ثانياً: عصف الاحتلال الأمريكي في تمزيق الهوية الوطنية

تعد العولمة والغزو الثقافي والاحتلال الناعم، الذي جرى تحول الأمريكان إليه بعد ما سمي بالانسحاب، عوامل ضاغطة يفترض أنها تكون عاملاً دافعاً، لاستنهاض عوامل تشكيل الهوية الوطنية المقاومة لكل حالة التهرؤ التي أصابتها، في ظل النظم السياسية السابقة، وجعلتها عبئاً على المجتمع، بدل من أن تكون مقوداً سليماً، لمجابهة الاحتلال وإيقاف تلاعبه بحالة العراق، وتجاوز المحنة الوطنية المستدامة لعقود خلت، والتي هيأت الأوضاع لما بلغته، من تعقيدات مركبة، طرفاها حالة التشرذم داخلياً، وهشاشة الموقف تجاه التدخل الخارجي حتى من بلدان لا تعد من القوى الإقليمية المؤثرة، ناهيك عن أن الاحتلال قد توافرت له الفرصة السانحة لإمكانية صوغ مشاهد الحالة العراقية على وفق ما يرغب، وبما يسمح له بإطالة مكوثه بهذه الصورة أو تلك، كمحتل أو يمارس الوصاية.

لذلك نلحظ أن أولى الرصاصات التي أطلقت من قبل

الاحتلال الأمريكي على الهوية الوطنية، هو تثبيت الحاكم المدني (بول بريمر ـ سيّئ الصيت)، لمبدأ المحاصصة السياسية القائمة على معطيات طائفية وأخرى إثنية، والتي ستظل فواعلها قائمة وموسِّمةً لنمط العمل السياسي والدولة العراقية إلى أمد غير منظور.

هذا لم يكن ليحدث لولا أن القوى السياسية والشخوص المعارضة للنظام السابق، قد قدمت نفسها للأمريكان على أنها قوى تنتمي لهويات مختلفة، ولم تكن تؤمن يوماً في أنها تنطوي تحت هوية وطنية، إلا بالقدر الذي يخدم مصالحها، ولهذا سهل على الاحتلال أن يجذِّر هذه الحالة بقوة في العراق، بدلاً من الأخذ بأطروحة قدمتها وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت) إبان إدارة كلينتون، نصيحتها للرئيس بوش الإبن، بأن يترك المنطقة الى لعبة تطاحن الشعوب وطبخهم الى أن ينضجوا للحل[1].

إن متراكم السلوكيات السياسية وتعسف نظم الحكم التي توالت على حكم العراق، والتي لم يكن يَدُرْ بخَلَدها يوماً، أنها على الرغم من كل الظلم الذي مارسته على مكونات من مجتمعها حينذاك، بهذه الدرجة أم تلك، أنها كانت تنمّي من دون وعي بذور تشظي هويته وإضعاف روح المواطنة، وتبذر لزراعة قابلة للانقسام والتكور على هويات ثانوية غير جامعة للكل الموحد، وبالتالي وفرت الفرصة لصراع الجميع ضد الجميع، مرة لكسب الود

---

(1) نقلاً عن: فوزي شعيبي، ندوة احتلال العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

الأمريكي الاحتلالي، ومرة خاضت صراعاً باسم الهوية القومية أو الطائفية للحصول على مغانم السلطة وامتيازاتها، والاستحواذ على المال العام تحت شعار الانتصار للجماعة التي تمثلها، حتى وهي تدرك جيداً، أنها أهدرت وأساءت التصرف بالموارد المتاحة من دون أي عقلانية تذكر.

لقد جرت ترقية الصراع بين المكونات المجتمعية على الهوية الوطنية أو الثقافية، أو في لوي الاعتقادات الدينية الى مستوى الثأرية والتعسف في العمل السياسي العراقي، فكل جهة تصل الى سدة السلطة وتمارس البطش بخصومها، وتحاول إرغامهم على قبولها تحت سطوة السلطة والقوة ولا غيرها، هذا الأمر أخذ شكل متوالية حسابية لا نهاية لها، وهي متوالية شيطانية وجهنمية، ستمتد طالما أنها تتغذى من معين الثأرية والضغينة والاستحواذ[1].

هذا انعكس على الوضع السياسي العراقي بشكل دورات من العنف السياسي والعنف المضاد له، فجميع الأحزاب بما فيها التي وصلت الى السلطة الآن، مرت بمرحلتي الأزمة السياسية في العراق، وهما مرحلة الوصول الى السلطة (وفيها تتم الثأرية والانتقام من الخصوم أو حتى ممن يتوقع مزاحمتهم أو معارضتهم للحزب الحاكم أو المستحوذ على السلطة)، والمرحلة التالية هي مرحلة تلقي الفعل الثأري والتصفية، وعادة ما تكون نقطة سقوط

(1) باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق، دار الكنوز الأدبية، بيروت، 1999.

دورة العنف على الأحزاب، التي تتقاطع حتى ولو فكرياً مع الحزب القابض على السلطة، حتى وإن كانت هذه الأحزاب صغيرة.

لقد تحسس الأمريكان قبل الاحتلال حالة الافتراق في الرؤى والأهداف، ما بين القوى التي انسابت الواحدة تلو الأخرى للقبول باحتلال العراق وإسقاط نظام صدام، معززة رؤيتها من أن النظام السابق لا يمكن التخلص منه من دون الاستعانة بقوة خارجية لها القدرة على ذلك، ومن دون ذلك فمن المستحيل حدوث التغيير المنشود لها، وهي رؤية تعد بنظر القوى التي ساندتها صحيحة، ولكنها في الوقت نفسه موضع جدل من قوى كانت تقف موقفاً معادياً للنظام السابق، إلا أنها لا ترى صحة في القبول بالاحتلال مقابل التخلص من النظام السابق، كون هذا الأخير وصل الى نهايته واستهلك مرحلته التاريخية، ولم تعد له القدرة على ترميم الانكسارات التي عصفت به، بجانب تنامي الرفض الداخلي والخارجي له، إلا أن القوى السياسية المعارضة تسابقت للقبول بالحل الأمريكي، والذي طرحته أطراف عراقية حسبت على المعارضة الوطنية.

ففي معهد (American Enterprise Institute) بواشنطن، بتاريخ 3/10/2002، وفي أطار التحضيرات لاحتلال العراق، قدم كنعان مكية احد ابرز الداعين للاحتلال، ورقة بحثية ارتكزت على فكرتين أساسيتين هما:

1 ـ إقامة نظام فيدرالي في العراق.

2 ـ رسم هوية جديدة للعراق خلاصتها أنه (عراق غير عربي) عراق قائم بذاته، لأنه لا يمكن أن يكون لجميع أبنائه، إلا أن يكون غير عربي[1].

وفي هذا أراد كنعان مكية كأحد رموز المعارضة العراقية، التي تحظى بالقبول الأمريكي، أن يتبنى أطروحة أمريكية ـ إسرائيلية، وهي الحيلولة دون قيام عراق في المستقبل يلعب دوراً قيادياً في العالم العربي، أي عراق ينعزل عن محيطة العربي، عراق لا يكون له دور في الصراع العربي ـ الإسرائيلي. هذه الرؤية نفذها بحرفية عالية بول بريمر.

ويبدو أن كنعان مكية كان متسقاً مع تصور معين ومحدد، ولم يخرج عن السياق الذي كلف به، ففي عام 1991، وعلى خلفية الانتفاضة التي حصلت في المناطق الشيعية، قدم أطروحة فيها إشكالية لا نعتقد أنها من متبنيات أحزاب المعارضة وبخاصة الشيعية منها، عندما أشار الى (إن الشيعة أقل انجذاباً للقضايا القومية. . . فالعروبة هي شأن سني الى حد بعيد)[2]، هذه ألحقت ضرراً وإساءة للقوى السياسية الشيعية، ولمجمل المواطنين الشيعة في العراق وفي بلدان عربية عدة، فهي أطروحة غير صحيحة وغير حقيقية وفيها تجنٍّ كبير، هذه الأطروحة جاءت لخدمة إسرائيل التي زارها كنعان

(1) بلال الحسن، ثقافة الاستسلام، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.

(2) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

مكية مرات عدة (سرية وعلنية)، فقد منحته على مواقفه هذه جامعة تل أبيب شهادة الدكتوراه الفخرية، وأجرت معه جريدة يديعوت احرونوت مقابلة تمنى فيها (أن تكون المدة الانتقالية بعد احتلال العراق طويلة ريثما يتم إعادة صياغة الكينونة العراقية من جديد). وعلى وفق ذلك تتضح مقاصد تصريحات كنعان مكية؟ ولمصلحة من؟، مع أن إسرائيل وعلى لسان وزير الأمن الإسرائيلي، تؤكد أنها ستظل تلاحق كل الحركات الشيعية المقاومة أينما كانت؟.

لذلك اتجهت أجندات الولايات المتحدة الأمريكية، صوب الدولة الأكثر أهمية في المنطقة، وهو العراق، معتمدةً أساليب مختلفة في إذابة الهوية الوطنية وتشظيتها من ناحية، واكتساح الواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع العراقي، من خلال وسائل ناعمة ومؤثرة صممت بدقة لتحاكي الشرائح الأكثر رخاوة في الجسد الاجتماعي، والأولوية في ذلك كله لشريحة الشباب والأطفال.

وهي في ذلك استطاعت العبور (أو/ القفز) على كل موروثات ومنظومة الضبط الاجتماعي المتوارثة، أو التي تتساكن معها المكونات المجتمعية، وفي المقابل فإن العجز الذي قابل ذلك كان عجزاً مركباً، من قبل القوى التي يفترض أن تكون لها رؤيتها الحاكمة لذلك، فلا القوى السياسية كانت حاملة لمشروع بناء ثقافة عراقية حقيقية، يكون بمقدورها خفض مستوى التهتك من ناحية، ولها القدرة على مقاومة الغزو الثقافي وبخاصة الاحتلالي منه، ساندها في ذلك انكفاء المؤسسة الدينية جانباً، وغاب دورها في

خضم التراشقات السياسية، وطوفان حالة التصارع المذهبي، من جانب القوى السياسية القابضة على السلطة أو السلوكيات الفردية، سواء أكانت موجهة أو غير ذلك، وهذا لا يبتعد أبداً عن أنه نتاج تخطيط عملياتي من قبل القوى الاحتلالية (أمريكية ـ إسرائيلية)، كونها الفواعل الأكثر تأثيراً في المشهد السياسي العراقي.

فالرغبة بتمزيق المجتمع العراقي (الهوية/ الثوابت المجتمعية)، تعد ضرورة وأولوية لقوى الاحتلال بشكل خاص ولمجمل الدول الغربية، فالصراع القائم حالياً هو صراع ثقافي وحضاري متعدد الأوجه والمجالات، وفي هذا كله تحاول منظومة الحضارة الرأسمالية (الغربية ـ الأمريكية) فرض أجندتها على المجتمعات الأخرى، من خلال أدواتها ووسائلها الإعلامية التي وصلت مستوى الاحتراف في العمل الدعائي والثقافي والإعلامي.

فما بالنا بدول قابضة على كل شيء في العراق كدولة محتلة، وراسمة لحال العراق ومستقبله، لذلك فهي تمارس دورها في ذلك عبر فسحة واسعة من المرونة والإمكانات تتوزع ما بين مادية ولوجستية، فقد تدخلت بصورة مباشرة في تأسيس الوسائل الإعلامية ورعايتها وتمويلها ورسم سياساتها.

كما أن الاحتلال عمل بقوة على دفع عملية تأسيس منظمات المجتمع المدني، إلى مديات واسعة، وفعلاً شهد العراق في الأعوام (2003 ـ 2005)، ظاهرة تفقيس لهذه المنظمات قل نظيره في التاريخ، وفي الأغلب الأعم منها أنها أعتاشت على المال

الأمريكي والأوروبي. وهذا لا يتم كمنحة إنسانية، أو أن أمريكا وعموم الدول الأوروبية وإسرائيل، تحولت الى منظمات خيرية تعمل لصالح شعوب العالم النامي.

هذه المنظمات اضطلعت بدور كبير في توفير قواعد للعمل الأمريكي بصورة غير مباشرة، وقدمت الكثير لمؤسسات الاحتلال عن طبيعة المشكلات المجتمعية، كما أنها انسابت بهدوء لإسناد العمل الأمريكي اتجاه المجتمع وطبقته السياسية والدينية وحتى الثقافية والعلمية، وشكَّل متغير التمويل والإسناد وعقد المؤتمرات والتدريب، عوامل جذب وأغراء لقيادات هذه المنظمات.

إن الجهد الحادث والمخطط (غير المكتمل) وهو بالتأكيد اكبر وأوسع وأكثر عمقاً، في ضوء تحول الاحتلال الأمريكي من اعتماد أسلوب القوة الصلبة الى القوة الناعمة، سيعتمد على إعادة إنتاج الثقافة والهوية العراقية على وفق مقتضيات استمرار الهيمنة والتغيير حتى مع قبول أطروحة الانسحاب.

ثالثاً: الدستور والقوانين ورؤى الأحزاب

لعبت ظروف ما بعد 1991 عبر قرارات خطوط العرض وإيجاد مناطق آمنة في شمال العراق (أي منطقة إقليم كردستان)، وجنوبه ولكن مع التمايز في رعاية الولايات المتحدة والدول الغربية وإسرائيل لواحدة وترك الأخرى مع أنهما في قرار واحد، لأسباب خاصة تدركها القوى السياسية. وما رافق ذلك من آليات معززة أخرى، إذ جرى استقطاع نصيب حصة محافظات السليمانية وأربيل

ودهوك الخاصة بها من مذكرة التفاهم أو (اتفاق النفط مقابل الغذاء) من الحكومة العراقية آنذاك، ولكنه لم يحدث مع المنطقة الجنوبية التي تشمل السماوة والناصرية والعمارة والبصرة وجنوب الديوانية.

هذا وفّر لإقليم كردستان الذهاب الى شكل من الدولة غير المكتملة الأركان، عدا الاعتراف الدولي ومنحها مقعداً في الأمم المتحدة، فهي أضحت دولة بداخل دولة منذ عام 1991 ـ إلى الآن، فهي في ظل الحالة العراقية أكبر من فيدرالية وأقل من كونفدرالية.

لقد يسرت الظروف الى أن يدخل الأكراد الى العملية السياسية لما بعد الاحتلال مستندين على دور مهم في إسقاط النظام السابق من خلال الآتي:

1 ـ احتضانها لأغلب رموز وأفراد المعارضة من مختلف الأحزاب والقوى على أرض الإقليم.

2 ـ إنها ساندت بل ساهمت مع قوات الاحتلال الأمريكي في احتلال المناطق والمدن المتاخمة لأراضي الإقليم. وهي ما يسميه الأكراد الآن المناطق المتنازع عليها، مما يعني أن هناك جملة تفاهمات مع الاحتلال ومع القوى السياسية حول ذلك.

هذا الدخول القوي في العملية والمشاركة فيها تحت رضا مركّب من مختلف الجهات المحتلة للعراق، وفي ظل غياب تفاهم وتنسيق الأطراف العراقية أو تغييبها أو غيابها عن الدخول في المشهد السياسي بعد الاحتلال، وفي أبرز محطاته وهو كتابة دستور العراق، جعل الأكراد طرفاً فاعلاً في تضمين الدستور معظم

الفقرات والمواد التي تيسر لهم التحرك بمرونة عالية والتأثير في العملية السياسية متى ما شاؤا ذلك.

ولا نذهب إلا الى الجوانب التي تمس موضوعة المواطنة والهوية الوطنية، فقد أعطى الدستور للأكراد حق تقرير المصير متى ما كان ذلك مناسباً لهم، بغض النظر عن رؤية الأطراف السياسية الأخرى، فبمجرد الدعوة الى استفتاء حول استقلال مناطق الإقليم الكردية عن المركز، يعني أن عملية بقاء العراق موحداً أمر يظل مرتبطاً بالقرار الكردي.

كما أن التنظيمات تؤكد على بقاء الهوية الوطنية غير واضحة المعالم، والشعور بالمواطنة هو الأخر غير محسوس، فالإجراءات التي تتطلبها حكومة الإقليم من المواطنين العراقيين عند زيارتهم الى إقليم كردستان ولمختلف الأغراض، تؤكد عدم وجود هوية وطنية، وتلغي الشعور بالمواطنة في بلد واحد.

إن كل الترتيبات التي جرت في العراق لما بعد الاحتلال، وفي مختلف مناطق العراق، قد أضعفت أو أريد منها، توفير شعور مستديم بغياب الهوية الوطنية الموحدة للعراق، وأن مواطنيه يدينون بولاءات متعددة، ومسألة تجمعهم هو تجمع مؤقت سينفض متى ما أراد الفرقاء السياسيون ذلك، أو أن هناك انتظاراً لاستكمال متطلبات تنتظر القوى السياسية الحصول عليها لغرض فض الشراكة الوطنية.

فكل المؤشرات تؤكد أن بقاء الأكراد ضمن الجسد العراقي هي حالة مؤقتة دستورياً وعملياً، فبمجرد حسم موضوعة كركوك،

سيكون هناك توجهات جديدة مختلفة تماماً، وعندئذ من الممكن أن تتضح معالم المشهد المستقبلي بتجلياته المختلفة.

وحاولت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة احتلال رئيسة على حلفائها في الاحتلال (بريطانيا ـ إسرائيل)، الضغط بقوة لإبقاء العراق موحداً، على الأقل الآن، كيما لا يعد هدف الديمقراطية الذي اعتمدته الإدارة الأمريكية بديلاً من الأهداف التي ساقتها إبان الاحتلال، والتي كانت موضع تزييف وخداع وكذب فاضح، مفضية الى تقسيم البلدان، وبالتالي فإن إمكان تسويق أنموذج العراق الديمقراطي سيكون موضع رفض شامل.

بيد أن الستراتيجية الفاعلة في العراق لم تكن الستراتيجية الأمريكية لوحدها، وهذا واضح وملموس لمن يلحظ تجليات الوضع العراقي، فهناك أطراف فاعلة في المشهد العراقي لم يسلط الضوء عليها مطلقاً، إما خوفاً أو خجلاً، أو أن الأطراف تبحث عن رضاها، ولم يتم التطرق الى فعلها ودورها إلا من قبل بعض السياسيين لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة، هذا الطرف (إسرائيل) الذي يرسم بهدوء وبعيداً عن الأنظار ملامح الأوضاع في العراق، له القدرة على التقاطع مع الأهداف الأمريكية، بل وحرفها لصالحه، وهو متهم بقوة من قبل القوى الوطنية الشريفة، بأنه وراء إعادة تسييل المواطنة والهوية بل وتكورها تحت ملاذات جزئية واهنة، وغير قادرة على مقاومة الاحتلال أو مقاومة عوامل التهتك في المنظومة الاجتماعية والأخلاقية والثقافية العراقية.

وحتى الأحداث الكبرى التي عملت على اهتزاز وتهرُّؤ الشعور بالمواطنة الحاضنة للكل، وما رافقها من عمليات تجاذب عنيفة في المجتمع العراقي (تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) ـ التفجيرات ضد كنائس المسيحيين في بغداد ـ قتل المسيحيين وتهجيرهم في الموصل)، هي في النهاية صورة مستنسخة عن التفجيرات التي حدثت عام 1951 ـ 1952، والتي مهدت لتهجير اليهود، فقد قادتها ومنهجتها هذه القوة الخفية مع قوى إرهابية ساهمت في صناعتها هذه القوة، ووظفتها لصالحها بدءاً من مقاومة الاحتلال السوفيتي في أفغانستان مروراً بأحداث 11 أيلول/ سبتمبر عام 2001، وانتهاء بدورها في العراق.

هذه القوة التي في الخدمة لقوى الاحتلال، هي جاهزة متى ما أراد الاحتلال أن يرفع درجة عدم الاستقرار في العراق لغايات تخدم الأهداف الكبرى للمحتلين وللقوة الخفية، على حد سواء، وهو ما يتطلب الوقوف على جملة الأفعال التي جرت بغية فضح الأطراف التي ساندتها مهما كانت درجة الحرج التي سترافقها.

رابعاً: ما ينبغي أن يكون

تكمن إشكالية الهوية الوطنية في العراق في أنها لم تتساكن في الوعي الاجتماعي والعقل، سواء الجَمَعي منه أو الفردي، ولم تكن يوماً مرجعية سياسية جامعة تستقطب جميع التنوعات في المجتمع المدني. وذهبت الى الانطواء على مفردات معوِّضة للهوية الوطنية واستوطنت بدلاً من ذلك شتى المرجعيات (بما فيها الرمزية

والضيقة)، والتي توحدت وراءها المجموعات الاجتماعية على معطى الخطر الداهم الذي يطاردها، وباتت تشكل وتؤطر الإنسان في تفكيره وسلوكه على حد سواء، وهي حالة معاكسة تماماً لضياع الهوية الحقيقية، أو أنها دالة صحيحة في متغير عدم الركون الى الثابت الجمعي للعراقيين.

إن النكوص المجتمعي نحو اعتماد هويات متعددة، يظل مصدراً محتملاً لحدوث الصراعات بين البشر، ومن دون الذهاب الى المشترك الأعلى من ذلك لن يكون هناك خفوت لحالة الصراع أو ذوبانها، لهذا فإن الهوية هي صياغة الجماعة الاجتماعية عبر صوغ مشتركات عامة، بما ينسجم مع المنطق العقائدي والتاريخي والثقافي للجماعة. وهذا الولاء الافتراضي يظل مرتهناً بالقدرة على تشكيل هوية وطنية اندماجية، على قاعدة التساوي في الحقوق والواجبات، أي إنها لابد وأن تعمل على تحقيق الولاء للمجتمع، وتلعب الدولة كمؤسسة سياسية الدور الرئيس، من خلال أجهزتها والسياسات المعتمدة وفلسفتها، في إضفاء روح التعايش السلمي والاندماج[1].

إن عملية التغييب لحوار المكونات الاجتماعية تبوأت المرحلة السابقة حتى مع الاحتلال، وهي الحالة التي تستوجب انفتاح الكل

---

(1) غسان سلامة (أعداد)، الديمقراطية كأداة للسلم الأمني، ورقة مقدمة الى ندوة (سياسات الانفتاح العربي/الإسلامي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني1995، ط1، ص113.

على الكل، إزاء أصعب حالة يمر بها مجتمع ما، ألا وهو الاحتلال، وبخاصة الاحتلال الأمريكي الذي يحمل في أجندته أهدافاً غير معلنة، تُعدّ هي الأكثر مما هو معلن، تساندها في ذلك استراتيجيات دولة معنية بتفكيك الحالة العراقية، لأهداف كبيرة تتجاوز حالة العراق كمنطقة جغرافية.

عليه، من الضروري أن تعي القوى السياسية والمجتمعية، الحريصة على أن تكون للعراق هوية وطنية موحدة، والعمل على تحقيق دولة المؤسسات ومجتمع القانون، كونهما الشرطان الوحيدان والكافيان لتوحيد الدولة العراقية وأول عوامل قوتها.

اعتمد الغرب عندما كانت هويته الوطنية تتسم بالسيولة على مراحل مختلفة من التدرج ابتداء بالوعي القومي/ الطائفي مروراً بالوعي الوطني/ السياسي وانتهاء بالوعي الثقافي/ الحضاري، وهي في هذا حاولت جَمْعَنَةَ التجمعات البشرية المتوزعة على إقطاعات مختلفة في توجهات لا تدين بالولاء للحاكم أو السلطان بل إنها كانت توالي اللورد أو الماركيز أو الإقطاعي.

في حين أن العرب كمكون بشري يجتمع تحت ثوابت أبرزها اللغة والتاريخ، يصارع منذ قرنين من الزمن حول تثبيت هويته الحضارية إزاء طغيان الغرب، ولكنه لم يفلح، ولهذا نلحظ التفكك الواضح.

إن الاهتمام الجدي الذي كان مفترضاً أن توليه الأحزاب القابضة على السلطة والدولة لعراق (ما بعد الاحتلال) في بناء هوية

وطنية موحدة، تحفظ وحدة وتماسك المجتمع من خلال إلغاء كافة مظاهر التمايز والتفرقة القومية والإثنية والطائفية والسياسية، وَعدٍّ المواطنين على الأرض العراقية متساوين، وتعميق أسس المشاركة في إدارة الدولة، وتجسير الفجوة التي كانت قائمة مابين المجتمع والدولة، وهو ما بدأت ملامح بسيطة ومتواضعة لتحقيقه في أن تكون الدولة والسلطة وليداً شرعياً وطبيعياً من رحم المجتمع، لا أن تكون ولادة بوساطة الأنابيب مرة، من خلال زراعة أمريكية مشوهة، ومرة أخرى بزراعة حزبية ـ محاصصية هي الأخرى أكثر تشوهاً من الأولى.

وبهذا فإن الوليد الجديد يعد مشوهاً منذ الولادة، لكونه لم يكن يخرج من تجليات المجتمع، وغلب عليه خروج حزمة السلطويين بناءً على رغبات مركبة، منها ما هو نتاج شحن طائفي شوه الاختيار، كان الخارجُ الإقليمي دافعاً له، والأخر تحَمل وزره المحتل الأمريكي ـ البريطاني ـ الإسرائيلي، بالإتيان بالبعض ممن مسكوا بعقد ومفاصل السلطة والدولة كاختيار لخدمة دول الاحتلال فقط.

بيد أن القوى التي تتصارع بقوة في العراق، وهي كانت متوافقة كمعارضة في ما سبق، ولديها تفاهمات ومشتركات مفترضة، إلا أن الاحتلال دفعها للانزلاق نحو تفكيك الهوية الوطنية، عندما قبلت الركون على جزئيات الحالة الاجتماعية، من دون السمو الى الحالة الوطنية، وهي بذلك أماطت اللثام عن عجزها في بناء هوية وطنية

موحدة وأشعرت الكل بالمواطنة، كرد على تفتيت النظام السابق للهوية العراقية وقسر المواطنة، وبهذا فقدت وفضحت حالتها من كونها قوة خلاص وإعادة بناء، بالاستناد على خطابها المعلن، إلى قوى متدافعة ومتزاحمة على المناصب والمكاسب، وتنزع بشراهة عالية نحو براغماتية منفلتة بدت في بعض محطات متجاوزة للبراغماتية الأمريكية بشوط أبعد، وتريد أن تقنع المجتمع بمشروعية نفعيتها كثمن لابد منه، لمعارضتها ووجودها في الخارج لفترة من الزمن، وتعد كل ما تحصل عليه بمثابة ثمن تعويضي، وأنها لن تسمح بالذهاب الى هوية موحدة كون ذلك، يؤدي الى خسارتها لكل ما حققته من مغانم سلطوية.

وعلى وفق كل ما تم تناوله آنفاً، نعتقد أن الاحتقانات السياسية والدينية التي تراكمت طوال تاريخ العراق الحديث (على الأقل)، على خلفية أزمات سياسية وضغوط اجتماعية، وما رافق ذلك من تحشيد ديني وسياسي وإيديولوجي، وما لعبته الأحزاب السياسية من دور مدمر في الحياة السياسية العراقية، عندما دفعت الأيديولوجيا كبديل عن الهوية الوطنية، تكون قد ساهمت عن عمد في تسريع وإذابة وانحلال الروابط الاجتماعية وتفاعلاتها المعضدة للمجتمع.

وهو ما انعكس بالسلب على الوعي الجمعي للمجتمع العراقي، ككيان بشري موحد ومترابط بوشائج ذات طابع تاريخي، وحولته بفعل ذلك الى مجموعات متناحرة ومتصادمة، متى ما كان

ذلك متاحاً، ومنتهزة الفرصة لتحقيقه، وهي تمثل بدون أدنى شبهة، عاملاً مقوضاً لتراصف هذا المجتمع على ثوابت وطنية تجمع مكوناته في حقوقها وواجباتها، وفي جميع حركاتها كانت هذه الأحزاب مستعينة بالخارج على الداخل، فما من تغيير سياسي حدث في العراق، إلا وكانت تقف خلفه قوى دولية أو إقليمية.

لهذا نلحظ أن مساحة التدخل في شؤون العراق تاريخياً، لم تفتر يوماً، ربما تخبو ردحاً من الزمن، إلا أنها سريعاً ما تظهر في حواضن، في الأغلب الأعم منها كانت سياسية ذات أهداف فئوية أو شخصية، ليصبح الصراع في بعض المراحل التاريخية صراع الكل ضد الكل، عندما تكون هناك حالة إقصاء مابين الفئات السياسية، والكل مع الكل لتوزيع المغانم.

إن السعي الصادق والحقيقي لإيقاف تدهور حالة الشعور بالمواطنة الحقة والبدء بإرساء أسس هوية وطنية تتجاوز حالة الإقصاء السياسي والاجتماعي والثقافي، التي دأبت عليها النظم السياسية المتعاقبة على العراق، وجذرها بقوة النظام السابق، تمر من خلال معطى وطني واحد لا غير؛ هو إخراج الاحتلال وأدواته واجتثاث آثاره، التي رسخها في العراق حتى وإن وصلت الى حد الأفراد والشخوص.

الجزء الثالث

عوامل التفتيت واللامواطنة في بلد محتل

أ. م. د. عزيز جبر شيال
كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

عوامل التفتيت
واللاامواطنة في بلد محتل

معنى المواطنة وتطور المفهوم

تعد المواطنة والمواطن من المفاهيم الحديثة على الرغم من قدم استخدامهما، ويرتبط مفهوم المواطنة Citizenship الحديث بأساس فلسفي قديم، ذلك أنها ارتبطت بمفهوم (الدولة/المدينة) التي تكونت في اليونان قبل الميلاد بقرون عدة. والمواطنة ترجع إلى مفهوم اليونان حول الـ (POLIS) بمعنى البلدة أو المقاطعة، أو المدينة، أو أيضاً تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون في تلك المدنية وعلاقاتهم في ما بينهم، وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي.

وفي الأصل، فإن المواطنة مقابل الغرباء، في المدن الإغريقية القديمة، هي المناخ الذي ولدت منه المعادلة الثانية، الأحرار (المواطنون) والعبيد (الغرباء) وليس العكس. فقد وجد (المواطنون) اليونان في مواطنتهم الأصلية مادة لتمييزهم ضد

الآخرين، واشتقوا من ذلك قوانينهم التي استمرت مع الرومان سادة التشريع الأوائل في هذا المجال. لكن مفهوم التسامح ظهر كنتاج لعصري النهضة والتنوير اللذين سادا في أوروبا في القرن السابع عشر، على أنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية. أما في ما بعد، فإن رموز عصر التنوير (أمثال هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو)، طرحوا مفهوماً آخر يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون. وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة، بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى ومنطق القوة أصلاً. ومع انتصار الثورة الصناعية البورجوازية وتحرير الأقنان والعمالة الزراعية لزجّها في المصانع، أخذت القضية شكلاً جديداً هو الحقوق المدنية في الدساتير مع استمرار استغلالهم واضطهادهم في الواقع.

إن المفهوم الحديث للمواطنة تطور قبل قرابة 200 سنة عندما تشكلّت الدول الأوروبية الحديثة. فالدولة الحديثة تعتبر لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها، وأن أوامرها نافذة على كل من يقطن داخل تلك الحدود الجغرافية. لكن ومن اجل منع استبداد الدولة وسلطاتها، فقد نشأت فكرة المواطن الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة. فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين، وحقوق سياسية

تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والمواطنة بهذا المفهوم، تختلف عن الأخـوة الدينية. فالمسلم أخ المسلم ويرتبـط معه بروابـط معنوية فوق الزمان والمكان، أما المواطنة فهي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان معين (أي جغرافية محددة). والمواطنة لا تتناقض مع المبدأ الإسلامي، لأن العلاقة الدينية تعـزز الروابط الزمنية أيضاً، ولا خلاف في ارتباط الإنسان المسلم مع غير المسلم ضمن إطار اجتماعي يتم الاتفاق عليه تحت عنوان المواطنة.

وبينما يشكل المواطن في أي موطن وحدة أنساق اجتماعية واقتصادية وثقافية وهوية جزئية متأثرة ومؤثرة وعامل تغيير، والمواطنة إحدى المحركات والستراتيجيات التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون.

المفهوم المعاصر للمواطنة

واستناداً لما سبق، أصبحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية،على قاعدة مبدأي عدم التميز والمساواة، والكلمة الأخيرة (المساواة Equalization) تعد من الكلمات الذائعة على الرغم من غموضها. لكنها مع غموضها وشهرتها فقد استهوت المجتمعات والأفراد، إذ استعملها الزعماء والقادة المصلحون ليثيروا حماسة الأفراد ويحركوا مشاعرهم وانفعالاتهـم عـلى مختلف النـواحي السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. فالمساواة تعد من الكلمات الجبارة التي ملأت بحوثها أسفار الفلاسفة والمفكرين، وشغلت أحداثها التاريخ في فصوله المختلفة. وكانت حافزاً للثورات الشعبية والنهضات الاجتماعية، كثورة العبيد في الإمبراطورية الرومانية والثورة البلشفية في روسيا وغيرهما، وكان ذلك بسبب اضطهاد حريات الإنسان وكرامته، أو تفاوت الطبقات أو الثروات.

ومما لا ريب فيه أنه لا توجد مساواة طبيعية، لأن الناس خلقوا متفاوتين خَلقاً وخُلقاً، فهم مختلفون غير متساويين، في التكوين، والشكل واللون، والعقل والذكاء، وهم مختلفون متمايزون في القوة والجمال والصحة والعمر والأخلاق والميول والطبائع. فإذن لا مساواة بين الناس في عرف الطبيعة، إلا من حيث التكوين الأساس والغرائز الفطرية.

وكذلك لا توجد المساواة الاجتماعية في ما بين الناس. فعلى الرغم من أن الأديان والشرائع السماوية قد دعت إلى المساواة، مثلما هم المصلحون والحكماء والفلاسفة دعوا إليها أيضاً، فإن الناس يتراتبون في فئات ودرجات في الغنى والجاه، والحسب والنسب، مثلما أنهم مختلفون بأنواع العمل وطرق الكسب والمعيشة، ويتمايزون في حياتهم العائلية والزوجية، وفي مجتمعاتهم، وملذاتهم وآلامهم ومعاملاتهم وعباداتهم.

إذن لا مساواة بين الناس في أعراف الحياة الاجتماعية وتقاليدها. فما هي المساواة التي قصدها الفلاسفة والحكماء والمصلحون والمشرعون والسياسيون عندما نادوا بها كحق من

حقوق الإنسان الأساسية، وأنّ المساواة المقصودة هي المساواة القانونية، أي مساواة الناس جميعاً إزاء القانون من ناحية الحقوق والواجبات والحماية القانونية، هذه المساواة التي أقرتها الدساتير الوطنية والوثائق الدولية، وأصبح من غير الغريب أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة وفق منظومة من البنى القانونية، والمفاهيم الاجتماعية والقيمية التي تشترط عدم التميز والمساواة في الحقوق والواجبات. وقد أدى هذا إلى إنهاء مفهوم العنصرية الذي أصبح مفهوماً مثيراً لاشمئزاز الإنسان، وتعزز ذلك عبر كفاح الشعوب ضد أنظمة الاستعمار من أجل إزالة نظام التمييز العنصري كما حصل في كفاح شعب جنوب أفريقيا، وكذلك عبر حركة الحقوق المدنية والتي عبر عنها مارتن لوثر كنغ في الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الحركة التي أفضت إلى إلغاء كل القوانين العنصرية بحق السود الذين كان يتم التعامل معهم بوصفهم كائنات إنسانية متفاوتة الدرجات. من هنا فقد أجمعت الدساتير الدولية على أن للأفراد الحق في أن لا تتعرض شخصيتهم أو وطنيتهم للشك أبداً نتيجة معتقدهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو رأيهم. ولا يجوز إجبار المواطن على التخلي عن جنسيته أو إسقاطها عنه من دون رغبته. وتتمثل أهم حقوق المواطنة فضلاً عن المساواة القانونية بمجموعة الحقوق.

الحقوق المؤسسة لمفهوم المواطنة

1 ـ الحق في السلامة الجسدية.

2 ـ الحق في العمل: للمواطنين حق العمل في أي مهنة أو مكان حسب اختيارهم الشخصي الحر، وتقوم الدولة وفق نظام الضمان الاجتماعي بإعالتهم في حالة البطالة أو العوق البدني أو العقلي.

3 ـ الحق في السكن: لكل مواطن الحق في السكن أينما يشاءون داخل الوطن ولهم حق الحصول على السكن الشعبي المناسب من الدولة في حالة عجزهم عن توفيره.

4 ـ حق التعليم: للأفراد المواطنين حق الحصول على التعليم لكل المستويات وحق تأسيس المدارس والكليات الخاصة، ويحق لهم الحصول على التعليم الابتدائي بأي لغة وطنية رسمية مقرة في وحدتهم الإدارية، إضافة لحق تعلم أي لغة من هذه اللغات في المدارس حيثما كان ذلك ممكناً.

5 ـ الحق في دعم ورعاية الدولة: للمواطنين الحق في الحصول على دعم الدولة للقيام بعمل مكرس لخدمة المنطقة التي يسكنون فيها، كتطوير الثقافة والفنون والعلوم والرياضة البدنية، أو القيام ببرنامج لرعاية وحفظ البيئة، أو حفظ المواقع والشواهد الدينية والأثرية والتاريخية وصيانتها وتطويرها. كما أن من حق المواطن على الدولة أن تقوم بتطوير المواصلات والخدمات العامة، وحماية البيئة وصيانتها وتحسينها وتخضير المدن والعناية بنظافتها، وحماية ورعاية حقوق الأجيال القادمة والمحافظة عليها.

6 ـ الحق في الخدمات الصحية: للمواطنين الحق في الرعاية

الطبية والتأمين الصحي المجاني والحصول على العلاج الطبي المتخصص على حساب الدولة مع حق تلبية حاجة الريف إلى الخدمات الصحية المجانية بنفس مستوى المدينة.

7 ـ حق اللجوء إلى القضاء: للفرد المواطن حق اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقه ولا يجوز تقديمه إلى محاكم خاصة. ولكل فرد الحق في محاكمة عادلة وله حق الحصول على المساعدة والحماية القانونية إذا لم يتمكن من تحمل كلفتها. وله حق الوصول إلى أي معلومة في الدولة لممارسة أو حماية أي من حقوقه. كما لا يجوز حرمان أو تجريد المواطن من حياته أو حريته أو ملكيته بدون الإجراءات القانونية المناسبة.

8 ـ الحق في الملكية: لكل مواطن الحق في شراء وحيازة وتملك وورث وتوريث الممتلكات الخاصة واستخدامها حسب رغبته ولا يحرم من ممتلكاته بدون التعويض المناسب.

9 ـ الحق في التصرف: للمواطن الحق في القيام بما يشاء أو الامتناع عن ما يشاء حسب اختياره ويكون مسؤولاً عن أفعاله التي قام بها أو امتنع عنها باختياره الحر.

10 ـ الحق في الخصوصية: للمواطن الحق في العزلة وحماية خصوصيته، والحق في أن تكون حرمة وسرّية داره وسكنه ورسائله وبريده واتصالاته مصانة، وله الحق في الإطلاع على سجلاته لدى الدولة أو أي مؤسسة في المجتمع تحتفظ بسجلات عنه.

11 ـ حق اللغة: لكل مواطن الحق في استخدام لغته المحلية

والتعلم بها وتعليم أولاده وتكون أي لغة رسمية إلى جانب اللغة الوطنية، إذا قرر ذلك سكان الإقليم الإداري المعني في استفتاء يجرونه.

12 ـ الحق في رفض ذكر القومية أو الدين في الوثائق: للمواطن الحق في الحصول على وثائق سفر أو وثائق شخصية موحدة سارية المفعول لا تحتوي على أي إشارة تفريق أو تمييز. ويمكن أن يذكر في شهادة المواطنة القومية والدين إذا رغب المواطن بذلك وقدم طلباً بذلك.

13 ـ الحق في الإدارة الذاتية: للمواطن الحق في انتخاب الإدارة الذاتية والمحلية والبلدية لمحافظته ومنطقته وقضائه وناحيته وغيرها من الوحدات الإدارية في الدولة انتخاباً مباشراً.

14 ـ حق الحماية والتعويض: للمواطن الحق في الحصول من الدولة على الحماية اللازمة من الإرهاب والتطرف والكوارث. وله الحق في التعويض من الدولة بقرار من المحكمة المختصة.

15 ـ حق الإرث والشهادة والاختيار: للمواطن حق الإرث والشهادة والاختيار في أحكام الأحوال الشخصية بين القانون المدني وأحكام القضاء الشرعي.

16 ـ الحقوق الإجرائية: للمواطن الحق في عدم اعتقاله أو استجوابه من قبل أي سلطة بدون أمر قانوني ساري المفعول صادر عن حاكم مختص. ولا تجوز محاسبة الفرد على فعل ما لم يكن مخالفاً لقانون سبق صدوره ذلك الفعل كما لا يجوز إصدار قانون

بأثر رجعي إلا بالتعويض المناسب عن الخسائر المترتبة على تطبيقه ولا تجوز محاسبته على فعل مرتين.

17 ـ حق المتهم أو الموقوف: للمتهم أو الموقوف الحق في محاكمة سريعة وعلنية وأن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته وأن يبلغ فوراً بسبب اتهامه أو توقيفه وله الحق في استشارة محام أو الحصول على محام من المحكمة المختصة إذا لم يكن قادراً على توفير كلفة ذلك وله حق الاتصال بأهله وطبيبه. ولا يجوز تسليم المتهم إلى أي دولة أجنبية لأي سبب كان.

فضلاً عن العديد من الحقوق الأخرى. لكن هناك في الوقت الحاضر مجموعة من حقوق الإنسان التي توصف بأنها حقوق حديثة كالحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية، والحق في السلام، والحق في التضامن الإنساني، و. . . ما إلى ذلك.

ووفقاً لما ذكرناه فإن الإقرار بأهمية ارتباط الحقوق بالمواطنة ينطلق من أن المجتمع الصحيح يتشكل من مستويين؛ الأول، مستوى الجماعات والثاني مستوى المجتمع. وإذا كان من الطبيعي أن ينتمي الفرد إلى جماعة معينة عائلية أو عرقية أو دينية أو ثقافية، فإن ذلك لا يتعارض مع انتمائه للمجتمع كله، في هذا الإطار قد تحدث إحدى حالتين، الأولى تنغلق الجماعة على ذاتها، إما بسبب تخلف الدولة والمجتمع بحيث لم تدفعا إلى فتح أبواب الجماعات بعضها على بعض، أو بسبب إحساس جماعة أو أكثر في المجتمع بقدر من الظلم الواقع عليها، الأمر الذي يدفعها إلى تطوير مشاعر

واتجاهات سلبية تجاه الجماعة أو الجماعات التي يعتقد أنها مغتصبة لحقوقها، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الحالة إلى اغتصاب مفهوم المواطنة وتراجعه من حدود المجتمع على حدود الجماعة، وذلك مدمر للمجتمع أو الوطن وبخاصة إذا كانت الدولة الضابطة للمجتمع ضعيفة ومهتزة التوازن وعاجزة عن إشباع حاجات البشر.

الحالة الثانية؛ يزدهر التنوع وتزدهر الوحدة معاً، وتحدث هذه الحالة حينما يعترف المجتمع بثقافات وعواطف الجماعات جميعها، وأن يفتح أبوابها بعضها على بعض لتتفاعل بطبيعية ومن دون قهر، وأن ترفض الدولة وتفرض على الجماعات أن لا تنغلق على ذاتها، وأن تعد الانغلاق جريمة، وأن ينشأ المواطن على معرفة بكل هذه الثقافات. وإذا كان هناك اختلاف حاد بين بعض عناصر الثقافات فليحدث اعتراف متبادل به ولتتفق الجماعات على الاعتراف بما تقبله أي منها مادام لن يضر بمصالح الجماعة أو الجماعات الأخرى. وعلى أجهزة التنشئة في الدولة والأسرة والتعليم والإعلام، أن تؤكد على انفتاح الجماعات على بعضها، والتأكيد أيضا على ما هو مشترك، فما هو مشترك هو أساس المواطنة الواحدة والمتجانسة، وقد تكون الجماعة هي إطار الفرد ولكنها ليست عزوته، فعزوته تستند إلى الدولة التي تحدد استحقاق الفرد للمكانة وفقاً لقيم الإنجاز، وذلك هو المدخل إلى المواطنة الحقيقية والواعية والشاملة.

إن تأملاً موضوعياً لمسألة المواطنة يكشف أن هناك تحركاً عكسياً ومضاداً بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية في النظرية

والتطبيق، فقد بدأت المواطنة في الحضارة الغربية ناقصة ثم تطورت باتجاه الإتساع أفقياً ورأسياً، وأثناء ذلك سقطت الجماعات الوسيطة باعتبارها عزوة أو أطراً لانتماء الفرد حتى تحققت المواطنة الكاملة على خلفية حقوق المواطن وواجباته في مواجهة الدولة وفي إطار المجتمع. ولقد حدث هذا التطور بفعل الصراع تارة وبفعل الوعي المتنور تارة أخرى وبفعل متغيرات أخرى فاعلة تارة ثالثة. على نقيض ذلك كان الأمر في الحضارة الإسلامية، إذ قُدّمت المواطنة كاملة وشاملة بلا نقصان منذ البداية الأولى في الوثائق الأساسية للإسلام (القرآن الكريم والسنة المطهرة)، ولكي يعمق الإسلام التأكيد على مفهوم المواطنة ألغى كل المؤسسات التي قد تحول دون تبلور المواطنة الكاملة، فلا فرق بين البشر إلا بالتقوى، والدين عند الله الإسلام أي التسليم لله، والناس سواسية كأسنان المشط، وأمرهم شورى بينهم. كما قضى الإسلام على النزعات القبلية والعرقية والدينية والثقافية الضيقة ودفع كل البشر إلى أخوة إنسانية رحبة: كلكم لآدم وآدم من تراب، غير أن هذا المفهوم تآكل بفعل النزعات الشعوبية والقومية تارة، وبفعل إحياء بعض العصبيات تارة أخرى، وبفعل بعض الخصومات والخلافات الطائفية تارة ثالثة، متغافلين أن الطوائف جميعاً فروع لشجرة واحدة لها جذر واحد.

عوامل التفتيت (المشاكل والمحددات)

يشير الواقع الحالي لمفهوم المواطنة إلى أن هذا المفهوم بعد أن استقر في طبيعته وحدوده أصبح الآن مفهوماً إشكالياً، إذ أن

التغييرات الأخيرة على الصعيد العالمي والمحلي جعل من المواطنة حالة هشّة وتعيش في أزمة، وإذا كانت الأزمة هي الحالة أو الوضع الذي يسبق الانهيار أو العافية، فأن أزمة المواطنة على هذا النحو كذلك، فإما أن تنهار مواطنة الدولة فتتقلص وتتراجع إلى أطر أو حدود الجماعة الإثنية أو المجتمع المحلي، وإما أن تكتسب العافية فتنفلت من الحدود القومية إلى إطار إنساني رحب أكدت عليه كل الديانات وبعض الدعاوى الأيديولوجية، ويؤكد التراث النظري أن العالم يسير في هذا الإتجاه الآن. إذن، فالمواطنة تعيش الآن في حالة أزمة، بعض متغيرات هذه الأزمة محلي وتكمن أسبابه في فاعليات متعددة، ويعد اغتراب الدولة عن المجتمع أولى المتغيرات، حيث لم يعد الشعب أو المجتمع يسيطر على الدولة، إذ يقصى الشعب عن المشاركة فيها فضلاً على فشل الدولة القومية في كثير من الأحيان في حماية المواطنة الاجتماعية بأبعادها المختلفة ما دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض أو مناقشة العقد الاجتماعي المؤسس للدولة، أو المحدد لعلاقاتها بكل من المجتمع والمواطن. ويعدّ فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها أحد متغيرات أزمة المواطنة، إذ لم تعد الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية في إطارها، بل أصبحت الدولة متأثرة بالتدخلات والاختراقات والمتغيرات الخارجية، الأمر الذي دفع في أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الاستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة، إما بسبب ارتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت

خط الفقر أو الفقر المدقع، إضافة إلى زيادة حجم التهميش الاجتماعي والسياسي والثقافي، الأمر الذي يعني أن نسبة عالية من السكان يعيشون أزمة مواطنة، لأنهم لا يحصلون على الحقوق التي تيسر لهم القيام بواجباتهم أو التزاماتهم تجاه الدولة والمجتمع.

ويعد احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسة المؤثرة في المواطنة، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يدفع إلى ما يمكن تسميته بالمواطنة غير المتوازنة، حيث يحصل بعض أفراد المجتمع على امتيازات كثيرة دونما القيام بواجبات مقابلها، الأمر الذي يدفع أحياناً تحت وطأة المصالح الأنانية إلى توسيع مساحة الحقوق حتى يتخطوا ما هو مباح إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يخون عواطف ومشاعر المواطنة،ويضعف روابط أفراد القلة بالوطن. إن استئثار القلة بمقدرات الوطن يدفع الآخرين الذين لم يتمتعوا بهذه الفرص أو المقدرات إلى حالة السخط الذي قد يتراكم فيقلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن، مما قد يدفعهم إلى الإنزواء بعيداً في هامش المجتمع، حيث يعيشون بلا حقوق، وبنزر يسير من الواجبات الأمر الذي يقلص من مساحة المواطنة لديهم فيعيشون في حالة من المواطنة الناقصة، ما يعني أن المواطنة تعيش في حالة أزمة.

كما توجد متغيرات خارجية تدفع باتجاه تأزم المواطنة وتضعها في موضع التساؤل. فمعطيات العولمة التي جعلت من عالم اليوم أكثر تماسكاً بسبب تكنولوجيا الاتصال والإعلام، لكنها في الوقت نفسه تدفع عالمنا لأن يعمل وفق مشروع اقتصادي واحد، الأمر

الذي أدى إلى محاولة الدولة القومية التشبث للحفاظ على سيادتها التي تتآكل بفعل آليات العولمة ومتغيراتها من ناحية، ومن ناحية ثانية بفعل تراجع المواطنين إلى مرجعياتهم الإثنية والمحلية، ما يعني أن المواطنة تعيش في أزمة بفعل التشكيك في مسألة الإستقلال النسبي للدولة وفض الرابطة بين السلطة والمكان، وتقليص تأثير الأيديولوجيات المستقلة، وذلك لأن الدولة أصبحت تتشكل من الجماعات الإثنية التي لها لغاتها وتواريخها ومواريثها المميزة وذات الامتدادات خارج حدود إقليم الدولة، كما أدت العولمة إلى زيادة متصاعدة في حركة البشر عبر الحدود تدفع إلى مواطنة عالمية تعززها مظاهر عجز الدولة وتناقضها الداخلي، ودعم المؤسسات العالمية المصاحبة للعولمة.

الاحتلال والمواطنة

وتضيف الإحتلالات التي قامت بها الدول في الماضي وعلى وجه الخصوص في القرن الماضي، ومطلع هذا القرن لأغلب بلدان العالم الثالث، ولاسيما احتلال كل من أفغانستان والعراق، إذ أضحت عوامل التفكك واضحة ولا لبس فيها والتي يمكن إجمال مظاهرها بما يأتي:

1 ـ توسيع قاعدة حجم المرتبطين مصلحياً بالوجود الأمريكي من خلال إسناد عقود الخدمات اللوجستية لقوات الاحتلال إلى مجموعات وأفراد لهم تأثير واضح في الهوية الوطنية.

2 ـ إعادة تشكيل الدولة بنيوياً ووظيفياً وفقاً لنظرية الفوضى

الخلّاقة، التي تتلخص بتهديم الدولة القائمة قبل الاحتلال وإعادة بنائها مرة أخرى. وفي الوقت الذي تأخرت فيه إجراءات الصفحة الثانية من نظرية الفوضى الخلاقة، أخذ المجتمع والجماعات يبحثون عن مرجعيات أخرى لضمان حقوقهم، بعد أن عجزت الدولة عن تأمين حقوقهم الأساسية.

3 ـ قيام المحتل بإشاعة أنماط سلوكية غريبة تتمثل في الانتصار لجماعات معينة داخل المجتمع، مثل ادعاء البحث عن حلول لمشاكل الأقليات الدينية.

4 ـ محاولة بعض الأطراف المهيمنة على العملية السياسية وعلى الأخص في الجزء الشمالي من العراق، احتكار عوامل القوة وآليات الحماية، ما دفع بعض مكونات الشعب العراقي الى اللجوء إلى مرجعيات أخرى غير الدولة العاجزة عن توفيرها لتأمين حاجات المواطن الأساسية، سواء بطلب ذلك من القوى المهيمنة أم بالبحث عنها خارج الإطار الوطني.

5 ـ تأسيس نظام الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية والإثنية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإزاحة لقيم المواطنة الضعيفة أصلاً، بسبب سياسات الحكم السابقة، لصالح الهويات الجزئية، وتعميق الهوة بين المشتركات وبين عوامل الفرقة.

6 ـ تعزيز القيم الرافضة للماضي، وفقاً لحجج عدم قدرة

الموروث الثقافي والديني على مواكبة العصر، ومتطلبات بناء الدولة العصرية.

7 ـ دفع أطراف العملية السياسية إلى تبني سلوكيات تصارعية، بدلاً من التعاون لإنشاء دولة تحقق الرفاهية والخدمات.

8 ـ فتح حدود الوطن أمام قوى الإرهاب وعلى وجه الخصوص تنظيمات القاعدة من العرب والأفغان، لتصفية الحساب معها على أرض العراق، ما أدى إلى نشر فكر متطرف لا ينتمي إلى الدين الإسلامي الحنيف، ولا يعير وزناً لقدسية النفس البشرية، الأمر الذي أدى إلى محاولة طلب الحماية من أطراف أخرى خارجية، أو الرضوخ لما تريده المجاميع الإرهابية، ما أشاع حالة من السخط على الدولة العاجزة عن الحماية من ناحية، وتفكيك الآصرة الوطنية من ناحية أخرى.

9 ـ السكوت عن سلوك الدول المجاورة في تغذية الإرهاب ودعمه بالفتاوى حيناً، والمال والسلاح حيناً، ما أطال في عمر الإرهاب، وأظهر عجز الدولة عن حماية المواطن.

الخاتمة

اتضح من خلال هذه الورقة أن المواطنة ترتبط بالحقوق إذ لا يمكن تصور أن المواطنة هي مجرد قيمة مكانية تتحدد برقعة الأرض التي نعيش فيها أو زمانية تتحدد بمدة يستغرقها نظام سياسي أو اجتماعي في الحكم أو الهيمنة، وإنما هي مجموعة قيم تتعلق بتأدية

الدولة لواجباتها في تأمين الحاجات والحقوق الأساسية للمواطن، وفي المقدمة منها حق الحياة والعيش بكرامة، وتمتع الإنسان بحرياته التي وهبها له الخالق سبحانه وتعالى.

وإذا كانت القوى المهيمنة في عالم اليوم تدعي أنها قد أوصلت قيم المواطنة في أقاليمها إلى مستويات ممتازة، إلاّ أنها وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها لأفغانستان والعراق، قد عملت على تخريب قيم المواطنة وتشجيع آليات التفتيت عبر إجراءاتها غير الصحيحة في إدارة شؤون المجتمع، وفشل نظرية الفوضى الخلّاقة في بناء الدولة، إذ أنها هدمت أركان دولة آيلة للسقوط أصلاً، بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في تحقيق تنمية مستدامة تنهض بالواقع السياسي والإجتماعي للمواطن، وازدياد هامش اغتراب الدولة عن المجتمع، وهذا يعني بعبارة أخرى أن المجتمع لم يكن بحاجة إلى تهديم ما تبقى من الدولة، وإنما إضافة بنى جديدة وتطوير القائمة منها، وتبني سياسات عامة تؤدي إلى تعزيز قيم المواطنة، التي كانت تعيش في أزمة، ما أدى إلى تراجع المواطنة لصالح الهويات الجزئية.

الجزء الرابع

الثقافة الأمريكية:
آليات الاشتغال وتراكم الأثر
(العراق أنموذجاً)

الأستاذ المساعد
الدكتور عبد الجبار عيسى عبد العال السعيدي
كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

الثقافة الأمريكية:
آليات الاشتغال وتراكم الأثر
(العراق أنموذجاً)

لاشك أن الثقافات في العموم تتمتع بفضاءات تحتوي ديناميكيات للتأثير والتأثر، وهذا ما يثبته التاريخ دوماً. والمعتاد أن يكون هذا التأثير والتأثر عن طريق طبيعي (غير قصدي)، وهذا ما يجري عن طريق التثاقف الطبيعي أو عن طريق الاتصالات المجتمعية أو حتى التجارية. وهناك القصدي في نشر الثقافة والذي غالباً ما كان قصد الهيمنة وراءه ويأتي في سياقه القصد السياسي والتوسع والاستعمار وما شاكل بحيث تصبح ثقافة المهيمن، التي ستسيطر، وسيلة أساسية لتقبّل أو تثبيت تلك الهيمنة وتبعية الآخرين للدولة المهيمنة. والواقع أن الثقافة الأمريكية بصيغتها الشعبية أو المؤسسية، لا تخرج عن هذا السياق التاريخي، بل هي في الكثير من جوانبها إعادة إنتاج تاريخي لسياقات الهيمنة الرأسمالية الإمبريالية.

إننا في بحثنا هذا نحاول التعرف على آليات اشتغال هذه الثقافة عالمياً وتراكم أثرها، ومن ثم نحاول دراسة هذه الاشتغالات في

العراق على وجه الخصوص، باعتبار أن العراق يُفْتَرَض أن يكون ساحة لهذه الاشتغالات، لنتعرف بالتالي على مديات النجاح والإخفاق بهذا الخصوص. وعلى هذا الأساس فإن هذا البحث سيتناول الموضوع في قسمين: الأول يتناول اشتغالات الثقافة الأمريكية وتراكم آثارها عالمياً. والقسم الثاني سيخصص لدراسة اشتغالاتها في العراق كأنموذج للدراسة.

أولا: الثقافة الأمريكية والانتشار العالمي

تثير الثقافة الأمريكية دوماً، جدلاً لاسيما في العقود الأخيرة من الزمن، سواء في الداخل الأمريكي أو في الخارج، فهي ليست ثقافة عادية تختص بجماعة اجتماعية معينة وإنما هي توليفة فرضها التكوين الأمريكي نفسه الحديث نسبياً. وها هي اليوم تشكل جدلاً واسعاً في البلدان التي تحاول أن تغزوها بين مؤيد ومقاوم، كونها تشكل طليعة ما يسمى بالغزو الثقافي. وتبعاً لذلك فقد كانت اشتغالات هذه الثقافة خارجياً، تستند على تكريس الأسس التي بنيت عليها، وكذلك تعزيز النموذج الأمريكي في كل المجالات كونياً عن طريقين؛ الأول هو الثقافة الشعبية والثاني هو الثقافة المؤسسية، وكلاهما يكمل الآخر.

وإذا كانت الثقافة الشعبية الأمريكية، والتي هي نمط الحياة والسلوك الاجتماعي والفني والرياضي وما شابه، هي الطاغية طيلة عقود مضت، فإن الثقافة المؤسسية التي تتبناها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمريكية، والتي يأتي في سياقها التنظيمات

البيروقراطية وأساليب العمل المؤسسي وغير ذلك، بدت أمريكا «الرسمية» تستخدمها كعامل تأسيس في بلدان احتلتها أو ركزت اهتمامها بها منذ حين، وكان العراق مثالاً لذلك. وقد أتيحت لهذه الثقافة فرصة كبرى من خلال انهيار النظم الاشتراكية في العالم، ومن بعدها امتطاء العولمة، التي باتت تغطية لنشر هذه الثقافة. فما هي آليات هذه الثقافة الأمريكية، وما هي نجاحاتها ومعوقاتها عالمياً، وما هي الآثار التي تراكمت نتيجة لانتشار هذه الثقافة؟

1 ـ في الثقافة الأمريكية

على الرغم من أن الثقافة كمفهوم يمكن أن تحمل أكثر من تعريف واحد، إلاّ إننا يمكن أن نورد هنا تعريفاً لها على أنها، «رؤية شاملة للعالم ـ بمستوى أو بآخر ـ تتجلى أو تتجسد فردياً ومجتمعياً في المفاهيم والقيم وظواهر السلوك والممارسات المعنوية والعلمية والحياتية المختلفة، توحدها اللغة في المجتمع الواحد، وإن تنوعت بتنوع فئات هذا المجتمع من حيث مواقعها الاجتماعية ومواقفها الفكرية، ما شكل الخصوصية الثقافية والقومية لهذا المجتمع»[1]

وبهذا المعنى فإن الثقافة، والتي تتكون من القيم والهوية، تمثل في معناها الأنثروبولوجي نظام تمثيل رمزي، يتكون المجتمع من خلالها أو بها فتميزه عن غيره. والثقافة الأمريكية على الرغم

---

(1) محمود أمين العالم، «المشهد الثقافي الغربي 2000»، مجلة المستقبل العربي، العدد 275، بيروت، تموز 2000، ص19 ـ 20.

من الفترة القياسية السريعة التي تكونت بها، هي ثقافة لا تخرج عن إطار النظرة أو الرؤية الشاملة للعالم، ولعل الذي جعلها ثقافة تبزُّ الثقافات الأخرى هو موقعها في إطار الرأسمال العالمي، فهي تشكل قطب الرحى لذلك النظام منذ عقود خَلَتْ. ولا شك أن «العولمة» كانت الذراع الطويلة التي أتمت، ولازالت تُتِمّ في إيصال تلك الثقافة إلى أصقاع لم تكن الولايات المتحدة بالغتها لولاها.

ومن هنا يربط الكثير من المفكرين والكتاب بين مفهوم العولمة و«الأمركة»، ولكن قبل ذلك الربط لا بد لنا أن نتعرف على المتبنيات، أو الأسس التي تقوم عليها الثقافة الأمريكية أصلاً. ففضلاً عن مبدأ اللبرالية، تقوم الثقافة الأمريكية على مبدأ «الفردية» الذي هو في الواقع جوهر هذه الثقافة، وهذه الفردية، في الأساس، هي إحدى القيم الأساسية لمشروع الحداثة الأوروبي الذي صعدت الرأسمالية الغربية في ظله، ومن ثم أصبحت الفردية قيمة أمريكية ثقافية عليا تربى عليها الصغار والكبار في أمريكا، وهي، في أحد أوجهها، ثقافة تكون المصلحة الفردية فيها فوق مصلحة الجماعة. ولكن بقدر ما للفردية من مزايا، فإن فيها من السلبيات ما هو أكبر، فهي تؤدي إلى استجلاب الفساد وإلى إصابة المجتمع بخلل كبير، ولاسيما عندما يصبح تغلب المصلحة الفردية على مصلحة الجماعة مسوغاً، حتى ولو تحقق ذلك بطرقٍ غير مشروعة.[1]

---

(1) أنظر: السيّد يسين، «العولمة الثقافية الأمريكية»، صحيفة الأهرام المصرية، 8 يناير، 2009.

وفي مجال نشر ثقافتها إلى دول العالم، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تمرير ثقافتها الليبرالية ممزوجة مع توجهات العولمة، فأمريكا تحاول تمرير القيم الفردية وتعميق الشكوك حول دور الدولة، وهذه هي قمة القيم الليبرالية الرأسمالية، في الوقت الذي تحقق فيه العولمة مزيجاً من النجاح، وفي الوقت عينه انعدام المساواة، وبالنتيجة، فإن هذا المزيج، بمفهوم العولمة، يجب أن يزدهر ويُقابل بترحاب[1].

على هذا الأساس فإن الكثير من المفكرين، وحتى من هم دون ذلك، يعتبرون أن العولمة وسيلة لتسويق وتعميم أنماط التفكير والاستهلاك الأمريكي. فالولايات المتحدة الأمريكية هي المنتج والموزع الرئيس لوسائل الاتصال مثل الانترنت ووسائل الإعلام، وكذلك صناعة السينما ومنتجات الثقافة الصناعية والصناعات الثقيلة، وتسيطر كذلك على أدوات الثقافة العالمية مثل اللغة والتعليم والجامعات والبرامج والعروض والعالم الافتراضي، وكل ذلك يتضمن رموزاً أمريكية صِرْفاً.[2]

---

(1) «كيف تتحدى فرنسا العولمة» مقالة مترجمة، ترجمة محمود أحمد عزت، مجلة الحكمة تصدر عن دار الحكمة، العدد (40) السنة الثامنة، بغداد، 2005، ص82.

(2) برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا حول «تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية» بيروت، 19 ـ 21 ك1، ديسمبر، 2005.
http:// www.escwa.un.org/division/sdd.

إن انتشار (الأمركة) في العالم هو في الواقع انتقال من مرحلة العموم إلى مرحلة الخصوص، أي تعميم نموذج المجتمع القومي العلماني والانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة، وبالنتيجة أصبحت سائغة بعض المصطلحات التي هي في صلب الثقافة الأمريكية وقد سوقت عالمياً مثل الأمركة Americaztion والكوكلة cocacolization نسبة الى الكوكاكولا والمكدلة Macdonalization نسبة الى سلسلة مطاعم مكدونالدز رمز الثقافة الأمريكية.[1] مع ذلك لا يمكن اختزال تمرير الثقافة الأمريكية بمجرد مظاهر معروفة لهذه الثقافة، فهي في وجهها الحقيقي (ثقافة اختراق) لا تكاد تختلف عن العولمة الثقافية، حتى أن التفكير يحار أحياناً في مَنْ يستخدم مَنْ ؛ الثقافة الأمريكية تستخدم العولمة أم العكس، والواقع أنهما وجهان لعملة واحدة طالما كانت أميركا سيدة النظام الرأسمالي. إن ثقافة الاختراق تلك تحاول أن تقدمها العولمة بأن تكون بديلاً للصراع الإيديولوجي، لكنها في الواقع ثقافة تقوم على تسطيح الوعي واختراق الهوية الثقافية للأفراد وإنها تقوم على جملة أوهام هي نفسها مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية في الولايات المتحدة والتي حصرها باحث أمريكي في خمسة أوهام هي: «وهم الفردية، وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التي لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي»

---

(1) عبد الوهاب المسيري، الأمركة والكوكلة والعولمة.

http:// elmessiri.com/articles.

وهذه إيديولوجيا تضرب في الصميم الهوية الثقافية بكل مستوياتها.[1]

ولعل من الواضح ارتباط العولمة بالثقافة الأمريكية، فالعولمة تحاول زرع وتنمية الاستلاب الثقافي وبخاصة في جيل الشباب والذي يبدو من خلال الانبهار بكل ما هو أجنبي، وإشاعة مفاهيم وقيم تعبر عن الاتجاه النفعي الأمريكي وإضعاف الثقة بنفس المواطن والسعي لتفعيل النموذج الأمريكي.[2]

وبالتالي، وعوداً على مسألة (التغطية)، نجد أن العولمة، كما ترى أستاذة أمريكية من جامعة كولومبيا «إنما هي في الواقع تبرئة لتغطية الأمركة»[3] وهذه الأخيرة بدورها ومن خلال نشر الثقافة الأمريكية واختراق الثقافات الأخرى، تكون بمثابة تغطية ثقافية للمشروع الرأسمالي، فهي في واقع الحال تعمل على نشر ثقافة اقتصاد السوق والثقافة الاستهلاكية وتوسيع نطاق التبادل التجاري والاهتمام بالإعلام لتحقيق الأهداف المطلوبة، فحرية السوق الرأسمالية تعني تحرير الجميع من أي التزام تجاه الذات، وبالتالي

---

(1) أنظر: محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية: عشر أطاريح، في السيدسين وآخرون، العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص302.

(2) حكمة عبد الله البزاز، العولمة والتربية، سلسلة آفاق (11) دار الشؤون الثقافية العامة بغداد، 2001، ص40.

(3) كما ورد في: عبد النبي اصطيف «الاستشراق الأمريكي من النهضة إلى السقوط» مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (233) تموز 1989، ص 32.

فإن تبرير الهيمنة الاقتصادية والسياسية وتسويغها يستدعي غطاءً ثقافياً.[1]

ولكن، وإزاء هذا المد الثقافي الرأسمالي الأمريكي، ما هي العوامل التي ساعدت على تغلغل هذا المد الذي يسير بخطى عولمية في أنحاء العالم؟

لعل من المناسب القول أنهُ بسبب الضغوط الثقافية الخارجية والإخفاقات الذاتية التي أصابت المؤسسات القيمية بسبب جمودها وعدم تكيفها مع التحولات الثقافية الكونية، تؤدي العولمة إلى انهيار ما يسميه المفكر المغربي عبد الإله بلقزيز بـ (السيادة الثقافية) فكان من نتيجة ذلك أن انهار النظام الثقافي الوطني التقليدي، الأمر الذي سيؤدي إلى شل قدرة المقاومة لأدوات العولمة.[2] والتي تكّون الأمركة ومضمونها الثقافي جوهرها.

2 ـ آليات نشر الثقافة الأمريكية

قبل أن نتناول آليات نشر الثقافة الأمريكية لا بد من القول ابتداءً إن انتشار الثقافة الأمريكية لم يأت مع العولمة وإنما كان موجوداً بالأصل في مناطق عديدة من العالم وبوسائل عديدة منها ما هو إعلامي ومنها ما جاء مع الوجود العسكري الأمريكي في غير

---

(1) خالد قيس السحاتي، «وجه العملة الآخر الأمركة» جريدة العرب، ملحق العرب الأسبوعي16/ 2/ 2009.

(2) عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، في السيد يسين وآخرون، المصدر السابق، ص314.

مكان، ومنه ما جاء على شكل مؤسسات علمية واقتصادية وما إلى ذلك . . وهذه الأمور كلها مهدت من الناحية التاريخية إلى انتشار الثقافة الأمريكية على نطاق عالمي جاءت العولمة لِتُتِمه.

ومن جانب آخر نجد أيضاً أن الدولة الأمريكية، بمؤسساتها المختلفة هي التي ترعى هذا الانتشار فضلاً عما تتلقفهُ الشعوب الأخرى من العادات والطبائع والقيم الأمريكية عن طريق الإعلام والدعاية أو حتى الأساليب التبشيرية المسيحية وما إلى ذلك من مؤسسات مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USaid ومؤسسة Ford وغيرها.

ولعل بالإمكان القول إن نشاط الثقافة الأمريكية قد بدأ عالمياً منذ القرن التاسع عشر مع الإرساليات المسيحية، فعلى سبيل المثال بدأت أول الإرساليات الأمريكية في مصر عام 1851، وكان عملها في البداية يتركز على تحويل أقباط مصر إلى المذهب البروتستانتي فضلاً عن نشر المسيحية بين المسلمين، وهي ذاتها مهدت في ما بعد لإنشاء الجامعة الأمريكية في القاهرة والتي استقلت عن الإرساليات رسمياً في عام 1923 ولكنها ظلت، مع ذلك تمثل إحدى دعامات الفكر المسيحي الأمريكي في الشرق الأوسط، وتدريجاً بدأت تمثل الثقافة الأمريكية وتسقطها على نخبة المجتمع.[1] وكان الأمر ذاته أيضاً بالنسبة إلى الجامعة الأمريكية في بيروت.

---

(1) د. مصطفى رجب، أهداف الجامعة الأمريكية

http:// www.daraltarjama.com

كما حاولت الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص نشر بعض من ثقافاتها لاسيما في أوروبا، الأمر الذي أثار قلق الأوروبيين لاسيما الفرنسيين منهم كما سنرى.

وبما أن الثقافة الأمريكية تتبع في بعض أوجهها النمط الاستهلاكي فإن معالم مؤسسات استهلاكية كانت إحدى أدوات نشر الثقافة الأمريكية، ومثال ذلك مطاعم ماكدونالدز MacDonalds التي تقدم الطعام الأمريكي في الكثير من دول العالم، وكذلك سلسلة محلات الوول مارت Wal Mart التي تشكل اكبر سلسلة متاجر في العالم، وتأتي الخصوصية الثقافية لهذه السلسلة من كونها تشكل رمزاً لتطور الحياة الأمريكية في انتقالها من عصر محلات تجارة المفرد إلى تجارة الجملة والمنافسة القائمة على السعر الزهيد بدلاً من الجودة.

إن محلات الوول مارت التي تأسست في ولاية اركنساس عام 1962 أصبحت في عام 2005 بحدود 6200 متجر أكثر من نصفها يقع خارج الولايات المتحدة بمعدل 12 دولة ويعمل فيها 1,6 مليون موظف ويرتادها حوالى 138 مليون مستهلك أسبوعيا.[1] هذا كلّه بالطبع مع ما تحمل الدعايات العالمية لمنتجات أمريكية ترمز للثقافة الأمريكية (الكوكاكولا) وسيارات الشفروليت والفورد، والمَعْلم الأهم هوليوود وما تنتجه وتسوقه إلى العالم، وما يتصل بذلك من

---

(1) «سلسلة وول مارت جزء متميز من الثقافة الأمريكية»
http:// www.arabVolunteering.org

الظواهر الفنية مثل رامبو ومادونا ومايكل جاكسون وموسيقى الراب ورياضة البيسبول والمصارعة الحرة وأبطالها الأمريكان «دائماً».

في الجانب الإعلامي وفي مطلع الألفية الثانية سرّعت الولايات المتحدة في وتيرتها الإعلامية لنشر ثقافتها لاسيما وأن الأوضاع الستراتيجية والسياسية التي سادت العالم وخطط أمريكا في تسيير العالم لاسيما منطقة الشرق الأوسط وفق أجندتها العالمية بعد بروزها كقطب وحيد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية. فعلى سبيل المثال بدأت الولايات المتحدة ضخ برامج تلفزيونية عبر محطات فضائية مثل محطة (ABC) إلى المنطقة العربية من خلال برامج إخبارية وحوارية مثل برنامج (برايم تايم) ومسلسلات أمريكية. بعد ذلك تولّت شبكات فضائية عربية يبدو أن لها صلة وثيقة بالمؤسسات الأمريكية مثل شبكة (mbc) التي توسعت إلى (mbc1) للأخبار والمنوعات العربية و(mbc2) المخصصة لأفلام هوليود وقناة (mbc4) التي تعرض البرامج الحوارية والمسلسلات الأمريكية.[1] كما توسعت بعد ذلك إلى قنوات تمثل أنماطاً هوليودية مثل (mbc Action) التي تقدم أفلام الأكشن الأمريكية و(mbc Max) التي تقدم أفلاماً مجتمعية فضلاً عن قناة الأطفال (mbc) التي تقدم مواد في أعمها الأغلب أميركية أصبح من أشهرها مسلسل (هانا مونتانا) الأمريكي.

(1) «العرب يحبون الثقافة الأمريكية ويقبلون على برامج الترفيه» شبكة النبأ المعلوماتية، الخميس 27 تشرين الأول 2005.
http:// www.annabaa.org

وفي دبي في الإمارات العربية المتحدة، بدأت محطة (One TV) إرسالها في أواخر عام 2004، وهي تقدم النوع نفسه من ثقافة الترفيه الأمريكية، كذلك سعت الإدارة الأمريكية من جانبها لاستخدام الثقافة الأمريكية لكسب التأييد لسياستها الإقليمية من خلال قنوات إذاعية وتلفزيونية مثل (راديو سوا) الذي يهتم بتقديم الموسيقى والأخبار، و (قناة الحرة) التلفزيونية بشقيها الحرة العامة، والحرة ـ عراق، وكل من هذه المحطات ناطقة باللغة العربية وبتمويل وإشراف أمريكي.[1]، هذا فضلاً عن مواقع الأنترنت الأمريكية التي يروج الكثير منها للدعاية الأمريكية الموجهة ويأتي في مقدمتها موقع الـ (فيس بوك Face book)

وهذا بالطبع لم يأت من فراغ، فقد كانت هنالك دعوات لاستخدام الثقافة في السياسة الأمريكية تعززت بعد حرب العراق 2003، لعل أهمها دعوة المفكر الأمريكي جوزيف ناي وهو الكاتب الأمريكي المتخصص في شؤون السياسة والأمن، والذي دعا إلى التميز بين قوتين في الولايات المتحدة (القوة الخشنة) وهي القوة العسكرية والاقتصادية و (القوة الناعمة) والتي هي القوة الثقافية والإعلامية.[2]

وعلى مثل هذه الأسس، بادرت الإدارة الأمريكية ممثلة بوزارة

---

(1) المصدر نفسه.

(2) «المفكر الإستراتيجي جوزيف ناي محللاً الوضع بعد حرب العراق: الاعتماد على القوة العسكرية خطأ فادح» مجلة الجزيرة، الثلاثاء 28 ديسمبر 2004م.

الخارجية الأمريكية إلى ما سمي بمبادرة الشراكة مع دول الشرق الأوسط، التي أعلنها الوزير الأسبق (كولن باول)، حيث تم فيها رصد 35 مليون دولار لمحاولة (إصلاح) مسار الإعلام العربي، على أساس أن يكون إعلاماً حراً ديمقراطياً «ينشر قيم السلام والمحبة والمودّة واحترام الآخرين، وينهي إلى الأبد المنظومة القيمية البالية، والتي لم تعد صالحة لعالم اليوم..»[1]، وهذا كلّه بالطبع غطاء للمشروع الأمريكي الثقافي السياسي في المنطقة، لأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USaid)، هي التي تقوم بتدريب الصحفيين في الجامعات مثل جامعة غرب كنتاكي وبإشراف مؤسسة (أنتر نيوز) الصحفية الأمريكية، ويكون اختيار الصحفيين مشروطاً من قبل الأمريكان[2].

3 ـ الثقافة الأمريكية بين التأثير والمقاومة

لعل من الطبيعي وفق أدوات الثقافة الأمريكية التي مرت بنا، أن تنتشر الثقافة الأمريكية عالمياً، في الوقت الذي لم تعدم معارضين لها في الكثير من البلدان التي تغزوها. ولعل من الواضح أيضاً أن الذي ينتشر من هذه الثقافة هو الجانب الظاهري فيها وأقصد الثقافة الشعبية، فقد انتشرت هذه الثقافة الشعبية الأمريكية والتي ارتبطت بظاهرة العولمة في مختلف دول العالم، حيث شمل

---

(1) عبد الرحمن أبو عوف، سعياً لاختراق العقل العربي وفرض الثقافة الأمريكية
http:// www.islammemo.ccc

(2) المصدر نفسه.

غزوها حتى الدول المتقدمة سياسياً واقتصادياً وصناعياً، كما حصل في اليابان مثلاً. فعلى الرغم من أن اليابان حاولت ونجحت إلى حد ما، في الحفاظ على هويتها الثقافية، إلاّ أنها تأثرت أيضاً بالثقافة الظاهرية الأمريكية في الأزياء والموسيقى والسينما والأطعمة والترفيه[1]، وكذلك الأمر بالنسبة إلى (إسرائيل) الملتزمة بالهوية اليهودية والطعام اليهودي، فقد اجتاحت محلات ماكدونالدز القدس بصورة لا تتبع فيها قوانين الطعام الشرعية اليهودية[2]، كما عمت الثقافة الأمريكية مناطق مثل بوتان في الهمالايا، على الرغم من أنها أحد معاقل البوذية الرئيسة، حيث بدأت هناك مظاهر الملبس الأمريكي والإقبال على مشاهدة الأفلام الأمريكية. والشيء ذاته في مقاطعات شرق روسيا. إما في إيران فقد أصبحت موسيقى الروك الأمريكي أشهر موسيقى لدى ابناء الطبقة الوسطى، حتى مع وجود النظام الديني هناك

كذلك بالنسبة إلى الجمهور الألماني الذي صار شغوفاً بأفلام رعاة البقر، وبدلاً من الأغاني الألمانية صار يتغنى بالأغاني الأمريكية[3]، وبالطبع هذه الأغاني تقوم على أساس الضوضاء

---

(1) د. حسن الياس محمد، أفريقيا ومزاعم ثقافة العولمة، قراءة جغرافية في آلية الإنتشار الثقافي 2009.
http://WWW.swidgeeran.com/ geography/

(2) عبد الوهاب المسيري، المصدر السابق.

(3) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة د.عدنان عباس علي،سلسلة عالم المعرفة 238، الكويت، 1998.ص38 ـ 40

العالية، حتى أن احد الفنانين الأمريكان من نيويورك، يتنبأ بسيادة ما يسميه بالصراخ والزعيق الأمريكي Screen بمفرده في العالم أجمع.

وكما يرى مؤلفا كتاب فخ العولمة (هانز بيتر مارتن وهارالد شومان)، أنه ومنذ سنوات تقتفي «من تومسك في سيبيريا وحتى فينا ولشبونة، طليعة ثقافية شابة وعالية الزعيق، ما ساد في نيويورك قبل عقدين من الزمن، وهجٌ مفتعل وصراخ يصك الآذان»[1].

أما في المنطقة العربية، ففضلاً عن التأثر بالثقافة الأمريكية الشعبية من خلال الحفلات الصاخبة أو الصرعات ما بعد الحداثة، ليس لدى الشباب فقط بل عند نخبة الفن على وجه الخصوص، فإنه ونتيجة لشيوع الفردية التي هي واحدة من مرتكزات الثقافة الأمريكية في العديد من البلدان العربية، لاسيما بعد انهيار اقتصادياتها الاشتراكية، حدثت ظواهر الفساد على نطاق واسع بالأخص بين المتنفذين ومدراء المؤسسات، وتمثل ذلك بالمؤسسات المالية التي أطّر بعضها نفسه بإطار إسلامي ومارست الاحتيال العلني على المودعين، فضلاً عن ظواهر الفساد والاختلاس التي مارسها المتنفذون في هذه الدول[2].

أما تأثير القنوات الفضائية العربية الحاضنة للثقافة الأمريكية،

---

(1) المصدر نفسه، ص 44.

(2) السيد يسين، المصدر السابق.

فهناك مفارقة تجمع بين تقبّل الثقافة الأمريكية ورفض السياسة الأمريكية، فالعرب لا يحبون السياسة الأمريكية، لكنهم يفضلون ثقافة الترفيه الأمريكية التي تبثها القنوات سالفة الذكر[1].

كما أن العديد من المؤسسات أو الوكالات الأمريكية العالمية في المنطقة العربية مثل الجامعات الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وفورد وغيرها، خلقت أجيالاً ومؤسسات ومنظمات متأثرة بالثقافة الأمريكية، بل إن بعضها تُتّهم بصورة علنية بأنها تعمل لصالح وكالة المخابرات الأمريكية CIA. فقد كشف أستاذ علم الاجتماع الأمريكي جيمس بتراس من أنه أصبح من المعروف أن مؤسسة فورد لتنمية المجتمعات، كانت من أهم القنوات التمويلية التي تستخدمها وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA [2].

والواقع أنه وفي ظل سياسات الانفتاح في مصر، استطاعت هذه المؤسسة أن تتسلل إلى الحياة الثقافية المصرية عن طريق دفع تمويلات ضخمة لفرق مسرحية وفولكلورية ومراكز وجمعيات ثقافية من خلال الترويج لفكرة (الفن للفن) والابتعاد عن الواقع[3].

ومصر بالذات قد جرى التركيز عليها كثيراً في مجال نشر الثقافة الأمريكية، وهذا ما يلاحظ على الإنتاج السينمائي وحتى

---

(1) «العرب يحبون الثقافة الأمريكية ويقبلون على برامج الترفيه»، المصدرالسابق.

(2) انظر: James Petras, The Ford Foundation and the CIA http:// www. Rebellion. Org/ petras.

(3) «الغزو الثقافي الأمريكي والدور المشبوه لمؤسسة فورد» http:// vip.com

المسرحي هناك، فـ (أفلام الشباب) الحديثة التي تقدمها قناة ميلودي أفلام، وغيرها خير مثال على ذلك، بحيث تجدها أحياناً نسخاً من أفلام التسلية الأمريكية تتخللها لقطات إباحية. والملاحظ أيضاً أنها تصور بتقنية عالية تفترض تمويلاً ضخماً. هذا فضلاً عن تفشي ظاهرة المحاكاة الأمريكية في سلوك الشباب من الذكور والإناث، لاسيما من أبناء الطبقة الوسطى التي أثْرَتْ بعد الانفتاح. وبالطبع هذا الأمر لايشمل الشباب المصري فقط بل، وإنْ بدرجة ما، الشباب الخليجي والتونسي واللبناني، فصرعات الجينز والكلاسيك وموسيقى الراب، وأقراط الأذن عند الذكور، وما إلى ذلك، أصبحت شائعة في بعض هذه البلدان.

هنا تمارس الولايات المتحدة دوراً مزدوجاً في تمرير الثقافة الأمريكية، فهي تستخدم هذه الثقافة في البلدان الشرق أوسطية والبلدان النامية، بصورة تتعمد فيها إشاعة النموذج الاستهلاكي والنفعي الفردي، فهي من باب تضمن التمهيد لمشروعها الرأسمالي القادم في هذه المناطق، ومن باب آخر تلفت الانتباه عن ما تريد تحقيقه سياسياً واستراتيجياً، ولهذا السبب لم يعدم التمرير الثقافي هذا معارضين لهُ في غير بلد من العالم. ولكن يبدو أن هذه المعارضة تركزت في البلدان المتقدمة أكثر من البلدان النامية كون المجتمعات في هذه البلدان الأخيرة لم تر من قبل الرفاهية، التي يمكن أن تقدمها الثقافة الأمريكية لها. فبالنسبة للبلدان العربية تُمَرر الثقافة الأمريكية تحت مسمع ومرأى الحكومات العربية، من دون

أن تفعل شيئاً للحد من ذلك، في حين أن دولاً غربية مثل فرنسا وكندا وقفت في وجه المد الإعلامي الأمريكي[1].

إن عملية مقاومة الغزو الثقافي الأمريكي في أوربا، على سبيل المثال، لا تخلو من مفارقة، فالذي يقوم بهذا الدور ليس المجتمع وإنما الحكومات، ولكن ربما يشذ الفرنسيون عن هذه القاعدة، فمنذ الحرب العالمية الثانية، عندما حاول الأمريكان تمرير ثقافتهم في أوروبا، بدأ الفرنسيون بالقلق على المستوى الشعبي أو السياسي بيمينه ويساره، فقد كان هناك قلق بشأن هيمنة مشروب (الكوكا) على الأسواق الفرنسية، وكذلك من الإنتشار الواسع لكتاب (الكفاح الأمريكي)، الذي يتحدث عن هيمنة الشركات الأمريكية في أوروبا، والذي حقق أفضل المبيعات في حينها. إما في الوقت الحاضر فإن مطاعم ماكدونالدز تشكل قمة القلق الشعبي بالنسبة للفرنسيين، وقد أصبح (جوزيه بوفيه) الذي قام بتحطيم واجهة مطعم ماكدونالدز جنوب فرنسا عام 1999 رمزاً لرفض الثقافة الأمريكية[2].

ولعل هناك ما يبرر هذه المعارضة الفرنسية، فالفرنسيون، وريثو مؤسسي الفلسفة الأوروبية الحديثة والثورة الفرنسية، يرون

---

(1) للمزيد حول الموقف الكندي والفرنسي أنظر: مي عبد الله سفو، «التربية والقيم الإنسانية في عهد العلم والثقافة والمال» مجلة المستقبل العربي، العدد (230)، 1998، ص 32.

(2) «كيف تتحدى فرنسا العولمة»، المصدر السابق، ص 16و ص81.

أنفسهم أطول باعاً في الثقافة من أميركا، كما أن متبنيات الثقافة الرأسمالية عندهم تختلف نوعاً ما عن المتبنيات الرأسمالية الأمريكية لاسيما فيما يتعلق بدور الدولة وتدخليتها، فضلاً عن السلوكيات الأحادية في السياسة الأمريكية، وما يأتي في سياقها.

أما على المستوى الفوقي الحكومي في المعارضة، فإن الأوروبيين بدأوا على المستوى الرسمي يبحثون عن معالم المعارضة للثقافة الأمريكية. ففي إحصاء للاتحاد الأوروبي ظهر أن 51% من الأوروبيين يتكلمون اللغة الإنكليزية كلغة ثانية، مقابل تراجع اللغات الأخرى. بل إن هناك كلمات أصبحت مألوفة في اللغة الألمانية يطلق عليها Denglish، بحيث أصبحت تقبل الكلمات الإنكليزية في لغتها، وتعد ذلك أمراً مفيداً، وكذلك ورود كلمات جديدة بالفرنسية مثل Le week end - La parking، ولهذا السبب عمد الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة إلى الشروع في تأسيس اكبر مشروع ثقافي ـ علمي، وهو المكتبة الرقمية Europeana الذي كان مؤملاً إنجازه في 2007، وذلك رداً على عملاق الإنترنت الأمريكي Google الذي فتح مكتبة رقمية عالمية شاملة عام 2005. والواقع إن هذا الأمر استفز الفرنسيين بالذات أكثر من غيرهم حيث رأوا فيه أن الثقافة على هذا الأساس سوف تقرأ بمنظار أمريكي.[1]

---

(1) «العرب والغرب وإشكالية الهوية في زمن العولمة»، القدس العربي، سبتمبر 2008.

ولعل خير من عبر عن الموقف الفرنسي الحكومي المعارض لغزو الثقافة الأمريكية هو وزير الثقافة الفرنسي الأسبق جاك لانغ عندما علق على صادرات الحبوب الأمريكية إلى العالم قائلاً: «إن الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى في الثقافة المستهلكة لن تهيمن على وسائل اللهو والتسلية فقط بل ستوزع الخبز أيضاً».[1]

من خلال ذلك يتبين أن الثقافة الأمريكية تمتلك آليات عديدة في نشر ثقافتها في العالم كما أن لها آثارها الراسخة والمتراكمة في الكثير من مجتمعات الدول، ولكن هل كان الأمر كذلك بالنسبة الى العراق؟ فالعراق يفترض أن يكون البلد المحتل رقم (1) في سلّم الأولويات الستراتيجية للولايات المتحدة. هذا ما سنحاول التعرف عليه في القسم التالي.

ثانياً: واقع الثقافة الأمريكية في العراق

لم تأت الثقافة الأمريكية الى العراق بصورة طبيعية وإنما جاءت في ظل الاحتلال فضلاً عن عوامل أعاقت عملها من جانب البيئة العراقية ومن أمور تتعلق بالجانب الأمريكي نفسه، وبالتالي كان المشروع الثقافي الأمريكي في العراق مشروعاً حذراً بحضور أمريكي مؤسسي يغلب عليه الطابع الانتقائي في الاشتغال الثقافي.

1 ـ الثقافة الأمريكية في العراق: المشروع الحذر

لابد من الإشارة هنا أولاً إلى إن العراق لا يأتي كونه نموذجاً

(1) هانز بيتر مارتن وهارالد شومان، المصدر السابق، ص73 ـ 74.

من النماذج التي ألقت الثقافة الأمريكية عليها إسقاطاتها، بل هو حالة خاصة. بمعنى آخر؛ إن تغلغل الثقافة الأمريكية في العراق يمكن أن يقال عنه إنه مشروع حذر، وذلك لأسباب عديدة منها ما هو عراقي ومنها ما هو أمريكي. فبالبيئة للعراقية والوجود الأمريكي، لاسيما بصيغته البنتاغونية في العراق، شكّلتا حاجزاً معوقاً لانتشار الثقافة الأمريكية في العراق كما سنرى.

أ ـ البيئة العراقية:

من دون الحاجة إلى الغوص في التاريخ وحيثياته نحاول هنا أن نعرض للبيئة العراقية الراهنة وعلاقتها بالآخر الأمريكي، وهذا بدوره يتطلب منا تحليلاً «سوسيو ـ سياسيّ». فالمجتمع العراقي ترسبت لديه ثلاثة موانع رئيسة تجعله ينفر من الثقافة الأجنبية لاسيما التي تأتي من خلال الاحتلال، ويمكن إجمال هذه الموانع بـ (الذهنية الدينية، والذهنية القبائلية، والذهنية التوتالية)، فالذهنية الدينية في العقل العراقي ذهنية تحريمية في أغلب أحكامها لما يقع خارج فضائها الشرعي، وبالطبع فإن الثقافة الأمريكية بأنماطها السالفة الذكر تقع ضمن هذا الفضاء التحريمي. ولا ننسى إن الذهنية التحريمية العراقية المستندة إلى مرجعيات متشددة فرض تشددها طبيعة التنافس المذهبي في العراق إبتداءً والتنافس السياسي لاحقاً. أما الذهنية القبائلية فهي ذهنية، وإن كانت ذهنية براغماتية في كثير من الأحيان، إلا أنها غير مستعدة للتخلي عن مكانتها المهمة في المجتمع العراقي لصالح ولاية ثقافية أجنبية، وهنا يتجسد التناقض الذي يتبدى في مفهوم ما بعد الحداثة في ساحته

العراقية. فمفهوم ما بعد الحداثة الذي أصَرَّ المحافظون الجدد في أمريكا على تطبيقه يستدعي، فيما يستدعي، بروز ما يسمى بـ (الهويات الأصولية)[1]. وبالطبع فإن الهوية الدينية، أو بالأحرى الطائفية، والهوية القبائلية هي المكونات الأساسية لهذه الهويات الأصولية.

وبالتالي فإن تناقضاً افتراضياً سيحصل بين متبنيات الثقافة الأمريكية، وليس السياسة الأمريكية، لاسيما الشعبية منها والأنساق أو البنى الدينية والقبائلية في العراق. وربما يستثنى من هذه القاعدة الكُرْد الأكثر ميلاً إلى البراغماتية والعلمانية والأكثر توقاً للانعتاق من مخلفات الماضي الدكتاتوري (التوتالي). كما لا يفوتنا أن نذكر بأن الحكومات العراقية ذات الطابع الإسلامي والمحابية للظاهرة القبائلية أيضاً تشكل هي الأخرى عائقاً ضمن هذا الاتجاه لمحاولة تمرير الثقافة الأمريكية، الشعبية منها على الأخص، وهذا الأمر يقودنا بالتالي إلى الذهنية التوتالية، المانع الثالث، والذي نقصدهُ بالذهنية التوتالية هنا هو الذهنية التي اعتادت على الدكتاتورية بحيث رسب في منظومتها الفكرية رواسب مثل الأحادية والمحافظة والخوف من التغيير، وهذا أمر تشترك فيه ذهنيات معظم العراقيين، وهو أمر جدير بأن لا يتقبل الثقافة الأمريكية الجديدة التي تقوم في احد أوجهها على تداول السلطة بالنسبة لثقافة النخبة، ومظاهر تغيير

(1) انظر: عبد الله الغذامي، القبيلة والقبائلية أو هويات ما بعد الحداثة المركز الثقافي العربي، بيروت/ الدار البيضاء، 2009، ص12.

الحياة الجذرية بالنسبة للثقافة الشعبية. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن النظم الدكتاتورية السابقة في العراق كانت قد أنتجت ثقافة سياسية وتنشئة سياسية معادية للولايات المتحدة وثقافاتها الاستعمارية ولاسيما فيما يتعلق بحمايتها لإسرائيل، فضلاً عن أن العلاقات على جميع المستويات بين العراق والولايات المتحدة كانت مقطوعة لعقود من الزمن وتخللتها حروب مباشرة وغير مباشرة وقد صاحب ذلك بالطبع انقطاع ثقافي لم يستفق منه العراقيون إلاّ عندما دخل الأمريكان بدباباتهم، وليس بثقافاتهم، في 9 نيسان 2003.

وربما أدرك الأمريكان هذه الصعوبات، ولهذا لم يقدموا على (التحرش) المباشر بهذه الذهنيات طيلة السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، كان بإمكانهم فرض الثقافة السياسية الأمريكية وفرض النظام الرئاسي في الحكم، والذي هو نتاج أمريكي بامتياز، لا أن يجدوا هكذا، أن النظام البرلماني ذو الأصل البريطاني هو الأصلح في العراق. ولكن فضلاً عن هذه المعوقات هنالك أسباب تتعلق بالجانب الأمريكي ونسميها هنا الأسباب الأمريكية إجمالاً لها والتي تتعلق أصلاً بالوجود الأمريكي في العراق وفي بيروقراطية ذلك الوجود وفي التخطيط الستراتيجي لأمريكا في العراق فوق كل ذلك.

ب ـ الأسباب الأمريكية

لعل من أهم الأسباب التي جعلت مسألة جلب الثقافة الأمريكية إلى العراق تصبح مشروعاً مؤجلاً نسبياً، هو إن الأمريكان لم يأتوا

بمشروع ثقافي، وإنما بغزو عسكري مباشر، وكان من طبيعة مشروعهم هذا أن تكون الأولوية للأمن وليس لشيء آخر، لاسيما أنهم بدأوا يواجهون مقاومات مسلحة عنيفة، مثلما أنهم قد دمروا البنى التحتية، المتهالكة أصلاً، في العراق واستجلبوا، إن كان بقصد أو بغير قصد، العدائية لهم من خلال جملة القرارات التي اتخذها الحاكم المدني السابق في العراق بول بريمر. وإذا كان لقائل أن يقول إن ما فعله الأمريكان في بداية غزوهم، هو تكريس لثقافة النخبة الأمريكية الما بعد حداثية، فإن هذا الأمر إن كان صحيحاً، فإنه ليس سوى سياسة قصيرة النظر ترتبط بنظرية (الفوضى الخلّاقة)، التي لا يمكن أن تتحقق مع الموانع الثلاثة سالفة الذكر (الدينية، القبائلية، التوتالية).

السبب الآخر يتعلق بما نسميه (بيروقراطية الوجود الأمريكي في العراق)، فمن المعروف أنهُ ومنذ غزو القوات الأمريكية للعراق في2003 والبنتاغون (وزارة الدفاع الأمريكية) هو الذي يدير الملف العراقي، ثم بدأ التغيير تدريجاً بإشراك وزارة الخارجية الأمريكية والمؤسسات التابعة لها. وبالطبع العسكر لا ينشرون الثقافة بصورتها التجريدية والذهنية، بل ربما ينشرون ثقافتهم العسكرية التي تدربوا عليها، هذا فضلاً عما انشغل به الوجود الأمريكي في العراق فيما يتعلق بالفساد المالي، الذي اكتنف عملية إعادة إعمار العراق. ففي تقريره ربع السنوي الذي قدمه إلى الكونغرس الأمريكي في كانون الثاني 2010، أشار ستيوارت بوين المفتش العام

الخاص لإعادة إعمار العراق ـ التابع للكونغرس ـ إلى أن مهمة فريقه في العراق هي «أقسى مهمة إشراف في تاريخ الولايات المتحدة»، وأن فريقه قام بمراجعة معاملات مشكوك بها قيمتها 340 مليون دولار أمريكي وفتحوا بها 27 قضية تحقيق جنائية، وأنه اكتشف أن 2،5 مليار دولار كانت عرضة للهدر والاحتيال في عقد تديره الخارجية الأمريكية لتدريب الشرطة العراقية، مع العلم بأن الولايات المتحدة قد خصصت أكثر من 53 مليار دولار لإعادة إعمار العراق منذ 2003 تعرض الكثير منها للاحتيال والهدر.[1]

وإذا ما علمنا إن (بوين) نفسه يُقر في مكان آخر بأن الفساد في العراق يتجاوز 10% من إجمالي الناتج القومي،[2]، يتأكد ما ذكرناه في القسم الأول من هذا البحث من أن الثقافة الأمريكية بحيثياتها الرأسمالية تجلب الفساد.

ومن كل ذلك نستنتج بأن الحضور الثقافي الأمريكي في العراق كان حضوراً كامناً (خلف ستارات مؤسسية) لجملة من الأسباب سالفة الذكر، ولكن بالإمكان أن نتحرى هنا هذا الحضور على الكامن والذي ربما سيكون فعالاً في المستقبل.

---

(1) المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي المتقدم إلى كونغرس الولايات المتحدة في 30 كانون الثاني 2010.
http:// www.sigir.mil/

(2) الفساد في العراق يكلف المليارات، موقع BBC Arabic
http:// www.bbcarabic.com.

2 ـ الحضور الثقافي الأمريكي في العراق واشتغالاته

قبل كل شيء لابد من ذكر أن المجتمع العراقي ربما كان أقل المجتمعات العربية أو الشرق أوسطية تأثراً بالثقافة الأمريكية، وليس لديه من هذه الثقافة سوى أفلام هوليوود وملابس الجينز. أما بالنسبة للحضور الثقافي الأمريكي بعد 2003 فيمكن القول إنه حضور يغلب عليه طابع المؤسسة البيروقراطية ويدخل من خلال ما يسمى بعملية إعادة الإعمار حتى بدأت وزارة الخارجية الأمريكية باستلامها تدريجياً من خلال مؤسساتها العاملة في العراق مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID ووكالات أخرى مثل برنامج التجارة الذي يمول مؤسسات التمويل الأصغر الذي بدأ في العمل عام 2008 [1]، وهذه الوكالات تقوم بعملها بواسطة مقاولين ثانويين، فضلاً عن فيلق المهندسين الأمريكان الذي يقدم المعونة أيضاً عن طريق مقاولين محليين غالباً ما يتعرضون للخطف والاغتيال.

مع ذلك تجدر الإشارة إلى إن الخارجية الأمريكية قد بدأت توسع في حقلها الثقافي المؤسسي في العراق، ففضلاً عن شبكات الوكالة الأمريكية للتنمية USAID، أسست السفارة الأمريكية في بغداد «مركز موارد المعلومات IRC»، وفي إعلانها عنهُ ذكرت السفارة بأنه «يقدم معلومات موثقة ومفيدة للعراقيين حول سياسية

---

(1) للاطلاع انظر: موقع بوابة التمويل الأصغر.
http://aarabic.microfinancegaatway.org./

الولايات المتحدة والثقافة والأعمال التجارية والبحوث»، كما تصدر عنهُ نشرة الكترونية شهرية هي IRC Report والتي هي «مصدر للمعلومات للمبتكرين وصناع القرار ومنفذي المشاريع في جميع أنحاء العراق»[1]

والواقع إن الولايات المتحدة قد أوجدت لنفسها أولاً فضاءً شرعياً في ممارسة مشروعها الثقافي في العراق من خلال «اتفاقية الإطار الستراتيجي» التي وقعتها مع الجانب العراقي في تشرين الثاني نوفمبر 2008 وذلك فيما اشتمل عليه القسم الرابع من هذه الاتفاقية بعنوان «التعاون الثقافي» الذي يغلب عليه ظاهرياً طابع (التبادل) الذي هو في حقيقته سيادة ثقافية أكثر مما هو تبادل ثقافي، فضلاً عن البون الشاسع بين الطرفين في مجال التقنيات الحديثة. فالفقرة الأولى من القسم الرابع في الاتفاقية تنص على «1 ـ تشجيع التبادل الثقافي والاجتماعي وتسهيل النشاطات الثقافية... وبرنامج تعليم وتعلّم اللغة الإنكليزية»[2]. والفقرة الثانية التي تخص التعليم العالي والبحث العلمي تؤكد على «تشجيع الاستثمار في مجال التعليم، مما في ذلك عبر إنشاء الجامعات وعلاقات التوأمة بين

---

(1) أنظر: موقع السفارة الأمريكية في العراق.
http:// Arabic. Iraq. Usembasy.gov/root/pdfs

(2) اتفاق الإطار الستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق/ تشرين الثاني نوفمبر 2008 الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في العراق، شركاء العراق.
http://WWW.shurakaa - iraq - com.

المؤسسات الاجتماعية والأكاديمية العراقية والأمريكية، مثل برنامج «الإرشاد الزراعي الأمريكي»[1]، أما الفقرة الثالثة فتنص على «تعزيز تنمية قادة المستقبل في العراق من خلال برامج التبادل والتدريب والزمالات البحثية مثل برنامج فولبرايت...»[2] وبالطبع إن الذي يتمعن في النصوص يجدها تعود بالنهاية لصالح نمط الثقافة الأمريكية في كل المجالات.

وهكذا لم يشتغل الأمريكان في الواقع على الشارع العراقي بقدر ما اشتغلوا على المؤسسات عن طريق الإشراف المباشر على الوزارات العراقية ومن خلال المستشارين في العديد من المؤسسات الرسمية إبان الغزو. ولعل الأمريكان نجحوا في فرض الثقافة المؤسسية الأمريكية في الجهاز الحكومي العراقي من خلال إعادة هيكلة مؤسسات الدولة العراقية.

مع ذلك يمكن تلمس بعض الإشتغالات الأمريكية الحذرة في الشارع العراقي من الناحية الإعلامية على الأقل من خلال القنوات الفضائية والإذاعية مثل قناة الحرة ـ عراق، وراديو سوا، وإذاعة العراق الحر التي كانت تبث أصلا منذ ما قبل 2003، هذا فضلاً عن تعلم الكثير من العراقيين الذين عملوا عن قرب مع الأمريكان أساليب الحياة الأمريكية وربما تأثروا بها. كما إن هناك من النخب العراقية من هو متأثر أصلاً أو تأثر بعد الغزو بالثقافة الأمريكية.

---

(1) الفقرة 2، المصدر نفسه.

(2) الفقرة 3، المصدر نفسه.

فعلى سبيل المثال هنالك ميل واضح لدى بعض المشتغلين في حقل القانون إلى استبدال النظام القانوني العراقي من نمطه الكلاسيكي ذي الأصول الفرنسية إلى النمط الأنكلوسكسوني أو الأميركي بالذات.[1] ولعل الأمريكان لم يألوا جهداً في هذا السبيل عندما نشروا ثقافة إدارية قانونية جديدة في العراق مثل المحكمة الجنائية العليا ومجلس القضاء الأعلى، بل والعمل لسنوات بتشريعات أصدرها الحاكم المدني بول بريمر، كما روج الأمريكان لسياسة التعويضات من خلال المحاكم، وإذا كان هذا الأمر إيجابياً في بعض جوانبه فإنه يصب بالتالي في صالح الثقافة الأمريكية الجديدة.

كذلك الأمر بالنسبة إلى الكثير من ذوي الاتجاهات العلمانية والليبرالية في العراق فإنهم أمْيَلُ إلى الثقافة الأمريكية حتى في طابعها الشعبي، وهذا الأمر يمكن إدراكه من خلال مؤسسات المجتمع المدني التي بلغت في العراق ما يقرب 12 ألف مؤسسة. وهنا لا نريد أن ندخل في نظرية المؤامرة على أساس أن العديد منها يتبع المخابرات أو جهات أمريكية أخرى، إلاّ أنها في الغالب تكون ذات نمط يسير مع التوجه الثقافي الأمريكي، بل إن الكثير منها أقام صلات وتلقى تدريبات داخل وخارج العراق بصورة علنية على يد مؤسسات أمريكية.[2] وتجدر الإشارة إلى أن العديد من أعضاء هذه

---

(1) مقابلات للباحث مع رجال قانون عراقيين.

(2) للمزيد: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ـ مؤسسات المجتمع المدني العراقية.
http: www.usaid.gov/iraq.

المنظمات، كما المقاولين الذين اشتغلوا مع القوات الأمريكية، قد لاقوا حتفهم اغتيالاً من قبل الجماعات المسلحة.

وفي مجال التربية ولاسيما مناهج اللغة الانكليزية، نلاحظ دخول النمط الأمريكي في التعليم واستخدام المصطلحات الأمريكية بدلاً من الأصل الإنكليزي، فضلاً عن مناهج تعليم اللغة التي قدمها الأمريكان لبعض الوزارات العراقية لتدريب المؤهلين للوظائف، وكذا الميل الواضح نحو الأسلوب الأمريكي في اللغة من قبل العراقيين المشتغلين في حقل تدريس اللغة الإنكليزية في العراق(*).

وفي مجال الجيش والشرطة تبدو الثقافة المؤسساتية الأمريكية واضحة من خلال العديد من المظاهر إبتداءً من زي الشرطة الأزرق وزي الجيش المرقط الفاتح وهما أزياء الشرطة والجيش الأمريكي نفسها، إلى نظام الوكالات في وزارة الداخلية والجيش، وحتى طريقة مسك السلاح للشرطي أو الجندي ونظام العمليات العسكري ونظم القيادة والسيطرة وطرق المداهمات والتدريب وهي كلها نظم أمريكية(**).

ولعل أوضح ما ظهر أخيراً من أثر الثقافة الأمريكية كان في قطاع الرياضة والذي تمثل بتأسيس فريق عراقي للعبة البيسبول (كرة

(*) مقابلات واستطلاعات قام يها الباحث مع مدرسي اللغة الانكليزية من حملة البكلوريوس.

(**)مقابلات قام بها الباحث مع ضباط كبار في وزارتي الدفاع والداخلية العراقية.

القاعدة) وهي لعبة أمريكية خالصة لم يسبق للعراق أن عرفها ولا حتى الدول العربية أو دول الجوار القريبة. وقد نظمت السفارة الأمريكية في بغداد رحلة لهذا الفريق إلى الولايات المتحدة بعد أن قامت بتكريمه في مقر السفارة في31 آذار 2010 وقدمت له كل المستلزمات. وقد قال السفير الأمريكي كريستوفر هيل في حفل الاستقبال «إنه لمن الرائع أن نشهد هذه المجموعة من الشبان العراقيين يتوجهون إلى الولايات المتحدة لتنمية مهاراتهم وتعلم الثقافة الأمريكية»[1] والعبارة الأخيرة تعبير واضح لتشغيل وتسويق الثقافة الأمريكية في العراق.

ولعل من المفترض أن يكون قطاع التعليم العالي في العراق أوسع القطاعات تكريساً للثقافة الأمريكية بصيغتها المؤسسية، لكن الذي يبدو هو أن الجانب الأمريكي يجري في هذا المضمار على مضض. فزمالات (فولبرايت) يسمع بها الأكاديميون والباحثون العراقيون أكثر مما يرونها، بمعنى إنها محدودة، فعلى سبيل المثال يقول بيان للسفارة الأمريكية صادر في يوم الخميس 22 إبريل 2010 إن سبعين عراقياً قد التحقوا في العام الماضي، أي 2009، بجامعات أمريكية عبر برنامج فولبرايت»[2] وبالرغم من أن الأمريكان قد يبررون ذلك بالأسباب البيروقراطية إلا أن الأمر قد

---

(1) فريق لعبة البيسبول العراقي يزور الولايات المتحدة،الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في العراق، شركاء العراق. http:// iraq - com.

(2) برنامج فولبرايت، الموقع الرسمي لقيادة القوات الأمريكية في العراق، شركاء العراق. http:// iraq - com.

يفسر بأن هناك ثقافة يريد الأمريكان للعراقيين ان يتعلموها وثقافة أخرى لا يريدون لهم أن يتعلموها. بل إن الأمر يُشعر باللامبالاة أحياناً ويظهر نوعاً من التعالي الأمريكي بهذا الاتجاه. ففي حلقة تلفزيونية مغلقة عقدت بين الجانب العراقي والجانب الأمريكي ممثلا بإحدى الجامعات الأمريكية لغرض التعاون في حقل الزراعة والطب البيطري في 22 أذار 2010 حضرها من الجانب العراقي وزير التعليم العراقي وعمداء كليات الطب البيطري والزراعة بينما لم يحضر من الجانب الأمريكي سوى امرأة تجلس في قاعة طويلة غير آبهة كثيراً بالجانب العراقي وكأنها على عجلة من أمرها فيما الوزير والعمداء يستفيضون بالشرح والطلبات.

ولكن من جانب آخر نجد وفي السياق المؤسسي ذاته في قطاع التعليم العالي أنه قد تم افتتاح الجامعة الأمريكية في السليمانية في آب أغسطس 2007 بحضور السفير الأمريكي وأهم القادة العراقيين وعلى رأسهم رئيس الجمهورية جلال الطالباني. والملفت للنظر أن رئيس الجمهورية أصبح رئيس مجلس أمناء الجامعة فيما تولى برهم صالح نائب ريس الوزراء في حينه ورئيس وزراء إقليم كردستان لاحقاً، رئاسة مجلس الإدارة. كما نال نجيرفان بارزاني رئيس وزراء الإقليم، في حينه، العضوية الفخرية فيها.[1]

أما في المجال الثقافي والفني والذي يفترض أن يكون الميدان

(1) العراق: افتتاح الجامعة الأمريكية في السليمانية
.http://www.adnkronos.com/aki/Arabic

الرئيس لنشر الثقافة الأمريكية فقد بدا أن الأمريكان انتقائيون في اختيار، أو ربما صنع جمعيات ثقافية وفنية. فهم قد أمدوا العديد من الجمعيات الفنية والموسيقية، إلا أن ذلك لم يَرْقَ إلى مستوى يرفع من شان هذه الفرق، ومثال ذلك الفرقة السيمفونية الوطنية العراقية، فهذه الفرقة وحسب معلومات الباحث، بحاجة الى المزيد من التدريب خارج العراق لكن الأمريكان لم يهتموا بذلك، ربما لأنها لا تمثل شيئاً في تكريس الثقافة الأمريكية. وباستثناء ما قام به فيلق المهندسين الأمريكي من إعادة اعمار المسرح القديم في قسم الفنون المسرحية في كلية الفنون الجميلة بجامعة بغداد، لم يعر الأمريكان اهتماماً بقضايا المسرح في العراق. وبالعودة الى الانتقائية الأمريكية في دعم الجمعيات الثقافية نجد أن الأمريكان يدعمون بقوة جمعية مثل جمعية (طواسين) الثقافية التي عملت السفارة الأمريكية معها نشاطاً مشتركاً في مطلع 2008 من خلال مهرجان شعري وعرّفت بها في موقع (أمريكا.غوف) الصادر عن الخارجية الأمريكية حيث اشار الموقع إلى «أنّ الجمعية ترغب في خلق روابط بين العراقيين والأميركيين خاصة أولئك الذين يعيشون في العراق حالياً»[1]. والانتقائية تقودنا أيضاً إلى مشكلة طالبي اللجوء العراقيين، لاسيما الذين عملوا مع القوات الأمريكية والذين ماطل الأمريكان كثيراً في قبول لجوئهم.

---

(1) قراءات شعرية أمريكية ـ عراقية، موقع أميركان. غوف

http://www.american.gov/aromeralkaysih

وهكذا لم تتكرس الثقافة الأمريكية في العراق كما تكرست في الكثير من دول الجوار مع انها لم تُحتَل من قبل الأمريكان. حتى ثقافة (المولات) التي بدأت بصورة ضعيفة في بعض مناطق بغداد أثناء القيام بكتابة هذا البحث، فهي ليست تأثراً بالثقافة الأمريكية بقدر ما هي استيراد متأخر للثقافة التجارية الرأسمالية من بعض الدول المجاورة.

الخاتمة

يبدو ان الثقافة الأمريكية من أجل أن تكرس نفسها في مكان ما لابد لها أن تشتغل وفقاً لظروف ذلك المكان، فتارة تجدها تعتمد على الثقافة الشعبية، وتارة تستخدم معها الثقافة المؤسسية، وما بدا هو أن الأولى تمهد للثانية. ولكننا نجد أن الأمر مختلف في العراق. فالعراق لم يعهد الثقافة الشعبية ولا المؤسسية الأمريكية من قبل، فضلاً عن أن الوجود الأمريكي في العراق جوبه بمعوقات تتعلق بالبيئة العراقية اجتماعيا وأمنياً، ولأسباب أمريكية تتعلق بالبناء السياسي والأمني العراقي والإقليمي وبيروقراطية الوجود الأمريكي بين البنتاغون ووزارة الخارجية الأمريكية. ومع ذلك فأن الوجود الأمريكي في العراق وما سينجم عنه هو ما يعول عليه القائمون على إنفاذ الثقافة الأمريكية الى العراق. فهذا الوجود مع مرور الزمن سيخلق بيئة أو جواً يعتاد فيه العراقي على التعامل مع كل ما هو أمريكي. وإن تراكم أثر هذه الثقافة يأتي عن طريق الثقافة المؤسسية لا من خلال الثقافة الشعبية، ففي العراق تنقلب معادلة الثقافة

الأمريكية؛ فالأولى هي التي تخلق الثانية هنا. وربما نظر القائمون على هذا الأمر إلى إنه وبعد الاستقرار الأمني في العراق سوف لا يجد العراقيون أمامهم سوى هذه الثقافة المؤسسية الأمريكية التي ستؤسس بدورها إلى المشروع الرأسمالي القادم في العراق، فالأمريكان عندما جاؤا الى العراق لم يكن هدفهم تغيير نظام سياسي بقدر ما كان تغييراً للدولة. ولكي تغير الدولة في العراق لابد أن تغير ثقافتها (اللا ليبرالية) لتستبدلها بأخرى ليبرالية، ولكي تفعل ذلك لابد من البدء بالتغيير المؤسسي، وهذا لا يتأتى إلاّ بإنفاذ ثقافة الليبرالية الجديدة والتي هي روح الثقافة الأمريكية.

الجزء الخامس

المواطنة: الحقوق والواجبات من منظور إسلامي

م.م. جواد كاظم محسن
كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

المواطنة: الحقوق والواجبات
من منظور إسلامي

المقدمة

تشكل المواطنة مفهوماً حديثاً ترتكز عليه جملة من الأبعاد السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية وتتفرع منه مفاهيم عدة في الحقوق والواجبات والالتزامات. ويعد مصطلح المواطنة من المبادئ الاساسية في الأنظمة السياسية والديمقراطية ومظهراً من مظاهر دولة المؤسسات، فكان أن تعاطى الفكر الإسلامي، لما يمتلكه من ذخيرة فكرية ومنظومة عقائدية، مع هذا المبدأ وأصَّلَ له واعتبره من شواغل الفكر السياسي لبناء دولة عصرية ومتقدمة تبنى على حقوق الإنسان وواجبات المواطنة. لذا تناولت المواطنة من ناحية المفهوم وأعطيت صورة عن الحقوق والواجبات المرتبطة بالمواطنة من منظور إسلامي، كما عالجت مسألة المعوقات وسبل تعزيز المواطنة ضمن تصورات الفكر السياسي الإسلامي.

أولا: المواطنة ـ إطار نظري ومفاهيمي

1 ـ مفهوم المواطنة في الفكر الإسلامي

المواطنة (Citizenship) من الجذر اللغوي وَطَنَ وتوطَّنَ في بقعة جغرافية محددة فهو مواطن، وتاريخياً اختلفت آراء الباحثين حول الظهور التاريخي لمفهوم المواطنة، وبعض الكتاب يرى إن المواطنة من صياغات الفكر السياسي العقلاني التجريبي، وهناك دراسات أخرى ترجح المواطنة كأساس سياسي وقانوني إلى ظهور الدولة القومية كنموذج للنظام السياسي. أما الكاتب البريطاني غراهام سمث فيرجع مفهوم المواطنة الى ارتباطه بالفكر اليوناني من ناحية إبداع المفهوم او الآثار المترتبة عليه.

ووفقاً لأغلب الدراسات السياسية فإن اليونانيين هم أول من أصّلوا فكرياً ونظرياً لمفهوم المواطنة وطرق ممارستها، وإن كانت هناك انتقادات الى هذه الممارسة لانها لم تكن تشمل جميع المواطنين بل اقتصرت على الرجال الاحرار المقيمين في المدن وهي نسبة صغيرة قد لا تتجاوز 10% او 20% في أحسن الفروض.

كما إن النساء والعبيد والأجانب لم يكن لديهم الحق القانوني في ترتيب آثار المواطنة عليهم. هذه الحقائق التاريخية لنشوء المواطنة تجعل الباحث يرجع المواطنة الى الفكر اليوناني القديم، فأرسطو مثلاً يعرِّف المواطن بأنه الشخص الذي يشارك في صنع القرار وفي المناصب العامة

والمواطن اقترن بالبعد الاجتماعي للإنسان، فلكي يصبح الإنسان مواطناً لابد ان تكون دولة. وفي التحليل الأخير فإن مفهوم المواطنة وتعريفها تؤطر بإطار سياسي وقانوني واجتماعي، فتعريف الموسوعة الامريكية للمواطنة ينص: «أن المواطنة علاقة بين فرد ودولة تتضمن العضوية السياسية الكاملة للفرد في الدولة وولاءه التام لها».

أما موسوعة كولير فتعرف المواطنة بأنها أكثر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالاً. بينما يقول اوستن رني في تعريفه للمواطنة بأنها العضوية في أمة من الأمم. هذا من الناحية السياسية لتعريف المواطنة، اما من الناحية القانونية فهي طريقة للتعبير عن المسؤوليات والالتزامات من قبل الذين ينتمون الى جماعة قومية معينة، ويكون مبدأ الجنسية الإطار القانوني لتأطير المواطنة. ويترتب على هذا المبدأ ـ أي الجنسية، وجود حقوق وواجبات للمواطنة، منها دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية إضافة الى تمتعه بالحقوق المدنية والسياسية في دولته. أما من الناحية الاجتماعية للمواطنة فإن أحد الكتاب يشير الى ان المواطنة هي: «رابطة اجتماعية وقانونية بين الأفراد ومجتمعهم السياسي الديمقراطي تتضمن مسؤوليات وواجبات».

وفي تأصيل مفهوم المواطنة في الفكر الاسلامي فقد اعتقد بعض الباحثين في شؤون الفكر الاسلامي أن مفهوم المواطنة له جذوره في الفكر الاسلامي، وإن اخذت المواطنة عناوين اخرى

كالأمة والولاية. فإذا كانت المواطنة تعني العضوية في الأمة فإن هذا المعنى موجود في الفكر السياسي الاسلامي.

والتاريخ الاسلامي مليء باستخدام كلمة الأمة الإسلامية، وهذه الأمة لا حدود جغرافية أو سياسية لها مادامت العقيدة الاسلامية هي العامل الأساس في تشكلها السياسي عبر ثنائية دار الاسلام ودار الكفر، والأولى دار السلام والثانية دار الحرب. وهذه التقسيمات النظرية والفكرية خلاصتها أن المسلمين أينما اقاموا فهم ينتمون إلى أمة عقائدية واحدة هي أمة الاسلام، لذا فغياب مصطلح المواطنة من الأدبيات السياسية الاسلامية لا يعني غياب مضامين المواطنة. ولهذا المفهوم جذوره النظرية والمفاهيمية في الفكر العربي الاسلامي. ويشير بعض الباحثين الى أن حلف الفضول الذي عقد قبل الدعوة الاسلامية بين أهل مكة ربما يكون أول جذر فكري ونظري لمفهوم المواطنة وأول تجربة ديمقراطية لحماية الأفراد ونصرة المظلومين أياً كان انتماؤهم.

والمجتمع المكي قد اعترف وقبل بالتعددية انطلاقاً من حلف الفضول الذي اعتبر أول وثيقة في التاريخ تجسّد المبادئ الأساسية في لوائح حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة الدستورية.

وهذا يجسد مضامين المواطنة أو ما يقترب منها عبر آلية وشرعية الانتماء الى الوطن بغض النظر عن الاختلافات في الولاءات الفكرية والجغرافية، وهذا ما تجسد في «صحيفة المدينة» في تحويل الجماعات المتعددة الأديان الى أمة سياسية واحدة لها

الحقوق والواجبات نفسها، كما تجسَّدَ في «صحيفة الحديبية» التي يراها بعض المستشرقين اكثر قرباً لمفهوم المواطنة الحديث لأنها مثلت اتفاقاً بعناوين دنيوية ـ سياسية وليست دينية، وقبول الشراكة في الوطن واحترام التنوع والاختلاف الديني.

وقد رسخت هذه الأشكال من المعاهدات الانطلاق الى حرية المعتقد والفكر في وقت مبكر من تاريخ الدعوة الإسلامية مما يمكن تسميته بفقه المشاركة وهذا الفقه يؤسس لعناوين المواطنة، وقد قام فقه المشاركة على ثلاثة مبادئ اساسية:

1 ـ المساواة: الناس سواسية كاسنان المشط، وإن أكرمكم عند الله اتقاكم، والاعتراف الديني بالآخر الديني واحترامهم ومنحهم حقوقهم وحرياتهم الدينية.

2 ـ تكافؤ الفرص لكل الاجناس في المجتمع الاسلامي، عبر مبدأ «لا فرق بين عربي وأعجمي إلا بالتقوى».

3 ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، عبر المشاركة السياسية في إصلاح الحكام والمجتمع.

وفقه المشاركة هو المعادل الموضوعي لمبدأ المواطنة ضمن التصور السياسي الاسلامي. ويصور بعض الباحثين الانتقال من فقه المشاركة الى فكرة المواطنة بأنه يتطلب تراكماً اجتهادياً وتطويراً لنظام الشورى، والتعامل مع الثوابت السياسية التي افرزتها تجربة المسلمين السياسية بتحليل نقدي بنّاء والنهوض بسلطة سياسية

إسلامية تلعب فيها الجماعة دوراً هاماً في تقرير اتجاهاتها وصياغاتها الموضوعية عبر قوة المبادئ الإسلامية.

وخلاصة الآراء في مفهوم المواطنة في الفكر السياسي الاسلامي يمكن تحديدها بالآتي: رأي يربط بين مصطلح دار الإسلام والمواطنة كما يذهب الى ذلك رضوان السيد، ورأي يربط بين المواطنة ومبدأ التكليف الإسلامي على اعتبار ان التكليف يعني قيام المسلمين بواجباتهم نحو الله والمجتمع، واتجاه يذهب الى ارتباط المواطنة بآية الموالاة والهجرة.

وهناك اتجاهات فكرية إسلامية تتبنى اتجاهاً مغايراً. فالشيخ النائيني رفض اعتبار الدين أساساً للمواطنة معتبراً ان الاساس الذي تقوم عليه الحقوق السياسية للأمة في المجتمع الإسلامي هو مبدأ المواطنة وليس الدين، لذا أجاز تمثيل غير المسلمين في المجالس التمثيلية والنيابية للأمة.

بينما يرى الشيخ شمس الدين ان المواطنة في المصطلح الاسلامي تعني الولاية بمعنى التناصر والمعاضدة وينشأ الانتماء من الالتزام بالمشروع السياسي للمجتمع وتحمّل الواجبات والمسؤوليات التي يفرضها المشروع السياسي ومنه ينشأ مفهوم المواطنة.

2 ـ شروط اكتساب المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي:

عبّرنا عن المواطنة بأنها العلاقة بين الشعب أو المجتمع بالوطن

والتي تمخض عنها علاقة الفرد بالوطن، وهذه لا تتأتى من مجرد وجود الفرد في بقعة جغرافية من الأرض (الوطن) وانما تحتاج إلى عوامل اخرى لكي تخلق حالة من الانشداد النفسي والعقلي تجاه الوطن، وهذه الحالة يتم خلقها عبر طريقين:

أ ـ الامتداد التاريخي: لوجود الفرد في الوطن عبر أجيال سابقة بحيث خلقت حالة من الارتباط بين الفرد والوطن، وهي ناجمة من التواصل الحضاري والثقافي والسلوكي، ويمثل هذا العنصر حالة من الضبط في سلوك الفرد تجاه الوطن ويقدم له الدافع النفسي لمفهوم الولاء والنصرة الذي يختزن المبدأ المعنوي للفرد تجاه وطنه.

ب ـ الاكتساب: وهذه الطريقة تمثل وسيلة اخرى لتوسيع مفهوم المواطنة بإضافة أفراد الى المواطنين الذين ليس لديهم العمق التاريخي في علاقتهم بالوطن ولكن لديهم الاستعداد لتحمل ما تفرضه المواطنة من مسؤوليات والتزامات وواجبات وتنظيم عملية الاكتساب بصورة قانونية عبر الجنسية في إطار مبادئ قانونية يعالجها القانون الدولي الخاص.

وعلى وفق هذه التصورات الفكرية والقانونية يطرح الفكر السياسي الإسلامي رؤيته للشروط التي يمكن من خلالها منح المواطنة للأفراد أو الرعايا، وهذه الشروط هي:

ـ الإسلام: ويكاد ينعقد الإجماع بين الباحثين والمفكرين المسلمين على اعتبار الإسلام الشرط الأساس لمنح صفة المواطنة

مع اختلاف في التحليل، إذ يعطى الفرد المسلم صفة المواطن الأصلي من ناحية الحقوق والامتيازات بشكل لا يتمتع به غيره.

وهناك رأي أخر لأمة الباحثين يذهب الى اعتبار الاسلام الشرط الوحيد للتمتع بصفة الموالاة الإسلامية وما يتفرع عنها من حقوق وواجبات وامتيازات، فهو يرى أن الفرد في بدايات المجتمع الاسلامي بحكم كونه مسلماً كان يتمتع بعضوية فورية وكاملة في المجتمع السياسي والمعنى الإيجابي للمواطنة الصالحة.

وعلى الرغم من اعتبار الإسلام كشرط للتمتع بالمواطنة سواء التزم به الشخص أم لا، إلا أن عبد الكريم نجف اشترط الاعتقاد بالاسلام كدين وكمنهج في الحياة مما يبعد المسلم المنادي بالعَلمانية او المسلم الذي يتبنى افكاراً أخرى لتنظيم العلاقة في المجتمع، من دائرة المواطنة.

ـ **الإقامة في إقليم الدولة الإسلامي**: إن وجود هذا الشرط كما يبدو هو للتمييز بين المسلم في الدولة الإسلامية وبين المسلم خارج البلاد الإسلامية ويستنبط ابو الأعلى المودودي هذا الشرط من خلال قراءته لمدلول الآية القرآنية ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يُهَاجِرُواْ مَا لَكُم مِّن وَلَٰيَتِهِم مِّن شَيۡءٍ حَتَّىٰ يُهَاجِرُواْۚ﴾، إذ يعتقد المودودي ان هذه الآية تحدد أساسين للمواطنة هما الإسلام وسكن دار الاسلام او المهاجرة إليها، وبدونهما لا تكون هناك صفة للمواطنة. وذهب الشيخ الغنوشي الى تأييد ما ذهب إليه المودودي إذ يقول: إننا نقر ما ذهب إليه المودودي في اشتراط السكن في ارض الدولة الاسلامية من

أجل التمتع بعضوية الهيئة الشورية، معللاً ذلك بان هذا الاشتراط ليس عملاً فنياً بل هو اعتبار سياسي يقتضي ضرورة معايشة أحوال الناس وهذه لا تتحقق الا بالعيش في ارض الدولة الاسلامية. لكن هناك بعض الآراء ترفض هذا الشرط وتعتقد ان الآية تتحدث عن حالة خاصة وعالجت حالة عدم الالتزام بها وهي حالة او قضية الهجرة والتي ارتبطت بظروف سياسية خاصة، أوجبت معها مبدأ الهجرة، وبما إن الهجرة واجبة في ذلك الظرف لذا أوجب الشارع المقدس أن من يتخلف عنها تبرأ ذمة الإسلام والمسلمين منه وتنقطع عنه جميع روابط المواطنة من الولاء والنصرة، وهذا الحكم لا يقبله أحد كقانون عام يحكم المسلمين في كل زمان ومكان.

ـ الولاء للدولة الإسلامية: يشترط المفكرون المسلمون الولاء للدولة الاسلامية كمبدأ للمواطنة ومنحها، ويقول بعض الباحثين إن مبدأ الولاء والتابعية للنظام السياسي الاسلامي شرط أساسي لاعتبار الفرد عضواً في الجماعة السياسية الاسلامية. ويعتقد هؤلاء أن الولاء الديني ليس بالشرط المهم ولكن الولاء هو الشرط الوحيد للمواطنة، كما أن الإيمان بالكيان السياسي الإسلامي والتعهد بحمايته والدفاع عنه أمر مكمّلٌ لمبدأ الولاء للدولة الاسلامية.

ـ طاعة الإمام (الحاكم السياسي): يذهب بعض الكتاب الى اعتبار طاعة الحاكم شرطاً لاكتساب المواطنة والتمتع بامتيازاتها في النظام السياسي الاسلامي، إذ يعتقد أن الخارجين على إمام زمانهم هم البغاة والذين يعتبرون أجانب عن الدولة الإسلامية ولا يتمتعون

بأي امتيازات او حقوق طالما ان الحكم الاسلامي يطاردهم ويوجب محاربتهم.

وهذا الرأي يستند إلى الصراع القائم بين الإمام علي (عليه السلام) وبين الخوارج، ولكن هناك باحث أخر يرفض هذا التأطير إذ يعتبر ان عدم طاعة الإمام لا يخل بحقوق المواطن حتى تتحول عدم الطاعة الى تخريب او محاولة لهدم بنيان الدولة الإسلامية. ومما يؤكد ذلك أن حقوق الخوارج بقيت محفوظة في زمن الإمام علي (عليه السلام)، ويبدو ان هذا الرأي هو الأرجح وفق قواعد الممارسة السياسية للمسلمين في عصر الخلافة الراشدة فقد ظلت المعارضة قائمة، وبقيت معارضة الحكام حالة طبيعية ايضاً مع احتفاظ هؤلاء بحقوق المواطنة في الدولة الاسلامية. ويبدو أن الكتاب المسلمين أكدوا على البعدين السياسي والديني في اشتراط المواطنة القائمة على الانتماء والولاء والنصرة والسكن في أرض الإسلام وعلى اشتراط الاسلام أيضاً في منح صفة المواطنة.

ثانيا: حقوق وواجبات المواطنة في الفكر الإسلامي

1 ـ حقوق المواطن:

إن المواطنة كعلاقة بين المواطنين والدولة تتضمن التزامات وواجبات وحقوقاً متبادلة بين الجانبين. والفكر الإسلامي المعاصر عندما عالج المواطنة فإنه تعامل مع هذه الناحية عبر تأشير معطيات عدة ترتبط بهذا التصور، كمسألة الحرية والغاية من خلق الإنسان

والتسخير وغيرها. . فالمواطنة بما تحمل من دلالات وأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ترتب الحقوق الآتية للمواطن:

أ ـ حق الحماية: أي أن الدولة تقوم بواجب حماية المواطن من أي محاولات تهدد حياته أو تقضي على وجوده او مستلزمات بقائه او التعرض لمكانته الاجتماعية وحق حماية المواطن من القتل، كما أن المجتمع عليه المحافظة على حياة الإنسان ولا يجوز للفرد أن يتجاوز على حق المجتمع ما لم يكن هناك قرار صادر من السلطة التي يمنحها هذا المجتمع، والإسلام وضع الآليات لحماية هذا الحق وأعطى السلطات تفويضاً بإقامة الحدود على زاهق النفس ظلماً.

وفي إطار حق الحماية يدخل في مضمونه الحق في الإنصاف والعدالة امام القضاء وفي المطالبة بالحقوق إذ إن العدل أساس الاسلام وثابت من ثوابته ومقصد من مقاصد الشريعة الإسلامية.

ويتساوى في حق الحماية جميع أفراد الدولة الإسلامية بغض النظر عن الدين او الجنس او اللون، ويذهب بعض الباحثين الى ان فقهاء المسلمين كافة صرحوا بوجوب دفع الظلم عن أهل الذمة والمحافظة عليهم التزاماً بواجب عقد الذمة.

ب ـ حق المشاركة السياسية: المواطنة تقتضي تمتع المواطن بالحقوق السياسية التي بها يستطيع المواطن إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتذهب بعض النظريات الاسلامية إلى أن ممارسة الأمة لدورها السياسي يتم عبر آليات تكون ملائمة لتحقيق هذا الدور

ومنها اعتماد مبدا الانتخاب الذي يعتبره البعض الطريق الشرعية الاساسية لتحديد وتعيين رئيس الدولة الإسلامية وفق قاعدة ان الرئيس لكي يكون تعيينه شرعياً لا بد من اختيار الجماعة له والرضا به عبر مبدأ ان ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة والرئيس معاً، ولا يقتصر دور المواطنة في المشاركة السياسية باختيار او انتخاب رئيس الدولة بل يتعداه الى انتخاب المجلس التشريعي (البرلمان).

ولا يشترط بعض المفكرين المسلمين في التعبير عن المشاركة السياسية لدى المواطن من خلال الانتخابات بل بأي وسيلة أخرى للتعبير بحيث لا يجوز تجاهلها مطلقاً.

كما أن الفكر الإسلامي منح المواطن حق الترشيح للمناصب العامة وتولي الوظائف العامة أيضاً مع وجود الشروط والضوابط لهذه المناصب سياسياً وفقهياً وحقوقياً. ومن الحقوق الأخرى المرتبطة بالمشاركة السياسية للمواطن هو حق المراقبة لأعمال الحكومة من خلال الحرية السياسية في إبداء النصح والرأي للحكومة ومحاولة إصلاح عملها. وربما يدخل في هذا الحق مبدأ المعارضة السياسية عبر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كفريضة ربانية وحق إلهي وحق تكوين الاحزاب السياسية وباقي التنظيمات السياسية تمشياً مع حق التنوع والاختلاف ضمن إطار الوحدة الاسلامية والدفاع عن حقوق المواطن ضمن التصورات الاسلامية الصحيحة.

ت ـ الحقوق الاجتماعية والاقتصادية: وتتمثل هذه الحقوق في حق العمل الذي أولته الشريعة الاسلامية اهتماماً استثنائياً لما فيه من مساس بحياة الإنسان وتوفير حياة كريمة له ولأسرته، والحث على العمل ضمن المنظومة الاسلامية ومحاربة البطالة والفراغ ولو كان هذا التفرغ من اجل الصلاة والذكر لأن الرهبنة محرمة في الإسلام.

وعلى الدولة الاسلامية واجب توفير فرص العمل لكل مواطن وإعالة أي فرد غير قادر على العمل او توفير فرصة عمل له عبر الجهد التربوي والإعلامي لإزالة العوائق النفسية ورفع مكانة العمل بين أبناء المجتمع الإسلامي. ومن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية توفير سبل المعرفة والتعلم وتلتزم الدولة الاسلامية بالانفاق على التعليم المجاني في جميع مراحله وحق التملك وضمان حرية النشاط الاقتصادي والملكية الخاصة لتحقيق التنمية والانتفاع بالثروات ومنع الاحتكار والاكتناز والربا، لتحقيق التوازن الاقتصادي في المجتمع الاسلامي وتوفير الحماية الصحية ومبدأ الضمان الاجتماعي وتوفير آليات السكن للمواطنين بصورة مريحة.

ث ـ الحقوق الفكرية والقانونية: ومن أهمها حرية الاعتقاد لجميع المواطنين وتوفير الحريات الدينية لجميع افراد المجتمع الاسلامي (مواطنين وذميين) عملاً بالآية الكريمة (لا إكراه في الدين) التي تحمل مضامين في نفي مطلق الإكراه وصوره المادية والمعنوية.

ووجوب معاملة غير المسلمين بالاخلاق الحسنة والموعظة الجيدة والعدل الإسلامي ومراعاة قيمهم الدينية وحماية معتقداتهم وحقوقهم الإنسانية. ومن الناحية القانونية أقرّ الإسلام مبدأ المساواة التامة في التقاضي والترافع امام القضاء وأن الناس سواسية أمام القانون وفي الإسلام لا فرق بين الحاكم والمحكوم في الخضوع للقوانين.

2 ـ واجبات المواطن ضمن مفهوم المواطنة:

يمكن إيجاز واجبات المواطن ضمن منظور الإسلام في مبدأ المواطنة بالآتي:

أ ـ الولاء للدولة: وهو الواجب الأساس للمواطن تجاه دولته. واعتبر الفكر الإسلامي مسألة الولاء من أهم الواجبات الملقاة على عاتق المواطنين، وان يضع المواطن مصالحة الخاصة بعد مصالح أمته وسعادتها وبخاصة في أوقات الحرب. ويعتبر الولاء أهم الموازين الشرعية للتمتع بالحقوق والامتيازات التي تفرضها المواطنة في الدولة الاسلامية، وعدم خيانة دولته أو التآمر عليها. ويكون الولاء للدولة وللشريعة الإسلامية أيضاً.

ب ـ حماية الدولة: وهو واجب يتجذر عن مبدأ الولاء ويكون بحماية الوطن الاسلامي من أي اعتداء وتحصين الدولة ودفع المخاطر والتهديدات الخارجية عنها والمشاركة بالقتال إذا

استلزم الامر حماية للوطن، والدولة الإسلامية مسؤولية الجميع. وإعداد القوة العسكرية والاقتصادية لردع اي عدوان على البلاد الإسلامية من خلال التعبئة والتسليح والتجنيد والتمويل.

ت ـ نشر الدعوة الإسلامية: إن الفكر الإسلامي يرى أن مسألة الحفاظ على العقيدة الإسلامية واجب ديني مقدس على عاتق كل مسلم، ويشير احد الباحثين إلى أن مسألة التبليغ والدعوة في الإسلام من أهم المسؤوليات في مبدأ المواطنة والتي تقع على عاتق المواطن في حركته التكاملية في إطار منهج الإسلام.

وهذا الواجب جماعي كما هو فردي، وان يكون مؤسساتياً عبر الجمعيات الخيرية وغيرها وتأكيد مشروعية الأحزاب السياسية إذا كان من مبادئها نشر الدعوة الإسلامية.

ث ـ الواجبات المالية: وهي تشمل دفع الضرائب المالية كالزكاة والخَراج والخُمْس وغيرها لتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الاقتصادي وحماية المحرومين والمحتاجين وتأمين المصارف الإسلامية وحماية الملكية الخاصة بصورتها المشروعة.

ج ـ واجب الطاعة والنصح والمشاركة والمراقبة للمواطن تجاه حكومته ودولته وتحقيق التكافل الاجتماعي في المجتمع والتعاون مع الآخرين لتحقيق المصلحة العامة عبر مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ثالثاً: معوقات وعوامل تعزيز المواطنة في الإسلام

1 ـ المعوقات:

يشكل مفهوم المواطنة جزءاً من حركة الفكر المحكومة بقوانين ثابتة ومتغيرة وتخضع بالتالي إلى التطور او التراجع حسب ما يقتضيه الواقع الموضوعي من عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. والمواطنة في المنظور الإسلامي تتأثر بجملة من العوامل تؤثر فيها من ناحية المعوقات او من ناحية تعزيز وترسيخ قيم المواطنة. وأهم المعوقات وفق هذا التصور يمكن إجمالها بالآتي:

أ ـ الولاءات الضيقة: الإسلام يؤمن في إطاره العام ومنظومته الفكرية والعقائدية بالتعددية الخلاقة والتنوع، ورفض التعددية في الانتماء بداعي رفض التفرق يعد مناقضة للطبيعة البشرية ويتقاطع مع مبدأ المساواة الذي تقوم عليه المواطنة. لكن هناك ولاءات فرعية تؤثر على الوحدة الفكرية للإسلام ومع محددات المواطنة كالقومية التي تدور حول مبدأ العرق، ويقف الفكر الاسلامي بالضد من هذه الأفكار حيث يقول أحد الباحثين إن سبب التمزق والتفرق بين الأمة يظهر من خلال تشتت الولاء والطموح إلى نزعة قومية واعتبارها المثل الأعلى وبالتالي يقوم الولاء على أساس العرق وليس على أساس الانتماء الى الوطن والعقيدة الواحدة، فالولاء القومي يشكل عائقاً امام تطوير المواطنة.

ويأتي باحث آخر إلى وصف الانتماء القومي المرتكز على

العرق سبباً في العصبية التي تقوم على أساس أن هؤلاء القوم أفضل من غيرهم.

ب ـ الطائفية: الطائفية في وصف الباحثين مظهر من مظاهر التشرذم والفئوية الضيقة وهي ترمز إلى غياب رؤية توحيدية أصيلة. والطائفية سلوك وولاء يتناقض مع الوحدة الإسلامية، وتبتعد كثيراً عن الوحدة الوطنية وتتعارض مع المساواة والعدالة وتتنافى مع الحقوق المتساوية في المواطنة وتختزل الكل في الجزء وتهمش الجماعات الأخرى.

ت ـ العشائرية: التمسك بالأطر التقليدية وبخاصة العشائرية والقبلية يخلق هويات مختلفة ومتناقضة وهذا يتعارض مع مبدأ المواطنة لانها تخلق التعصب وتقصي الآخرين.

ث ـ الحزبية: من معوقات المواطنة ظهور الحزبية لذا كان الاتجاه الغالب في الفكر الإسلامي هو رفض الحزبية لأنها أداة لتقسيم الامة وأداة بيد الحكام المستبدين ضد الشعوب وتفريقها، وتؤدي إلى تكريس التعصب الحزبي وعبادة الاشخاص.

ج ـ الأفكار المتطرفة غير العقلانية الخاصة بمعاملة غير المسلمين في الدولة الإسلامية او إعطاء المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية تصادماً مع مبدأ المساواة لأن الاسلام يقر العدالة ولكنه لا يسمح للمرأة، على بعض الأقوال، بتسلم بعض المناصب الكبرى في الدولة كالخليفة او منصب القضاء. وهذا يشكل تمييزاً للحقوق في المواطنة، كما تشكل الأفكار الإقصائية ورفض

المعارضة وقبول الأخر هي الأخرى عوائق امام تقدم مبدأ المواطنة، كما إن شيوع الاستبداد السياسي وعدم احترام التنوع الاجتماعي والتعدد الديني يشكل تهديداً لرسوخ المواطنة.

2 ـ سبل تعزيز المواطنة في الفكر الإسلامي:

في المنظور الإسلامي وسائل وطرق عدة لترسيخ وتعزيز فكرة المواطنة في الدولة الإسلامية يمكن إجمالها عل النحو الآتي:

أ ـ الغاية من خلق الإنسان: وهذه تتبدى في كثير من النصوص القرآنية وتشير الى الغاية من خلق البشرية لغايات كثيرة كالعبادة والاستخلاف والابتلاء وإعمار الأرض، وهذه غاية تشمل جميع الإنسانية على اختلاف أديانها وأجناسها دونما تمييز في الدين والعرق واللون، وهذا يشكل وحدة إنسانية تعزز المواطنة.

ب ـ الإنسانية: الإسلام يشدد على فكرة الإنسانية ويشجع على منح الحقوق لجميع البشر وتثبيت العدل في جميع شؤون الحياة وهذا عامل يوطد المواطنة.

ت ـ التعددية: يؤمن الإسلام بالتعددية والتنوع الخلّاق ويقر الآخر الديني والفكري ويحرّم إكراه الآخرين على قبول الدين ونبذ التطرف في تغيير القناعات العقائدية وهذه مرتكز من مرتكزات المواطنة.

ث ـ مبدأ التوحيد: التوحيد يعتبر حجر الزاوية للتصور الإسلامي

للعالم وركناً أساسياً في عقيدة الإسلام العبادية والاجتماعية والتوحيد يعطي الحياة دواماً وهدفاً ومعنى، والتوحيد يشدد على الولاء للخالق دون الولاءات الضيقة الأخرى وهذا يساهم في شيوع فكرة المواطنة وترسيخها.

ج ـ مبدأ الحرية: الإسلام يقر الحرية الفكرية والسياسية للإنسان ويمنح المواطن الحرية في الاختيار والعقيدة وهي من صُلب مفاهيم المواطنة وحقوق الانسان والحرية في الإسلام تقوم على قاعدة الايمان بالغيب والمعنويات الدينية.

ح ـ المسؤولية في التكاليف: الشريعة الإسلامية تعطي التكاليف العبادية والاجتماعية مساحة واسعة من واجباتها وتلزم الإنسان بمسؤوليته الراشدة بتحمل الالتزامات والواجبات مقابل التمتع بالحقوق وهذا صلب حقوق المواطنة.

خ ـ الأخوة الدينية والتكاتف الاجتماعي والحوار والأخلاق كلها مبادئ إسلامية تعزز روح المواطنة لانها تربط الدنيا بالآخرة.

الخاتمة

عالجت هذه الصفحات المبادئ السياسية والفكرية الإسلامية لموضوعة المواطنة وتوصلت إلى أن مفهوم المواطنة نتاج البيئة السياسية الغربية ولكن هذا لا يمنع من القول أن معاني ومضامين المواطنة وجدت لها جذوراً في التاريخ السياسي الإسلامي بل وأسبق من هذا التاريخ كما يذكر أحد الباحثين ويشير الى حلف

الفضول الذي يعتبره الجذر التاريخي للمواطنة. وكما أن البحث وجد ان المعالجة الإسلامية للمواطنة اتسمت بالحركية وتعدد أنماط التحليل السياسي الإسلامي وفق متبينات المدارس الفقهية والاتجاهات المذهبية الإسلامية والإطار الفكري الراجح في الفكر السياسي الإسلامي هو قبول مفاهيم المواطنة لانها لا تتعارض مع ثوابت الشريعة الإسلامية مادامت في التحليل الأخير تعزز الوحدة الإسلامية وتقدم نموذجاً في المصلحة العامة وبناء المجتمع الإسلامي.

المصادر

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ د. هاشم الساقي، البعد السياسي للمواطنة في الوطن العربي.

3 ـ اوستن رني، سياسة الحكم.

4 ـ باترك جون، مفهوم المواطنة في الديمقراطية.

5 ـ صدر الدين القبانجي، المذهب السياسي في الإسلام.

6 ـ د. قيس العزاوي، المواطنة في مجتمع متعدد.

7 ـ د. يوسف القرضاوي، قضايا إسلامية معاصرة.

8 ـ محمد مهدي الآصفي، المواطنة في سبيل بناء المجتمع الإسلامي.

9 ـ عصام العريان، مبدأ المواطنة.

10 ـ محمد حسين النايثيني، تنبيه الأمة وتنزيه الملة.

11 ـ محمد مهدي شمس الدين، نظام الحكم والإدارة في الإسلام.

12 ـ محمد مهدي شمس الدين، في الاجتماع السياسي الإسلامي.

13 ـ خليل مخيف، المواطنة في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر.

14 ـ فهمي هويدي، مواطنون لا ذميون.

15 ـ محمد المبارك، نظام الحكم في الإسلام.

16 ـ عبد الوهاب الأفندي، إعادة النظر في المفهوم التقليدي للجماعة السياسية في الاسلام.

17 ـ أبو الأعلى المودودي، تدوين الدستور الإسلامي.

18 ـ راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية.

19 ـ شمران العجيلي، المعارضة في ظل الدولة الإسلامية.

20 ـ خليل كونتج، حقوق الإنسان في الإسلام.

21 ـ حسين توسلي، فلسفة الحق في الفكر السياسي الإسلامي.

22 ـ مرتضى المطهري، العدل الإلهي.

23 ـ يوسف القرضاوي، غير المسلمين في المجتمع الإسلامي.

24 ـ عبد الكريم زيدان، الفرد والدولة في الشريعة الإسلامية.

25 ـ محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة.

26 ـ حسن البنا، مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي.

27 ـ محمد باقر الصدر، منابع القدرة في الدولة الإسلامية.

28 ـ حسن الصفار، التعددية والحرية في الإسلام.

29 ـ جعفر سبحاني، معالم الحكومة الإسلامية.

30 ـ فهمي هويدي، التعددية والمعارضة في الإسلام.

31 ـ محمد قطب، رؤية إسلامية لواقعنا المعاصر.

32 ـ محمد خاتمي، المشهد الثقافي في إيران، مخاوف وآمال.

33 ـ د. بتول حسين، المواطنة في الفكر الإسلامي المعاصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006.

الجزء السادس

مقومات المواطنة، والهوية الوطنية ومرتكزاتها في الفكر الاقتصادي بين المحتمات العقائدية والعصبية، وبين المحتل

أ. م. د. عبد الجبار محمود العبيدي
أستاذ الفكر الاقتصادي
كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة بغداد



مقومات المواطنة، والهوية الوطنية ومرتكزاتها في الفكر الاقتصادي بين المحتمات العقائدية والعصبية، وبين المحتل

إن الهوية موضوع أشكالي، وإن البحث فيها هو الآخر إشكالي أيضاً، إما إشكاليتهُ فهي ليست إبنة البحث الابستمولوجي/المعرفي/العلمي، بقدر ما هي ابنة البحث في أصنامٍ ومتحجراتٍ وتشيؤاتٍ، أي البحث في معرفةٍ وثنية، وقاموس عربي إسلامي وثني، لم يستطع أن يبتكر الفكر والمفاهيم والمصطلحات، فالابتكار عندهُ ابتداع، والابتداعُ هرطقةٌ والهرطقة مكانها النار، ومكان من ابتدعها، ومن اتبعها الى يوم الدين.

لذا ظل العقل السائد أسير العقل الوثني، مستسلماً لأصنامه، عاجزاً عن استبطان متضمناتهِ، ووعي مكامن التباساته في العلاقة بالواقع المادي، وعلاقة ذلك الواقع التناقضي، الإمكاني، المتحرك والمتحول، علاقته بقاموسه الوثني واصطلاحاتهِ المانوية المصّنمة في تصنيفها العالم الى نور وظلام، خير وشر، أيمان وكفر، حق وباطل، صح وخطأ. حيث الآخر هو النقيض تماماً، في ظل هذه

التصنيفات الإطلاقية الثنائية المتسلحة بالعنف، واستباحة الآخر، وهدر دمه وعرضه وماله، والغائه بعد تقزيمه وتشويهه، وتلحيدهِ، وتكفيره، وتفسيقهِ، لا كإمكان، بل كنزوع ابدي الحضور في الآن.

إنه ليس موجة، عاصفة، بل هيجان عصابي جامح، يحركه ويغذيه واقع مرير، وفكر مريض، وتاريخ مزّور، ونموذج تجريدي يوتوبي.

وعلى الرغم من أن هذا الواقع غير مشخص، وغير مشخص فيه أسبابه ومكوناته، وغير محددة عناصر ارتباطاته السببية والتفاعلية على مستوى العقل السائد، فإن من المفارقة، إن تكون التهم جاهزة، والأحكام صادرة ضد الأخر، وليس مهماً من هو هذا الآخر، حتى لو كان استطالتنا وذاتنا المستظلة بالهوية الاسلامية، أو استطالتنا وذاتنا المستظلة بالهوية العربية، أو ذاتنا المستظلة بالهوية الوطنية، بل وحتى الأسرية، هذا ناهيك عن الآخر في خارجانيتهِ، بمكانه ولسانه وعقائدهِ.

فما الذي يجمعنا إذن؟ ومن هو المسلم؟ ومن هو العربي؟ ومن هو العراقي؟ ومن هو الوطني؟ وما هي المعايير القيمية التي تحكم الوطنية، المواطنة والهوية؟ ومن هو أخي وابن عمي، وصديقي، ومواطني؟ ومن أين يستمد الدستور شرعيته في ظل غياب المكوّن الماهوي المتمثل بالشعب؟

ومن هو الشعب في ظل غياب المكوّن الجوهري لهُ المتمثل بالفرد؟ ومن هو الفرد في ظل غياب المكوّن القيمي للفرد المتمثل

بالذات؟ وما المقصود بالهوية في ظل هذا التشظي والتذرير والتردي؟ وما المقصود بالهوية الوطنية؟ ومن هو المواطن؟ وما هي الوطنية وما قيمها؟ وهل هي مفاهيم ذات مضامين ومحمولات ثابتة، عامة، مطلقة، خارج التاريخ؟ أم هي تشكل تاريخي واعياً للحاجات، مدركاً لحدود الممكن؟

وهل هي علاقات منطقية/معرفية، أم علاقات مادية واقعية حقيقية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية وقانونية؟ وهل هي علاقات جامدة أم متحركة؟ وإذا كانت جامدة، مطلقة، فما هي العناصر التي تحددها، وهل تلك العناصر ابنة الحقائق الواقعية المتغيّرة، أم أنها جامدة أيضاً؟ وهل أن جمودها ابن تلك الوقائع أم ابن معرفةٍ مضيقة للوقائع، مزيفة لها، لصالح معرفةٍ متعالية مستقلة عنه وخارجه عليه؟

واذا كانت تلك العلاقات المادية الواقعية متحركة، فما هي العناصر التاريخية المحكومة بها؟ أي ما هي عناصر البنية السياسية المتغيّرة والمتحوّلة، وما هي محدداتها وأبعادها المتنوعة في تضاربها وتواسقها، في تفارقها وتناغمها، في استقرارها وحركتها التي تشكل البنية ذاتها، وتشكل اتجاهها؟

بالرجوع الى بدايات نضج الحكمة، والنهل من ذات المعين الذي نهل منه الغرب والعقل الغربي الحداثوي (بعد عصر النهضة)، والتساؤل من داخل الفكر ذاته عن من هو المواطن؟ وماهي الدولة؟ وماهي الأسس التي تقوم عليها؟ وماهو دور القوانين فيها؟ ومن أين

تستمد القوانين روحها وشرعيتها؟ ومن هو السياسي؟ ما هي صفاته؟ وما هي واجباته؟ سنجد أن الفكر الإنساني قدم إجاباتٍ واضحة متماسكة، كما سيتضح من خلال هذا العرض الموجز.

إن المواطن في الفكر اليوناني هو الأثيني الحر الذي له حق الاقتراع والانتخاب، وممارسة العمل البرلماني، والمشاركة في الندوة الشعبية (وهي جمعية يحضرها من بلغ العشرين عاماً من الذكور) والمجالس البلدية والقضائية، هكذا دون أدنى إشارة الى العقيدة، العصبية، الطائفة، والطبقة.

فالذي يحدد هوية المواطن في الفكر اليوناني عنصران، المكان زائداً الحقوق (مع العرض أن العبودية كانت تعامل كأمرٍ واقع، وكنظام طبيعي ـ حسب الفلاسفة اليونانيين ـ).

صحيح أن المواطن يخضع للقانون كما يخضع القانون للدستور، إلا أن من حق أي موطن أن يطعن في القوانين ليعطل العمل بها حتى محاكمتها وبيان صلاحيتها، طالما أن الشعب هو مصدر السلطات.

وتجدر الإشارة إلى إن الشعب هنا، ليس هو بمثابة عصبية، أو عقيدة، وليس هو مجرد مجموع أجوف، ومحض رقم عددي، بل باعتباره مكوّناً نوعياً قوامه المواطن والمواطنة.

كما أن هذا الحق الذي تقوم عليه فكرة المواطنة ليس معلولاً بذاته، بل بالحصول على موقع في الجماعة ينسجم مع القابليات الفردية والمواهب الشخصية، التي تؤهل المواطن لشغل المناصب

المتسقة مع تلك القابليات والمواهب، فمن هذه الحقوق تنبع الواجبات، ومن هذه الواجبات تنبع الوطنية، وليس من العقيدة، وليس من العصبية، وهنا مكمن تمييز الفلاسفة اليونانيين بين فضائل الرجل الصالح، وبين فضائل المواطن. فإذا كانت فضيلة الرجل الصالح هي العقيدة، ففضيلة المواطن هي الوطنية، الوطنية التي هي أسمى شرف للأثينيين. ذلك الشرف الذي يعني المشاركة في إدارة شؤون الأمة، والذي يتواضع أمامه المال، فما معنى المال وما جدواه غير تلك المشاركة، لذا ما كان رجال الصناعة الاثينيون ليرتضوا أن يستغرق العمل كامل وقتهم، ويحرمهم من الفراغ اللازم للأعمال العامة وشؤون المدينة وخدمة الدولة، تلك الخدمة التي ما كان ينظر لها باعتبارها امتيازاً، بل مكافأة على جدارة الشخص المتفقة والمتواسقة مع مؤهلاته وقابلياته.

أما الدولة فإن العنصر الفصل فيها مرده الى القيم الأخلاقية التي يستهدف ترابط المواطنين تحقيقها، وأن الأهداف الاعتبارية التي ينشدها المواطنون بالعيش معاً، هي العنصر الجوهري الذي يجمع بينهم، والذي يعد بالتالي قوام الدولة. وإذا كانت القرية تمثل مرحلة تطور أعلى من الأسرة، باعتبارها تمثل اتحاداً من الأسر المنعزلة، فإن الدولة تمثل مرحلة أكثر تطوراً، ليس باعتبارها تمثل اتحاداً من القرى المنعزلة، على صعيد الحجم، فحسب، وإنما باعتبارها تمثل على مستوى الكيف، مرحلة تصبح فيها الجماعة قادرة على تلبية احتياجاتها بذاتها، وتملك القدرة على خلق الشروط اللازمة لحياة متمدنة تنطلق من حاجات الحياة الأولية

باتجاه السير نحو حياة الفضيلة التي تتمثل بسيادة القانون، والسماح لروح الإبداع أن تسود، وبما يؤهل الدولة لحياة الحضارة.

أما الأسس التي تقوم عليها الدولة فهي تقسيم العمل، والتخصص في الوظائف الذي يهدف الى الحصول من كل فرد على خير ما يستطيع أداءه من خلال وضعه في المركز الذي يصلح له، بمعنى أن تتاح له فرصة الوصول بجميع مواهبه الى ذروة الازدهار، واستثمارها الى أقصى الحدود، دونما تمييز بين عمل الرجل وعمل المرأة طالما أن المسألة مسألة مواهب.

في حين تعمل القوانين على تنظيم عملية تحقيق التوافق بين مجموع الأفراد، وبين مجموع الأفراد والدولة، وعلى حد تعبير شوبنهاور الذي يشبّه ذلك «بمجموعة من القنافذ اقتربت من بعضها طلباً للدفء، فكان لابد أن تخز أشواك القنفذ الواحد جسم جاره من القنافذ، ولكن إذا جعلنا لكل شوكة غمداً من اللباد، أمكنها أن تقترب بعضها من بعض من غير أن يخز احدها الآخر. فغمد اللباد هذا، هو بمثابة القانون الذي يكبح ويردع رغبات وشهوات الناس».

تلك القوانين المسكونة بالحكمة، أو قُل أنها الحكمة وقد حلت في القوانين، وهنا يكمن سر الالتزام بالقانون، وسر تجرع سقراط للسم لأنه حكم القانون، ولأنه تعاقد مع الدولة بعدم اقتراف ما من شأنه إضعاف سلطاتها.

كما أن القوانين، ليست هي وحدها التي يجب أن تكون

مسكونة بالحكمة، فحسب، بل إن السياسي أيضاً، يجب أن يكون صاحب خبرة ومعرفة، وإذا كان على الحرفي أن يعرف مهنته فإن من الأولى على السياسي أن يعرف العلل التي تعمل على فساد الدولة، والعلل التي تعمل على صلاحها، فالمعرفة هي التي تميّز بين السياسي الحق والسياسي الزائف، كما تميّز بين الطبيب والدجال، وبين العالم والمنجم.

ويتساءل أفلاطون قائلاً «إذا كنا في المسائل الصغيرة كصنع الأحذية لانعهد بها إلا الى إسكافي ماهر، فكيف نحسب كل من يفوز بأصوات كثيرة قادراً على إدارة الحكم... ويردف قائلاً؛ إذا كانت الدولة معتلة فيجب أن نبحث عن أصلح الناس وأحكمهم لمناصب الحكم، وليس عن أكثر الناس أصواتاً».

وبالرجوع الى أرشيفنا وذاكرتنا وتاريخ المصطلحات في الفكر العربي الإسلامي، سنجد أن الدين الإسلامي الذي اهتم بموضوعة اختلاف الأمم (علماً أن الاختلاف عنده هو اختلاف العقيدة، فالناس كانوا على عقيدة واحدة من عهد آدم الى زمن قبيل زمن نوح، حيث بدل الناس عقيدتهم ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [البقرة: 213]. ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُواْ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ﴾ [يونس: ١٩]. واختلاف ألسنتها وألوانها ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ [الروم: 22]. لم يهتم بالبحث عن كيفية تكون الأقوام والأمم والدول، ولاعن علاقة القوم بالأمة، وعلاقة الأمة بالدول، وعلاقة الدولة بالمواطن، وما يتفرع عنها من مواطن ووطنية وهوية.

فمصطلح الوطنية والمواطن والهوية غائب في أدبياتنا الفكرية، على الرغم من وجود المفردات المتفرع عنها، كالوطن الذي يعني؛ وَطَنَ يَطِنُ، أي حلّ وأقام، والوطن هو المكان الذي تعقد فيه العلاقات وتحل فيه الأنساب والصلات وتقيم. والمكان هو الأرض التي يقيم فيها الإنسان، من أقام يقيم، ومنها اشتقت مفردة القوم، بمعنى الجماعة التي ترتبط بمكان معين وتقيم فيه، أي بمعنى الاستقرار في المكان والثبات فيه، والمكان هنا رباط قوي يجعل من الجماعة قوماً، ولكنه ليس الرباط الوحيد، إذ يوجد إلى جانبه رباط قوي آخر، وهو اللسان، بمعنى اللغة، الذي يربط بين الجماعات البشرية ويجعل منها قوماً، أمة.

فاللغة هي الوعاء الثقافي للقوم، من أقوالٍ وأحكام، ونصوص مقدسة، وعقائد، والمخزون الثقافي برمته، الذي صنعه الأجداد، المستقر في ذاكرة القوم، الى جانب ما يضيفه الأولون والتابعون في سلسلة السلف والخلف، الى هذا المخزون الثقافي الضخم من المعتقدات والرؤى، والعادات والقيم والأعراف.

عموماً فإن مفهوم الجماعة، القوم، الأمة، الدولة، في الفكر العربي الإسلامي كان مقيماً عند المكان المتمثل بالأرض، واللسان المتمثل باللغة، واللغة المختزلة الى عقيدة القرآن في تشكيل معنى الهوية كهوية عقيدية إسلامية. وإذا كانت تلك العناصر قد تشكلت تاريخياً في إطار النسب والقرابة والعصبية إجمالاً، فإن الأخيرة حجّمت معنى الجماعة، القوم، الأمة، الدولة، عند تلك العصبية

أكثر حتى من العقيدة، حتى قيل"من دخل بيت ابي سفيان فهو آمِنْ".

إن جعل الأولوية في تشكيل الهوية للعقيدة، وتخفيض دور المكان/ الأرض، والثقافة خارج اللسان/ اللغة، ليس سوى تحويلاً لكل ما هو تاريخي إلى أزلي، وإسقاط البعد الزمني، الذي يشكل أحد أبعاد الظاهرة، فما بالك أن تتنفس الهوية في ظل العصبية؟ وما بالك أن العصبية تلك، والجماعة تلك، والأمة تلك مغيب فيها المواطن! بالرغم من أن مصدر اشتقاقه لغوياً كمفردة موجودة في القاموس العربي الإسلامي!!

أما سبب هذا التغييب في اعتقادنا، فيكمن في حقيقة أن الفرد أصلاً مغيب في تراثنا العربي الإسلامي، وأن مايشكل موضوع اهتمام العقل السائد منذئذ حتى يومنا هذا، هم الجماعة وليس الفرد، بل إن الفرد على مايبدو ليس مكوناً أصيلاً للجماعة، ولايعدو أن يكون له من معنى في قاموسنا عدا كونه ـ غير الاثنين أو أكثر ـ.

أما الذات فممنوعة من الإعلان عن نفسها، وإن أعلنت عنها فبالتعوذ منها والنكران لها، بل حتى الشورى عندنا هي شورى جماعات وعصبيات، وليست شورى أفراد، وأكثر من ذلك، فحتى عندما كان ينظر لأفراد ذوي قيمة تاريخية واجتماعية وعقائدية كإبراهيم، فإنهم كانوا في نظر الإسلام كجماعة عقائدية، كأيلولةٍ لا كحال ﴿إِنَّ إِبْرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ [النحل: 120].

وإذا كانت تلك العناصر قد تشكلت تاريخياً في إطار علاقات النسب والقرابة والعصبية، وإذا كانت العصبية قد عملت على تحجيم معنى الأمة، الدولة، عند تلك الرابطة، فإن العوامل نفسها التي شكلت مضمون الأمة/الدولة في الماضي العربي الإسلامي، ستعمل هي ذاتها على تفكيكه بقدر ما تضعف علاقات النسب والقرابة والعصبية والعقيدة الواحدة، التي كانت تتنفس في وعاء اصطناعي/ وَعْظَوِيٍّ/ بلاغي/كلامي، لم يعر اهتماماً لمكوِّن أعم وأشمل وأعمق وأكثر مساساً بالوجود الجماعي، أَلا وهو مكوِّن المصالح المشتركة والحاجات المشتركة والتعاون المشترك، ومايتفرع عنها ويلتحق بها من مكان ولغة وثقافة (غير واحدية) كأوعية وكأدوات لمكوّن الأمة/ الدولة/ الوطن/ المواطنة، التي ما إن تصبح مُدْرَكاً في العقل السائد، حتى تصبح الأمة/ الدولة/ الوطن، ليست هي الأرض والجماعة، ليست لغة. وعقيدة والوطن، ليست أرضاً وإقامةً وسكناً، بل نشاطاً وتعاوناً وتفاعلاً ينجم عنه الانتصار للامة ككثروية، والانتصار للدولة كتعبير عن تلك الكثروية في عقائدها وألوانها وألسنها، والتي حينها، وعندها فقط، يصبح العدو، حقاً، عدواً مشتركاً.

ربما هناك من يتساءل: كيف يمكن أن تكون تلك المصالح أساساً لتشكيل الهوية؟ إلا يمس ذلك، ويتعارض مع كوننا الأغلبية لساناً وعقيدةً؟.

لكن هل كون أن غالبيتنا عرب أو مسلمون يعني بالضرورة أن

تكون هويتنا عربية إسلامية؟ لماذا نعم؟ ولماذا لا؟ ما هو الفيصل والحكم؟ ومن قال أن اللسان/ العقيدة والعصبية هما اللذان يشكلان معنى الهوية؟ وهل يسمح ذلك أن يتقدم الوطن عندما تصبح الأرض، كوعاء للوجود الإنساني، مهددة؟ وهل يسمح ذلك بتقدم اللغة/ الثقافة بكل سعتها ومتضمناتها عندما تصبح الهوية في بعدها الثقافي مهددة؟.

لكي نفهم العناصر المُهَدَدة، فعلينا أن نفهم العناصر التي تشكل الهوية المجتمعية، وخصوصاً في جانب الأفكار والقيم والثقافات، وفي العلاقة بالجانب الحداثوي منها، فإن من المناسب الإشارة الى أن الأصالة ليست مقابلاً للحداثة، بل هي مقابل لنفي الأصالة، كما أن الحداثة ليست مقابلاً للأصالة، وأنما هي مقابل لنفي الحركة ذات السمة التطورية والتاريخية والتجديدية. إلا أن الأصالة تصبح مقابلاً للحداثة، أو العكس، عندما يصبح كل منهما عناصر اغترابية لهوية ممسوخة metamorphic. حينها لا تكون الأصالة مقابلاً للحداثة، وإنما لنزع الأصالة، باعتبارها حداثة اغترابية قسرية نخبوية. فإذا كانت الأصالة تعبيراً عن عمل ومفعول القوانين الموضوعية ضد إداراتها وتشويه عملها وفقاً للمصالح الأجنبية، فإنها تتعارض بالضرورة مع الحداثة، أي مع الحداثة التي تقف بالضد من عملية التطور وتصادر محتوى التغيير والتطور باسم الحداثة. كما أن الحداثة التي تعمل على استمرار حركة قوانين التطور الاجتماعي ـ بعد إدراك خصائصها وصفاتها النوعية عبر تقريبها من خلال إدخال

العناصر المحلية والقومية الى المقولات وتدقيقها بعد إزالة التشوهات الطارئة على حركتها وإعاقتها ـ لا تقف ضد الأصالة، ولايكلفها الاختلاف في وجهات النظر صراعاً، بل إن الصراع هنا يتحول ويتبع افرازات التطور المادي ـ منعكساً في عناصر الثقافة والفكر مأخوذاً بالقوى الجديدة ومصالحها في العملية التطورية ـ التي تجد أساسها في عملية الإنتاج وأساسها الاقتصادي القائم على نمط معين لملكية وسائل الإنتاج، والذي من شأنه أن يجذِّر ويستقطب حركة الفكر في أساسها المادي المحلي.

إن مسألة الحداثة/الأصالة هي موقف تابع لحركة النهوض واكتمال الاستقلال والصعود باتجاه مستويات أعلى في سلم التطور كعملية اجتماعية تجد أساسها في تطورقوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج والملكية، وليست ابنة الدولة والأيديولوجيا كما يحاول أن يصورها الفكر الرأسمالي ومريدوه ضمن منطق فلسفتهم الوضعية ومنهج المدرسة التاريخية بتحويلها القوى الفاعلة في التاريخ من القاعدة الاجتماعية والاقتصادية الى الأيديولوجيا والسياسات التي تتخذها الدولة.

فضمن هذا المنطق الحداثوي يمكن أن أكون عَلمانياً، أو منتمياً لأقلية دينية، عرقية، طائفية، ولكن عندما يصبح دين ابناء وطني، وثقافة وقيم ابناء وطني مهددة، فإن المنطق يقتضي أن أصطف الى جانبهم.

لكن إذا كان اللسان متمثلاً باللغة، واللغة المختزلة في عقيدة،

وكانت العقيدة والعصبية هما اللذان يشكلان الهوية المجتمعية، فما الذي يدعوني أنا الآخر من غير اللسان، والعقيدة، أن أدافع عن أبناء الأكثرية عندما يتهددهم الخطر؟، ما الذي يجعل من الأقلية تصطف الى جانب الأكثرية؟ وما الذي يجعل من الفقراء والمهمشين والمستضعفين والمستَغلين، والملونين، تعطي ولاءها لوطن جيّرته الأكثرية لصالحها وجيّروا هويته وثرواته لصالح أقلية باسم تفوقهم العددي والعقائدي؟ وهل يمكن تحقيق الوحدة المجتمعية بين الأجزاء والمكونات الإثنية والعرقية والدينية والطائفية والسياسية في ظل فكر شمولي عقائدي واحدي مانوي؟ وكيف يستقيم ادعاؤه بالوحدة، والمطالبة بالواجبات الوطنية المتساوية في ظل حقوق مهدورة ومبتورة عن أصولها الموضوعية ؟

ثم ألا تتطلب الوحدة المجتمعية، والوحدة في الهوية وهوية الوحدة، تخفيضاً مستمراً في المفاهيم ـ في إطلاقيتها وعموميتها وأُحاديتها ـ؟ .

ألا يستدعي الجمع وتستدعي الوحدة تمزيقاً لشرنقة التفرد والمفاهيم الشمولية الاستعلائية القائمة فوقها؟

ألا تستدعي الوحدة المجتمعية أن تكون حقوق الأديان الأخرى، والقوميات الأخرى، والطوائف الأخرى، والطبقات الأخرى، والأقليات الأخرى، هي ذات حقوق الأكثرية؟

لماذا نبني الجوامع ولا نبني الكنائس؟

ولماذا تصدح الجوامع وتعلن صلواتها ومراسيمها وطقوسها

علناً وبصوت عال، وباشتراك كل صنوف الإعلام، في حين يقيم الآخر طقوسه في السر؟

لماذا يُشتم الآخر علناً، ويُقزَّم علناً، ويُقذَّر علناً، ويُخوَّن علناً، ويُكفَّر علناً، ويُطلب منه، في ذات الوقت، وبكل صلف أن يكون مواطناً صالحاً مخلصاً؟

لماذا نسمح لأنفسنا أن نقيم ولاءاتنا مع بني قومنا وديننا من خارج الحدود، ولا نسمح للآخر بها؟

لماذا نسمح لرجالنا الزواج من نسائهم؟ ولا نسمح لنسائنا الزواج من رجالهم؟

لماذا نطالبهم باحترام طقوسنا ولا نحترم خصوصياتهم، ورغم ذلك ندعي أن لا إكراه في الدين؟

لماذا نوضِّع ثقافتهم وسلوكهم وقيمهم ونسمح لأنفسنا بالاعتداء عليها، في الوقت الذي نعظم فيه من ثقافتنا وسلوكنا وقيمنا رغم معرفتنا نحن قبل غيرنا مايكتنفها من ادعاء وكذب ونفاق؟

لماذا نطالبهم بغلق الحانات ومحلات بيع المشروبات ونحن نتقاضى الأتاوات منهم بالدولار؟

فهل حرام بيع الخمر وحلال رشوة بيعه؟ وهل حرام شرب الخمر وحلال أن يشارك المسلمون باعته في السر؟

هل حرام التبرج، وحلال الميوعة بالحجاب والاستهتار بالحجاب؟

ألا تستدعي الوحدة تمزيق الصنمية في الأفكار والسلوك وإدراك جدلية القهر والظلم والحرمان والتهميش في جدلية النزعة التضخيمية المرضية العُقدية في تاريخنا وسلوكنا؟

بالتأكيد نعم. لأن الهوية الوطنية والمواطنة والدولة هي تَشَكُّلٌ، وصيرورةٌ تاريخية وتعبير عن تشكلات مجتمعية، وتشكل مصالح وحاجات وأهداف مادية حاجوية.

فالمفاهيم ليست مستقرة، ثابتة، طالما أن الوقائع والظواهر ليست مستقرة وثابتة. فالعالم كله يعيد تشكيل نفسه، والتاريخ نفسه يُعاد تشكيله.

فالتاريخ ليس مفهوماً مفسَّراً بل هو مفهومٌ نفسِّرهُ ـ حسب غودلييه ـ وهو إعادة إنتاج للمجسد بوساطة الفكر ـ حسب ماركس ـ.

فالمفاهيم بالضرورة، باعتبارها مقولات ومصطلحات ذات محمولات، تجد أساسها في ذلك الواقع، وفي تلك الظواهر المتغيّرة/ المتغايرة/ المتحوّلة، لذا فإن تلك المفاهيم متغيرة بالضرورة، وبالضرورة نفسها، يفترض أن يعاد تشكيلها وفقاً للنسق الحركي ذاك، وبما أن الأمة/ الوطنية/ المواطن/ الدولة هي مفاهيم ذات محمولات غير منفصلة عن الحاجات والمصالح والأهداف، التي يشترك بها أناس مشتركون أصلاً في الزمان كأجيال، وفي المكان كأقوام، وفي الثقافة واللغة كوعاء، وسط تراجع قيمة الانتماء الأسري والعشيري والقبيلي ـ بالرغم من النفخ الخارجي

فيها ـ لذا فإن كل تلك العناصر من مكان وزمان وثقافة وعقائد، تصبح تابعة وثانوية إزاء المصالح والحاجات والأهداف المقيمة فيها نشوءاً وارتقاءً. وعليه فإن المنطق يقتضي تفحص الهوية المجتمعية والوطنية، وفقاً للنسق الحركي لصيرورة الهوية في جوهرها القائم على المصالح في كثرويتها وتاريخيتها وتفارقها. هذا إذا أريد للمفاهيم أن تكون ذات محمولات موضوعية، لا محمولات وثنية تسطو على الوقائع وتسلب الحقوق.

بخلاف ذلك فإن من المنطقي أن تتطاير الانتماءات، وتمزق هويات الوطن وتشكّل هويات زائفة باسم المصالح والحاجات، في أدنى مستويات الوجود الإنساني/الحيواني، ولاغرابة أن تصبح هويات فقر الحال، الرعاية الاجتماعية، والبطاقة التموينية، هي الهويات الأكثر وقعاً وأهمية على نفوس حامليها، هويات ذاتوية تعمل على تذويت الهوية.

أتحدى تلك المرأة التي مزقت هوية الأحوال المدنية العراقية في تظاهرات شباط ببغداد، أتحداها أن تمزق البطاقة التموينية رغم تواضعها، أو تمزق هوية فقر الحال، أو التقاعد، أو أية هوية نفعية ارتزاقية حاجوية!!

لا غرابة. فما قيمة وطن لا يأويني ولا يحميني ولا يشبعني ويكسيني.

ما قيمة وطن لا أمتلك فيه شبراً من الأرض الواسعة البقاع، والموات والصحراء، بل ولا حتى حقوق الحيوان، وأدناها؟ فإذا

كان الحيوان يعيش مجاناً دونما عمل وكدح، فإن الإنسان لا يمكن له بلوغ ذلك المستوى من الإرضاء للحاجات الحيوانية من غذاء وتناسل، إلا من خلال بيع ذراعيه. أي لكي يبلغ مستوى العيش الحيواني عليه أن يقضي عمره في الكد والعمل والكدح.

فكيف الحال إذا كان الانسان ممنوعاً حتى من بيع ذراعيه؟

وكيف الحال إذا كانت ثروة الإنسان الوحيدة/ مصدر قيمة كل الأشياء/ ومصدر كل الثروات/ ومصدر ثراء الأثرياء، المتمثلة بالعمل، مُبخَسة ومُنتقَصة ومهملة؟.

من أين تأتي قيمة وطن لا يعلم أبناؤه واجباتهم الحقيقية، ولا يدركون مسؤلياتهم تجاه بلدهم ومواطنيهم، وأن جُلّ ما يقدمه التعليم الرسمي، محض إملاءات يقينية فوقية/ اغترابية/ تدجينية (في حين أشار الطبيعيون/ الفيزوقراطيون قبل أكثر من مئتي وخمسين عاماً، الى أن (على الدولة الاضطلاع بالتعليم، التعليم الذي هدفه هو تنوير الرأي العام وتهيئته لمراقبة الحكومات والملوك، باعتباره الوسيلة الوحيدة لمجابهة محاولات الملوك مخالفة القوانين الطبيعية، حيث تنحصر وظيفتهم الأساسية في الكشف عنها، وإصدار التشريعات التي تترجم تلك القوانين، خصوصاً وأنها تتسم بالوضوح ـ حسب الفيلسوف ديكارت ـ إذ لا يصح أن تخالف قوانينُ الملوك الوضعية القوانينَ الطبيعية لأن من شأن ذلك أن يولّد الآلام والأضرار)!

ومن أين تأتي قيم المواطنة والوطن في وطن أُستباحُ فيه، وأُعطّل فيه، وأُذلُّ فيه، وأُنفى فيه؟

من أين تاتي. . . .وانا أُمنع من التفكير وأغص بالكلمات والكلام عن نصف الإناء المملوء بنصف لسان، ومضغ النصف الباقي؟

يقول جاك لاكان «فإما الحوار تحت مظلة نظام الكلام الرمزي واعتراف متبادل بين ذاتين، وإلا فهو العنف».

وحسب كولن ماك كابي «إن قانون الكلام هو المؤسس للكلام والملزم للطرفين والناظم للعلاقات بينهما».

وما قيمة وطن وما قيمة فكر ممكنٌ فيه، إن يُضام الفرد، ويمكن أن يكون قتل خليفة الأمة، وإمام الأمة، وعلماء الأمة، وأبرياء الأمة، على يديه؟

علينا أن نبحث عن القتل في نقص الهوية، وعن نقص الهوية في الفكر، وعن نقص الفكر في المعرفة الوثنية المستلبة للحقائق والحقوق، والمزيفة للعقول.

أنا لا أستثني الأدوار الأجنبية، فأنا أعرف خسَّتها وانحطاطها ولا حضاريتها، هذا على الرغم من أن الأصنام الجدد يتغذون من نماذجها، وليس هذا مجال بحث تلك الأدوار، ولكني أبحث عن الأدوار الداخلية التكوينية النشوئية ودورها في تفسخ الوطن والمواطنة وضياع الهوية والوطن.

أبحث عن عوراتنا وعيوبنا التي ما زلنا ندعي كذباً وصلفاً أنها مستورة بحمد الله.

وفي الختام، أتقدم بلوحة مقترحة لمفردات وعناصر الهوية متوجة بمطلب، أرجو أن يترافق بمساحة فارغة لجمع تواقيع كل المثقفين والأكاديمين والنخب الفكرية، مفاده محاكمة كل الأفكار التي تميّز بين الناس على أساس العقائد والأفكار والطوائف والألوان والألسن، والأفكار التي تهدر دم الإنسان وحقوقه وماله وعرضه خارج القانون، ومطالبة أصحابها بإعلان البراءة منها أو إخضاعهم لمحكمة تنشأ لهذا الغرض لمحاكمة العقل. أما الوثيقة فأليكم خلاصتها:

- إن الوطن هو الوعاء المكاني للعلاقة بين أبناء الوطن.

- إن المواطنة هي الحقوق. الحقوق المتساوية، إلا ما يقتضيه العدل.

- إن العدل هو الاعتراف بالحقوق، والفصل في انتهاكاتها.

- إن الهوية هي انتماء العلاقة بين الأبناء للحقوق.

- إن اللغة والثقافة والعقائد والأفكار هي الأدوات/ الأوعية، التي تتنفس وتتحقق وتعبّر العلاقات بين المواطنين، وحقوق المواطنين بها، عن مكنوناتها من مصالح وحاجات وأهداف مادية حاجوية ومعنوية قيمية بكل ما تتضمنه من إبداع للفكر، للفنون، للآداب، والعلوم، وعن الوسائل اللازمة لتحقيقها.

- إن الوطنية هي الواجبات المستمدة من الحقوق والمقامة والمؤسسة على الحقوق،
- إن الدولة هي سلطة المواطن/سلطة الحقوق/الحقوق المتساوية، وليست سلطة المجموع الهيوليّ/المجموع المجرد الأجوف، إنها السلطات التشريعية والقانونية والتنظيمية التي يقرها المواطن ويشترك بها المواطن، ويراقبها المواطن، وله الحق في الطعن بقوانينها، وتعليق العمل بها باتجاه البناء الحضاري المنطلق من الحاجات الانسانية الداخلية بخصائصها المحلية المشروطة بشيوعها، وبمستوى التقدم التقني الذي بلغه البلد.

الجزء السابع

عوامل التفتيت واللاامواطنة في بلد محتل

أ.م.د. عزيز جبرشي
كلية العلوم السياسية ـ الجامعة المستنصرية

عوامل التفتيت
واللامواطنة في بلد محتل

أولاً: معنى المواطنة وتطور المفهوم

تعد المواطنة والمواطن من المفاهيم الحديثة، على الرغم من قدم استخدامهما، ويرتبط مفهوم المواطنة Citizenship الحديث، بأساس فلسفي قديم، ذلك أنها ارتبطت بمفهوم (الدولة/ المدينة)، التي تكونت في اليونان بضعة قرون قبل الميلاد. والمواطنة ترجع إلى مفهوم اليونان حول الـ (POLIS)، بمعنى البلدة أو المقاطعة، أو المدينة، أو أيضاً تجمع السكان أو الأفراد الذين يعيشون في تلك المدينة وعلاقاتهم بعضهم ببعض، وهي الوحدة الأساسية في التكوين السياسي.

وفي الأصل، فإن المواطنة مقابل الغرباء، في المدن الإغريقية القديمة، هي المناخ الذي ولدت منه المعادلة الثانية، الأحرار (المواطنون) والعبيد (الغرباء) وليس العكس. فقد وجد (المواطنون) اليونان في مواطنتهم الأصلية مادة لتمييزهم ضد

الآخرين، واشتقوا من ذلك قوانينهم التي استمرت مع الرومان سادة التشريع الأوائل في هذا المجال. لكن مفهوم التسامح ظهر كنتاج لعصر النهضة والتنوير، اللذين سادا في أوروبا في القرن السابع عشر، على أنقاض حكم الإقطاع المتحالف مع الكنيسة الكاثوليكية. أما فيما بعد، فإن رموز عصر التنوير (أمثال هوبز، ولوك، وروسو، ومونتسكيو)، هم الذين طرحوا مفهوماً آخر، يقوم على العقد الاجتماعي ما بين أفراد المجتمع والدولة أو الحكم، وعلى آلية ديمقراطية تحكم العلاقة بين الأفراد أنفسهم بالاستناد إلى القانون. وعليه فقد ساد مفهوم المواطنة، حيث تحول المواطن إلى ذات حقوقية وكينونة مستقلة، بعد أن كانت القبيلة أو العشيرة أو الوحدة العضوية هي ذلك الإطار، الذي ترتبط علاقاته بالآخرين بناءً على موازين القوى ومنطق القوة أصلاً. ومع انتصار الثورة الصناعية البورجوازية وتحرير الأقنان والعمالة الزراعية وزجّها في المصانع، أخذت القضية شكلاً جديداً هو الحقوق المدنية في الدساتير، مع استمرار استغلالهم واضطهادهم في الواقع..

إن المفهوم الحديث للمواطنة تطور قبل قرابة (200) سنة، عندما تشكّلت الدول الأوربية الحديثة. فالدولة الحديثة تعتبر لنفسها السيادة المطلقة داخل حدودها، وأن أوامرها نافذة على كل من يقطن داخل تلك الحدود الجغرافية. لكن، ومن اجل منع استبداد الدولة وسلطاتها فقد نشأت فكرة المواطن، الذي يمتلك الحقوق غير القابلة للأخذ أو الاعتداء عليها من قبل الدولة. فهذه الحقوق هي حقوق مدنية تتعلق بالمساواة مع الآخرين وحقوق سياسية

تتعلق بالمشاركة في اتخاذ القرار السياسي، وحقوق جماعية ترتبط بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والمواطنة بهذا المفهوم، تختلف عن الأخـوة الدينية. فالمسلم أخ المسلم ويرتبـط معه بروابـط معنوية فوق الزمان والمكان. أما المواطنة فهي رابطة التعايش السلمي بين أفراد يعيشون في زمان معين ومكان معين (أي جغرافية محددة). والمواطنة لا تتناقض مع المبدأ الإسلامي لأن العلاقة الدينية تعـزز الروابط الزمنية أيضاً، ولا خلاف في ارتباط الإنسان المسلم مع غير المسلم ضمن إطار اجتماعي يتم الاتفاق عليه تحت عنوان المواطنة.

وبينما يشكل المواطن في أي موطن وحدة أنساق اجتماعية واقتصادية وثقافية، وهوية جزئية متأثرة ومؤثرة وعامل تغيير، فإن المواطنة إحدى المحركات والاستراتيجيات التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون.

ثانياً: المفهوم المعاصر للمواطنة

واستناداً لما سبق، أصبحت المواطنة هي الآلية للحد من الصراعات الإثنية، والعرقية، والاجتماعية،على قاعدة مبدأي عدم التميز والمساواة، والكلمة الأخيرة (المساواة) (Equalization)، تعد من الكلمات الذائعة على الرغم من غموضها. لكنها مع غموضها وشهرتها، فقد استهوت المجتمعات والأفراد، إذ استعملها الزعماء والقادة المصلحون ليثيروا حماسة الأفراد ويحركوا مشاعرهم وانفعالاتهم على مختلف النواحي السياسية والاقتصادية

والاجتماعية. فالمساواة تعد من الكلمات الجبارة التي ملأت بحوثها أسفار الفلاسفة والمفكرين، وشغلت أحداثها التاريخ في فصوله المختلفة. وكانت حافزاً للثورات الشعبية والنهضات الاجتماعية، كثورة العبيد في الإمبراطورية الرومانية والثورة البلشفية في روسيا وغيرهما. وكان ذلك بسبب اضطهاد حريات الإنسان وكرامته، أو تفاوت الطبقات أو الثروات.

ومما لا ريب فيه أنه لا توجد مساواة طبيعية، لأن الناس خلقوا متفاوتين خَلقاً وخُلقاً، فهم مختلفون غير متساويين، في التكوين، والشكل واللون، والعقل والذكاء، وهم مختلفون متمايزون في القوة والجمال والصحة والعمر والأخلاق والميول والطبائع. فإذن لا مساواة بين الناس في عرف الطبيعة، إلا من حيث التكوين الأساسي والغرائز الفطرية.

وكذلك لا توجد المساواة الاجتماعية في ما بين الناس، فعلى الرغم من أن الأديان والشرائع السماوية قد دعت إلى المساواة، مثلما هم المصلحون والحكماء والفلاسفة دعوا إليها أيضاً، فإن الناس يتراتبون في فئات ودرجات في الغنى والجاه، والحسب والنسب، مثلما أنهم مختلفون بأنواع العمل وطرق الكسب والمعيشة، ويتمايزون في حياتهم العائلية والزوجية، وفي مجتمعاتهم، وملذاتهم وآلامهم ومعاملاتهم وعباداتهم.

إذن، لا مساواة بين الناس في أعراف الحياة الاجتماعية وتقاليدها. فما هي المساواة التي قصدها الفلاسفة والحكماء

والمصلحون والمشرعون والسياسيون، عندما نادوا بها كحق من حقوق الإنسان الأساسية؟ إن المساواة المقصودة هي المساواة القانونية، أي مساواة الناس جميعاً أمام القانون من ناحية الحقوق والواجبات والحماية القانونية، هذه المساواة التي أقرتها الدساتير الوطنية والوثائق الدولية، وأصبح من غير الغريب أن تجد مجتمعاً متعدد الأعراق والأصول كفئة موحدة، وفق منظومة من البنى القانونية، والمفاهيم الاجتماعية والقيمية التي تشترط عدم التميز والمساواة في الحقوق والواجبات.

لقد أدى هذا إلى إنهاء مفهوم العنصرية الذي أصبح مفهوماً مثيراً لاشمئزاز الإنسان، وتعزز ذلك عبر كفاح الشعوب ضد أنظمة الاستعمار من أجل إزالة نظام التمييز العنصري، كما حصل في كفاح شعب جنوب أفريقيا، وكذلك عبر حركة الحقوق المدنية والتي عبر عنها مارتن لوثر كنغ في الولايات المتحدة الأمريكية، تلك الحركة التي أفضت إلى إلغاء كل القوانين العنصرية بحق السود، الذين كان يتم التعامل معهم بوصفهم كائنات إنسانية متفاوتة الدرجات. من هنا فقد أجمعت الدساتير الدولية على أن للأفراد الحق في أن لا تتعرض شخصيتهم أو وطنيتهم للشك أبداً، نتيجة معتقدهم أو أصلهم أو دينهم أو لغتهم أو رأيهم. ولا يجوز إجبار المواطن على التخلي عن جنسيته أو إسقاطها عنه بدون رغبةٍ منه. وتتمثل أهم حقوق المواطنة فضلاً عن المساواة القانونية، بمجموعة الحقوق.

ثالثاً: الحقوق المؤسسة لمفهوم المواطنة

1 ـ الحق في السلامة الجسدية. .

2 ـ الحق في العمل: للمواطنين حق العمل في أي مهنة أو مكان حسب اختيارهم الشخصي الحر. وتقوم الدولة وفق نظام الضمان الاجتماعي بإعالتهم في حالة البطالة أو العوق البدني أو العقلي.

3 ـ الحق في السكن: لكل مواطن الحق في السكن أينما يشاؤون داخل الوطن ولهم حق الحصول على السكن الشعبي المناسب من الدولة في حالة عجزهم عن توفيره.

4 ـ حق التعليم: للأفراد المواطنين حق الحصول على التعليم لكل المستويات وحق تأسيس المدارس والكليات الخاصة، ويحق لهم الحصول على التعليم الابتدائي بأي لغة وطنية رسمية مقرة في وحدتهم الإدارية، إضافة لحق تعلم أي لغة من هذه اللغات في المدارس حيثما كان ذلك ممكناً.

5 ـ الحق في دعم ورعاية الدولة: للمواطنين الحق في الحصول على دعم الدولة للقيام بعمل مكرس لخدمة المنطقة التي يسكنون فيها، كتطوير الثقافة والفنون والعلوم والرياضة البدنية، أو القيام ببرنامج لرعاية وحفظ البيئة، أو حفظ المواقع والشواهد الدينية والأثرية والتاريخية وصيانتها وتطويرها. كما أن من حق المواطن على الدولة أن تقوم بتطوير المواصلات والخدمات العامة، وحماية البيئة وصيانتها وتحسينها وتخضير

المدن والعناية بنظافتها، وحماية ورعاية حقوق الأجيال القادمة والمحافظة عليها.

6 ـ الحق في الخدمات الصحية: للمواطنين الحق في الرعاية الطبية والتأمين الصحي المجاني والحصول على العلاج الطبي المتخصص على حساب الدولة مع حق تلبية حاجة الريف إلى الخدمات الصحية المجانية بنفس مستوى المدينة.

7 ـ حق اللجوء إلى القضاء: للفرد المواطن حق اللجوء إلى القضاء للحصول على حقوقه ولا يجوز تقديمه إلى محاكم خاصة. ولكل فرد الحق في محاكمة عادلة وله حق الحصول على المساعدة والحماية القانونية إذا لم يتمكن من تحمل كلفتها. وله حق الوصول إلى أي معلومة في الدولة لممارسة أو حماية أي من حقوقه. كما لا يجوز حرمان أو تجريد المواطن من حياته أو حريته أو ملكيته بدون الإجراءات القانونية المناسبة.

8 ـ الحق في الملكية: لكل مواطن الحق في شراء وحيازة وتملك وورث وتوريث الممتلكات الخاصة واستخدامها حسب رغبته ولا يحرم من ممتلكاته بدون التعويض المناسب.

9 ـ الحق في التصرف: للمواطن الحق في القيام بما يشاء أو الامتناع عن ما يشاء حسب اختياره ويكون مسؤولاً عن أفعاله التي قام بها أو امتنع عنها باختياره الحر.

10 ـ الحق في الخصوصية: للمواطن الحق في العزلة وحماية

خصوصيته والحق في أن تكون حرمة وسرّية داره وسكنه ورسائله وبريده واتصالاته مصانة، وله الحق في الإطلاع على سجلاته لدى الدولة أو أي مؤسسة في المجتمع تحتفظ بسجلات عنه.

11 ـ حق اللغة: لكل مواطن الحق في استخدام لغته المحلية والتعلم بها وتعليم أولاده وتكون أي لغة رسمية إلى جانب اللغة الوطنية، إذا قرر ذلك سكان الإقليم الإداري المعني في استفتاء يجرونه.

12 ـ الحق في رفض ذكر القومية أو الدين في الوثائق: للمواطن الحق في الحصول على وثائق سفر أو وثائق شخصية موحدة سارية المفعول لا تحتوي على أي إشارة تفريق أو تمييز. ويمكن أن يذكر في شهادة المواطنة القومية والدين إذا رغب المواطن بذلك وقدم طلباً بهذا الخصوص.

13 ـ الحق في الإدارة الذاتية: للمواطن الحق في انتخاب الإدارة الذاتية والمحلية والبلدية لمحافظته ومنطقته وقضائه وناحيته وغيرها من الوحدات الإدارية في الدولة انتخاباً مباشراً.

14 ـ حق الحماية والتعويض: للمواطن الحق في الحصول من الدولة على الحماية اللازمة من الإرهاب والتطرف والكوارث. وله الحق في التعويض من الدولة بقرار من المحكمة المختصة.

15 ـ حق الإرث والشهادة والاختيار: للمواطن حق الإرث

والشهادة والاختيار في أحكام الأحوال الشخصية بين القانون المدني وأحكام القضاء الشرعي.

16 ـ الحقوق الإجرائية: للمواطن الحق في عدم اعتقاله أو استجوابه من قبل أي سلطة بدون أمر قانوني ساري المفعول صادر عن حاكم مختص. ولا تجوز محاسبة الفرد على فعل ما لم يكن مخالفاً لقانون سبق صدوره ذلك الفعل، كما لا يجوز إصدار قانون بأثر رجعي، إلا بالتعويض المناسب عن الخسائر المترتبة على تطبيقه، ولا تجوز محاسبته على فعلٍ مرتين.

17 ـ حق المتهم أو الموقوف: للمتهم أو الموقوف الحق في محاكمة سريعة وعلنية وأن يعتبر بريئاً حتى تثبت إدانته وأن يبلغ فوراً بسبب اتهامه أو توقيفه وله الحق في استشارة محام أو الحصول على محام من المحكمة المختصة إذا لم يكن قادراً على توفير كلفة ذلك، وله حق الاتصال بأهله وطبيبه. ولا يجوز تسليم المتهم إلى أي دولة أجنبية لأي سبب كان، فضلاً عن العديد من الحقوق الأخرى. لكن هناك في الوقت الحاضر مجموعة من حقوق الإنسان التي توصف بأنها حقوق حديثة، كالحق في بيئة نظيفة، والحق في التنمية، والحق في السلام، والحق في التضامن الإنساني، و. . . ما إلى ذلك.

ووفقاً لما ذكرناه فإن الإقرار بأهمية ارتباط الحقوق بالمواطنة، ينطلق من أن المجتمع الصحيح يتشكل من مستويين؛ الأول،

مستوى الجماعات، والثاني مستوى المجتمع. وإذا كان من الطبيعي أن ينتمي الفرد إلى جماعة معينة عائلية، أو عرقية أو دينية أو ثقافية، فإن ذلك لا يتعارض مع انتمائه للمجتمع كله. في هذا الإطار قد تحدث إحدى حالتين، الأولى تنغلق الجماعة على ذاتها، إما بسبب تخلف الدولة والمجتمع، بحيث لم تدفعا إلى فتح أبواب الجماعات على بعضها البعض، أو بسبب إحساس جماعة أو أكثر في المجتمع بقدر من الظلم الواقع عليها، الأمر الذي يدفعها إلى تطوير مشاعر واتجاهات سلبية تجاه الجماعة أو الجماعات التي يعتقد أنها مغتصبة لحقوقها، ومن الطبيعي أن تؤدي هذه الحالة إلى اغتصاب مفهوم المواطنة، وتراجعه من حدود المجتمع على حدود الجماعة، وذلك مدمر للمجتمع أو الوطن، وبخاصة إذا كانت الدولة الضابطة للمجتمع ضعيفة ومهتزة التوازن، وعاجزة عن إشباع حاجات البشر.

أما الحالة الثانية؛ فيزدهر التنوع وتزدهر الوحدة معاً، وتحدث هذه الحالة حينما يعترف المجتمع بثقافات وعواطف الجماعات جميعها، وأن يفتح أبوابها بعضها على بعض لتتفاعل بطبيعية ومن دون قهر، وأن ترفض الدولة وتفرض على الجماعات أن لاتنغلق على ذاتها، وأن تعد الإنغلاق جريمة، وأن ينشأ المواطن على معرفة بكل هذه الثقافات، وإذا كان هناك اختلاف حاد بين بعض عناصر الثقافات، فليحدث اعتراف متبادل به، ولتتفق الجماعات على الاعتراف بما تقبله أي منها، مادام لن يضر بمصالح الجماعة أو الجماعات الأخرى. وعلى أجهزة التنشئة في الدولة والأسرة

والتعليم والإعلام، أن تؤكد على انفتاح الجماعات على بعضها، والتأكيد أيضاً على ما هو مشترك، فما هو مشترك هو أساس المواطنة الواحدة والمتجانسة. وقد تكون الجماعة هي إطار الفرد ولكنها ليست عزوته، فعزوته تستند إلى الدولة التي تحدد استحقاق الفرد للمكانة وفقاً لقيم الإنجاز، وذلك هو المدخل إلى المواطنة الحقيقية والواعية والشاملة.

إن تأملاً موضوعياً لمسألة المواطنة يكشف أن هناك تحركاً عكسياً ومضاداً بين الحضارة الغربية والإسلامية في النظرية والتطبيق. فقد بدأت المواطنة في الحضارة الغربية ناقصة، ثم تطورت باتجاه الإتساع أفقياً ورأسياً، وأثناء ذلك سقطت الجماعات الوسيطة باعتبارها عزوة أو أطر انتماء الفرد، حتى تحققت المواطنة الكاملة على خلفية حقوق المواطن وواجباته في مواجهة الدولة وفي إطار المجتمع.

لقد حدث هذا التطور بفعل الصراع تارة، وبفعل الوعي المتنور تارة أخرى، وبفعل متغيرات أخرى فاعلة تارة ثالثة. على نقيض ذلك كان الأمر في الحضارة الإسلامية، إذ قدمت المواطنة كاملة وشاملة بلا نقصان منذ البداية الأولى في الوثائق الأساسية للإسلام (القرآن الكريم والسنة المطهرة)، ولكي يعمق الإسلام التأكيد على مفهوم المواطنة، ألغى كل المؤسسات التي قد تحول دون تبلور المواطنة الكاملة، فلا فرق بين البشر إلا بالتقوى، والدين عند الله الإسلام أي التسليم لله، والناس سواسية كأسنان المشط، وأمرهم

شورى بينهم، كما قضى الإسلام على النزعات القبلية والعرقية والدينية والثقافية الضيقة ودفع كل البشر إلى أخوة إنسانية رحبة؛ كلكم لآدم وآدم من تراب.

غير أن هذا المفهوم تآكل بفعل النزعات الشعوبية والقومية تارة، وبفعل إحياء بعض العصبيات تارة أخرى، وبفعل بعض الخصومات والخلافات الطائفية تارة ثالثة، متغافلين أن الطوائف جميعاً فروع لشجرة واحدة لها جذر واحد.

رابعاً: عوامل التفتيت (المشاكل والمحددات)

يشير الواقع الحالي لمفهوم المواطنة، إلى أن هذا المفهوم بعد أن استقر في طبيعته وحدوده، أصبح الآن مفهوماً إشكالياً، إذ أن التغييرات الأخيرة على الصعيد العالمي والمحلي جعلت من المواطنة حالة هشّة وتعيش في أزمة، وإذا كانت الأزمة هي الحالة أو الوضع الذي يسبق الانهيار أو العافية، فإن أزمة المواطنة على هذا النحو كذلك، فإما أن تنهار مواطنة الدولة فتتقلص وتتراجع إلى أطر أو حدود الجماعة الإثنية أو المجتمع المحلي، وإما أن تكتسب العافية، فتنفلت من الحدود القومية إلى إطار إنساني رحب أكدت عليه كل الديانات وبعض الدعاوى الأيديولوجية.

يؤكد التراث النظري أن العالم يسير في هذا الإتجاه الآن، إذن فالمواطنة تعيش الآن في حالة أزمة، بعض متغيرات هذه الأزمة محلي وتكمن أسبابه في فاعليات متعددة، ويعدّ اغتراب الدولة عن المجتمع أولى المتغيرات، حيث لم يعد الشعب أو المجتمع يسيطر

على الدولة، إذ يقصى الشعب عن المشاركة فيها فضلاً عن فشل الدولة القومية في كثير من الأحيان في حماية المواطنة الإجتماعية بأبعادها المختلفة.

هذا دفع المواطنين إلى المطالبة بإعادة التفاوض أو مناقشة العقد الإجتماعي المؤسس للدولة، أو المحدد لعلاقاتها بكل من المجتمع والمواطن. ويعدّ فشل الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لمواطنيها أحد متغيرات أزمة المواطنة، إذ لا تعود الدولة قادرة على السيطرة الكاملة على مواردها أو إحكام فاعلية العدالة التوزيعية في إطارها، بل أصبحت الدولة متأثرة بالتدخلات والإختراقات والمتغيرات الخارجية، الأمر الذي دفع في أحيان كثيرة إلى انتشار حالة من الإستياء العام من قبل المواطنين داخل حدود الدولة، إما بسبب إرتفاع عدد السكان الذين يقعون تحت خط الفقر أو الفقر المدقع، إضافة إلى زيادة حجم التهميش الإجتماعي والسياسي والثقافي، الأمر الذي يعني أن نسبة عالية من السكان يعيشون أزمة مواطنة، لأنهم لايحصلون على الحقوق التي تيسر لهم القيام بواجباتهم أو التزاماتهم تجاه الدولة والمجتمع.

ويعدّ احتكار القلة للقدرات السياسية والاقتصادية للمجتمع أحد المتغيرات الرئيسة المؤثرة في المواطنة، فاحتكار القلة لقدرات المجتمع يدفع إلى مايمكن تسميته بالمواطنة غير المتوازنة، حيث يحصل بعض أفراد المجتمع على امتيازات كثيرة دونما القيام بواجبات مقابلها، الأمر الذي يدفع أحياناً تحت وطأة المصالح

الأنانية إلى توسيع مساحة الحقوق، حتى يتخطوا ما هو مباح إلى منطقة الفساد، الأمر الذي يخون عواطف ومشاعر المواطنة، ويضعف روابط أفراد القلة بالوطن.

إن إستئثار القلة بمقدرات الوطن يدفع الآخرين الذين لم يتمتعوا بهذه الفرص أو المقدرات إلى حالة السخط الذي قد يتراكم، فيقلص رابطة غالبية المواطنين بالوطن، ما قد يدفعهم إلى الإنزواء بعيداً في هامش المجتمع، حيث يعيشون بلا حقوق، وبنزر يسير من الواجبات الأمر الذي يقلص من مساحة المواطنة لديهم، فيعيشون في حالة من المواطنة الناقصة، ما يعني أن المواطنة تعيش في حالة أزمة.

كما توجد متغيرات خارجية تدفع باتجاه تأزم المواطنة، وتضعها في موضع التساؤل، فمعطيات العولمة التي جعلت من عالم اليوم أكثر تماسكاً بسبب تكنولوجيا الإتصال والإعلام، لكنها في الوقت نفسه، تدفع عالمنا لأن يعمل وفق مشروع اقتصادي واحد، الأمر الذي أدى إلى محاولة الدولة القومية التشبث للحفاظ على سيادتها، التي تتآكل بفعل آليات العولمة ومتغيراتها من ناحية، ومن ناحية ثانية بفعل تراجع المواطنين إلى مرجعياتهم الإثنية والمحلية.

هذا يعني أن المواطنة تعيش في أزمة بفعل التشكيك في مسألة الاستقلال النسبي للدولة، وفض الرابطة بين السلطة والمكان، وتقليص تأثير الأيديولوجيات المستقلة، وذلك لأن الدولة أصبحت

تتشكل من الجماعات الإثنية التي لها لغاتها وتواريخها ومواريثها المميزة، وذات الامتدادات خارج حدود إقليم الدولة، كما أدت العولمة إلى زيادة متصاعدة في حركة البشر عبر الحدود تدفع إلى مواطنة عالمية، تعززها مظاهر عجز الدولة وتناقضها الداخلي، ودعم المؤسسات العالمية المصاحبة للعولمة.

خامساً: الاحتلال والمواطنة

وتضيف الاحتلالات التي قامت بها الدول في الماضي، وعلى وجه الخصوص في القرن الماضي ومطلع هذا القرن لأغلب بلدان العالم الثالث، ولاسيما احتلال كل من أفغانستان والعراق، إذ أضحت عوامل التفكك واضحة ولا لبس فيها، والتي يمكن إجمال مظاهرها بما يأتي:

1 - توسيع قاعدة حجم المرتبطين مصلحياً بالوجود الأمريكي، من خلال إسناد عقود الخدمات اللوجستية لقوات الإحتلال، إلى مجموعات وأفراد لهم تأثير واضح في الهوية الوطنية.

2 - إعادة تشكيل الدولة بنيوياً ووظيفياً، وفقاً لنظرية الفوضى الخلّاقة التي تتلخص بتهديم الدولة القائمة قبل الاحتلال، وإعادة بنائها مرة أخرى، وفي الوقت الذي تأخرت فيه إجراءات الصفحة الثانية من نظرية الفوضى الخلاقة، أخذ المجتمع والجماعات يبحثون عن مرجعيات أخرى لضمان حقوقهم، بعد أن عجزت الدولة عن تأمين حقوقهم الأساسية.

3 ـ قيام المحتل بإشاعة أنماط سلوكية غربية تتمثل في الانتصار لجماعات معينة داخل المجتمع، مثل ادعاء البحث عن حلول لمشاكل الأقليات الدينية.

4 ـ محاولة بعض الأطراف المهيمنة على العملية السياسية، وعلى الأخص في الجزء الشمالي من العراق، احتكار عوامل القوة وآليات الحماية، ما دفع بعض مكونات الشعب العراقي الى اللجوء إلى مرجعيات أخرى، غير الدولة العاجزة عن توفيرها لتأمين حاجات المواطن الأساسية، سواء بطلب ذلك من القوى المهيمنة أم بالبحث عنها خارج الإطار الوطني.

5 ـ تأسيس نظام الحكم على أسس المحاصصة الطائفية والعرقية والدينية والإثنية، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الإزاحة لقيم المواطنة الضعيفة أصلاً، بسبب سياسات الحكم السابقة، لصالح الهويات الجزئية، وتعميق الهوة بين المشتركات وبين عوامل الفرقة.

6 ـ تعزيز القيم الرافضة للماضي وفقاً لحجج عدم قدرة الموروث الثقافي والديني على مواكبة العصر، ومتطلبات بناء الدولة العصرية.

7 ـ دفع أطراف العملية السياسية إلى تبني سلوكيات تصارعية، بدلاً من التعاون لإنشاء دولة تحقق الرفاهية والخدمات.

8 ـ فتح حدود الوطن أمام قوى الإرهاب وعلى وجه الخصوص تنظيمات القاعدة من العرب الأفغان لتصفية الحساب معها

على أرض العراق، ما أدى إلى نشر فكر متطرف لاينتمي إلى الدين الإسلامي الحنيف، ولايعير وزناً لقدسية النفس البشرية، الأمر الذي أدى إلى محاولة طلب الحماية من أطراف أخرى خارجية، أو الرضوخ لما تريده المجاميع الإرهابية ما أشاع حالة من السخط على الدولة العاجزة عن الحماية من ناحية، وتفكيك الآصرة الوطنية من ناحية أخرى.

9 ـ السكوت عن سلوك الدول المجاورة في تغذية الإرهاب ودعمه بالفتاوى، والمال والسلاح، ما أطال في عمر الإرهاب، وأظهر عجز الدولة عن حماية المواطن.

الخاتمة

لذلك يتضح من خلال هذه الورقة، أن المواطنة ترتبط بالحقوق إذ لايمكن تصور أن المواطنة هي مجرد قيمة مكانية تتحدد برقعة الأرض، التي نعيش فيها، أو زمانية تتحدد بمدة يستغرقها نظام سياسي أو اجتماعي في الحكم أو الهيمنة، وإنما هي مجموعة قيم تتعلق بتأدية الدولة لواجباتها في تأمين الحاجات والحقوق الأساسية للمواطن، وفي المقدمة منها حق الحياة والعيش بكرامة، وتمتع الإنسان بحرياته التي وهبها له الخالق سبحانه وتعالى.

وإذا كانت القوى المهيمنة في عالم اليوم تدعي أنها قد أوصلت قيم المواطنة في أقاليمها إلى مستويات ممتازة، إلاّ أنها وفي المقدمة منها الولايات المتحدة الأمريكية باحتلالها لأفغانستان والعراق، قد عملت على تخريب قيم المواطنة وتشجيع آليات التفتيت عبر

إجراءاتها غير الصحيحة في إدارة شؤون المجتمع، وفشل نظرية الفوضى الخلاّقة في بناء الدولة، إذ أنها هدمت أركان دولة آيلة للسقوط أصلاً، بسبب فشل الأنظمة الحاكمة في تحقيق تنمية مستدامة تنهض بالواقع السياسي والاجتماعي للمواطن وتقلص هامش اغتراب الدولة عن المجتمع، وهذا يعني بعبارة أخرى أن المجتمع لم يكن بحاجة إلى تهديم ماتبقى من الدولة، وإنما إضافة بنى جديدة وتطوير القائمة منها، وتبني سياسات عامة تؤدي إلى تعزيز قيم المواطنة، التي كانت تعيش في أزمة، مما أدى إلى تراجع المواطنة لصالح الهويات الجزئية.

الجزء الثامن

وسائل الإعلام والهوية الوطنية العراقية بين عصف الاحتلال... والتجربة... وتجسيد الأجندات

أ.م.د. كامل حسون القيم
أستاذ الإعلام والاتصال ـ جامعة بابل

وسائل الإعلام والهوية الوطنية العراقية
بين عصف الاحتلال... والتجربة...
وتجسيد الأجندات

تمهيد:

إن التعرف على الأبعاد والعلاقات النفسية والاجتماعية التي تربط المجتمع مع وسائل الإعلام، أصبحت، بلا شك، من أولويات اهتمام مراكز الأبحاث والعاملين في حقل السياسة والإعلام والتربية، بل وغدت متصاعدة لتتربع على أساسيات العلوم، وبالأخص (في علوم الإعلام والعلاقات العامة). وهي إذا كانت لا تلقى اهتماماً ملحوظاً في الدول النامية، فإن الدول المتقدمة أو التي في ركابها قد أولت اهتماماً واحتضاناً للتأثيرات المختلفة على المجتمع وتشكيل الرأي العام، بوصفهِ ميدان وغاية التأثير الإعلامي والهيمنة السياسية والانتشار الثقافي، إذ أنشئت للدراسات الإعلامية في حقل التأثير الاجتماعي مراكز بحوث ومعاهد وكليات مختصة لدراسة الظواهر الاتصالية، ومنها (الإعلام Information) الذي تنساب مضامينه مع تفاعل مكوناته، بعدما غدا

الاهتمام ليس مقصورا للتعرف على آثاره الاجتماعية المختلفة، إنما توسع ليشمل اطراداً في الاستخدامات الحياتية والمهنية. إن تداعيات العصر من مكتشفات وصراعات، أوجدت حاجة ماسة إلى أن نفهم ونتقصى كيفية عمل الفعل الإنساني، وكيف يتأثر، وما حدود إشراك أدوات الاتصال في هذا الصراع في ظل التعقيدات الهائلة التي خلفها تواتر المعطيات الهائلة من المعلومات والأفكار من قبيل الإنتاج المطبوع - كتب، صحف، مجلات، - إصدارات علمية - إنتاج السمعبصريات، الإذاعات الموجهة، والمحطات التلفزية، وإنتاج البرامج المدمجة (C D)، هذه المعطيات التي فاقت في السنوات الأخيرة عما أنتجته البشرية جمعاء منذ ولادتها.

ونحن، في طبيعة الحال، نقع في خضم هذا التواتر، وفي وسطهِ، فعلينا إذاً أن نتعلم وأن نعي بعناصر هذه الثورة المعلوماتية، وما تشكله من تأثيرات سياسية، واجتماعية وتربوية. لذا علينا أن نفهم ولو بشكل بسيط، لماذا يؤثر المؤثرون وكيف، والأهم من ذلك أن نستخدم ما نتعلمه سنداً في حياتنا المهنية، باعتبارنا مؤثرين ومسؤولين عن مفاهيم غاية في الدقة والخطورة، لنقلها إلى الطلبة باصطلاحات مبسطة وشيقة تنمّي مستوياتهم الثقافية والفنية والذوقية، بل وتجعل ما يتعرضون له من نتاج وافد (من الغرب)، عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية - التي شاع استخدامها حديثاً - في إطار الفهم الدقيق والفائدة البنّاءة، وبما يحمي الخصوصية الثقافية والوطنية والدينية، في ظل عالم يسوده السحق الثقافي وصراعات قصف العقول والعواطف والتهميش المعرفي عبر قنوات

الاتصال ونظرياته. من هنا ارتبطت مهمات رجال الإعلام وقنواته (في الدول النامية) بمفترق طرق مختلفة تتربعها مجالات الحريات السياسية، التشريعات الإعلامية، والأخرى متعلقة بتوظيف الإمكانات المادية التي ترصد (كتمويل للمشروعات الإعلامية) ومستويات الجمهور. . الخ

والحقيقة الماثلة لنا تؤكد تباين الإمكانات على ما يمكن تسميته (فجوة المعرفة)، والتي تعترض سير عمليات تداول المعلومات بشكل عام، ومعطيات الإعلام بشكل خاص، بين ثنايا المجتمع، فلا تزال بعض الصحف ووسائل الإعلام المحلية تنظر إلى المتلقي نظرة (السجين السابق) الذي لا يتعرض الى قناته، وهي تسير بهذا الافتراض لاغيةً الفهم الحقيقي والواقعي، الذي تسير بها عمليات التعرض إلى وسائل الإعلام المختلفة، فضائية أم أخرى مسموعة أم مقروءة من وجهة النظر الخاصة، أرى من المفيد أن تُراجع الملفات الإعلامية بشكل شامل ومعمق، وعلى أساس تفهم جملة من اعتبارات التغيير منها: الحتمية التقنية، وشيوع الديمقراطية وحق الإنسان بحرية تداول المعلومات، وإخضاع العمل الإعلامي للسلوك العلمي الميداني.

إن التغير الجذري الذي حدث في العراق ليس من باب التغيير الطفيف، وبالاخص على مستوى القطاع الاعلامي، فالإعلام كان كما ذكرنا، مملوكاً للنظام مؤسسات وخطاباً، وبالتالي خلّف وراءه تقاليد واجندة اعتاد عليها الكثيرون، وبالتالي كانت هناك مدرسة

إعلامية واحدة ترسم الخطاب الاعلامي، وهي تصب في خانة التاويل والتوظيف وتبرير سلوكه السياسي. وحينما حصل التغيير كان تعطش الأفكار والأقلام الى التعبير، قد أحدث فعلاً فورياً وحاسماً في لغة الخطاب وأدواته، فظهرت لنا عشرات الصحف والمطبوعات التي عبرت عن الضمير العراقي المخنوق، بالإضافة الى تزايد الفضائيات والإذاعات رويداً رويداً، مما أحدث جواً من عدم التناسق في فرز المعطى الاعلامي الوطني أو البنّاء أو الموظف، وكان لتشكيل هيئة الإعلام والإرسال العراقي محاولة لتنظيم عمل تلك القنوات، الى الحد الذي يجعل من عملية الإصدار أو التوجة الى الراي العام، تسير بشكل منظم ومسؤول، لكن الواقع، الذي سارت عليه تلك الأجواء قد أفرد جملة من المؤشرات، نلخصها بالآتي:

1 ـ إصدار عشرات المطبوعات مجهولة التمويل أو العائدية، والافتقار الى تقاليد تنظم الحدود الدنيا للمسؤولية التي تلف تلك الوسائل.

2 ـ العشوائية وفقدان الرقابة التنفيذية لمضمون تلك القنوات، فالجميع يرى الحق في إصدار ما يريد، انعكاساً على القهر الثقافي والفكري الذي خلفه النظام السابق.

3 ـ ضعف التخصص في علوم الاتصال والإعلام، نتج عنه الفشل في استقطاب جمهور منتظم التلقي.

4 ـ عدم إيجاد آلية رسمية أو مجتمعية منظمة لعمل مشروع تطوير

حقيقي للصحفيين، وإعادة تاهيلهم، فقد سار البعض بأفق ثقافي أو سياسي وليس بأفق اعلامي.

5 ـ عدم إشراك القطاع الأكاديمي في إعادة تشريع أو تنظيم الخارطة الإعلامية التلقائية، والاكتفاء بالأداء على حساب التاثير.

6 ـ تباين الدعم الحكومي للقنوات الإعلامية، فصحف المحافظات وقنوات إعلامها تعاني من فقدان الاهتمام وقلة الرعاية، بينما القنوات المركزية تشهد دعماً كبيراً، مما خلف لنا نجوماً من الصحف، ليس بطرق تحريرها أو تأثيرها، بقدر ما تحملها طرق التمويل وبالتالي الإتاحة الى القارئ، بالشكل المجاني أو الانتشاري.

7 ـ عدم وضوع قوانين تحدد حرية التعبير والاعلام، واقتُصِر على ذكره بشكل يقترب الى التعميم، وبالتالي فإن وسائل الإعلام تضع نفسها في حيرة من الممنوع مرحلياً والمسموح دستورياً.

في ظل تعدد الاتجاهات والقنوات وتفرع بنية وسائل الاعلام في العراق، كان المشهد الاعلامي ومنطلقاته يشهد نوعاً من عدم التنظيم والوضوح، فقد برزت لنا العشرات من القنوات الثقافية والإعلامية، التي تمطر المتلقي العراقي بالرسائل المسؤولة وغير المسؤولة، وأصبحت ساحة الاعلام والتأثير ساحة أقرب الى التجزيب الثقافي أو الوجاهة الاجتماعية والإدارية، على حساب الوعي بخطورة الدور وتراكم التاثير. فالسؤال الذي يطرح نفسه:

بماذا تنطلق وسائل الإعلام المحلية؟ والى أي معايير تخضع؟، ما هي أدوارها الحقيقية في التنمية، وإعادة الإعمار، وتشكيل العقل العراقي وتغيير بنائه نحو الديمقراطية والتعددية وحرية التعبير المسؤولة؟ ما دورها في مكافحة الارهاب، وبناء اللحمة العراقية؟، هل من الممكن صياغة خطاب عراقي مسؤل بمستوى المرحلة والمخاضات؟، هذه الاسئلة وغيرها تبدو من دون إجابة، والواقع التشريعي والظرف الأمني والسياسي، ربما يبتعد كثيراً عن مناقشة الموضوع على طاولة من الموضوعية والصراحة، التي يجب أن تعالج بها. فعلى الرغم من اتخاذ الدولة بعض التدابير أو المؤشرات نحو بعض وسائل الإعلام، على أنها خارجة عن خط ما، فأعتقد أن هذا لايكفي، لأن طبيعة الوسيلة الإعلامية تأخذ أبعاداً شتى، من الرموز التي تصب بضرر ما دون قصد احياناً.

الدور الاجتماعي والوطني لوسائل الإعلام في العراق

تشكل اليوم وسائل الإعلام وبكل أشكالها، تحديات خطيرة أمام رسم السياسات الوطنية والمتغيرات الديمقراطية، وكل أشكال التربية والوعي المجتمعي، باعتبارها غدت المدرسة اللحظية المتنقلة بين الأحداث والأفكار وبين المتلقي، وكأداة للملاحقة الدائمة لكل أشكال التغذية السلوكية والفكرية والعاطفية. ومن هذا المنطلق كانت المتغيرات التي انطلق بها الإعلام الفضائي أو ما يسمى (الالكتروني)، ليس فقط مجالاً أرحب للحرية في تناول وتداول المعلومات والأفكار، بل غدت أيضاً مجالاً خصباً لزرع

الأفكار، التي من شأنها أن تضع بذرات، وأن تُديم البغض والعنف والثورة على منظومات اللحمة الوطنية والموروث وأمنه الثقافي والقيمي.

ومن منطلق القوة التي تعاظمت بعد هذا التسارع، وتلك الاعتمادية على وسائل الإعلام باعتبارها النافذة المفتوحة الجديدة، التي ظهرت بعد سقوط النظام، وإذا كان للمجتمعات الأخرى، قد انتظمت مع طبيعة ذلك التسارع والكثافة، فإن المجتمع العراقي ما يزال يعيش نشوة التلقي لكل ما هو مثير ومعبِّر ومتجدد، سواءً أكان ذلك من قُبيل الأخبار والتقارير أو من قُبيل الأفلام والبرامج الحوارية وصور وكلمات. . ، هذه المعطيات المتواترة تكون لها في الغالب أجندات تتراوح بين السياسة والثقافة والدعاية، في رسم صور وتشكيل اتجاهات الرأي العام نحو القضايا المختلفة. فلا يزال بعض الصحف، ووسائل الإعلام المحلية تنظر إلى المتلقي نظرة (السجين السابق)، الذي لا يتعرض الى قناته، وهي تسير بهذا الافتراض لاغيةً الفهم الحقيقي والواقعي، الذي تسير بها عمليات التعرض إلى وسائل الإعلام المختلفة، فضائية أم أخرى مسموعة أم مقروءة من وجهة النظر الخاصة، نرى من المفيد أن تُراجع الملفات الإعلامية بشكل شامل ومعمق، وعلى أساس تفهّم جملة من اعتبارات التغيير منها: الحتمية التقنية، وشيوع الديمقراطية وحق الإنسان بحرية تداول المعلومات، وإخضاع العمل الإعلامي للسلوك العلمي الميداني وللتنمية والتحضر.

وبذلك تحولت وسائل الإعلام المحلية منها والوافدة الى

مصانع لتشكيل الرأي والاتجاهات، بعضها يذهب بالمجتمع الى قيود نفسية وعاطفية، والأخرى تُترجم أجندات وخرائط مجتمعية يراد منها وبحسب (نظرية القطيع)، أن تتولى أو تسلك سلوكاً يبتغيه من يملك أو يتحكم بهذه القناة أو تلك. وبذلك يعيش المشهد العراقي حرباً ناعمة بين من يريد هذا أو ذاك، (كتل وحكومات وأشخاص وتيارات وجهات إقليمية)،كان لها الإعلام ووسائله أسهل الطرق للنفاذ إلى تشكيل وصناعة رأي عام، يُعيق في أحيان كثيرة جهود الدولة باتجاهات متعددة.

وكانت الأدبيات السياسية تذكر في أولوياتها لنظم الأفكار الانتقالية (الأمن النفسي والاتجاه الايجابي)، كإحدى أعمدة الديمقراطية الشاملة للبلدان قيد الاندماج، مع حالة الانصياع الى قوة الرأي العام بطرق مشروعة ودستورية، وهذا بمجملة يرتكز على وحدة متكاملة من القوى التي تساعد ممكناته، وتتلخص بالآتي:

- وجود الرغبة الحقيقية من المجتمع وقادة الرأي والساسة في التغيير الايجابي الفعلي.

- قوة وشفافية وسائل الإعلام، وهنا القوة تعني التعدد والتمثيل العادل مناطقياً وفئوياً، أي ضمان التأثير العادل، وهذا يتم بالانصياع إلى جملة من الضوابط التشريعية للعمل الإعلامي، بالإضافة إلى الوعي بأهمية مقدار إفادة الرسالة وضررها على الآخر.معززة بالكشف والوضوح لصيانة ديمقراطية ناشئة.

- الوعي الاجتماعي للحقوق الديمقراطية ومنها ضرورة الكشف والشفافية والشجاعة في معالجة الملفات المتعلقة ببناء الدولة دستورياً، ومنها قيام الانتخابات سواء أكانت النيابية أم المحلية.
- صيانة المجتمع من كل ما من شأنه أن يثير البغضاء والطائفية والعنف والإرهاب والفساد والخمول الفكري. . . وكل ما يسلط على العاطفة والعقل من رسائل تثير أو تمجد ذلك.

وسائل الإعلام والإرادات السياسية

كما ذكرنا في السياق السابق من الأدوار والتأثيرات التي تلعبها وسائل الإعلام في تشكيل الاتجاهات أو السلوكيات، وكان التحريض على السلوك العنفي عبر وسائل الإعلام يحمل بين طياته الكثير من الخبرات وتراكم الأداء، فقد استخدم بكثرة في الصراعات بين الحضارات القديمة، وامتد ليغدو أحد المنصات التي تطلق التأثير والاستمالة والتحريض ضد الحكومات والأنظمة والأيديولوجيات، بل واستخدم العنف في أحيان كثيرة ليس بصفته الخارجية بل أحد الجرعات المنشطة للأنظمة الدكتاتورية والمستبدة داخلياً (نحو شعوبها).

وفي ظل تراكم الخبرات وتصاعد الانفتاح على استخدام الفضاء كمجال تنافسي لسريان الرسائل، كانت بعض القنوات الإعلامية قد عملت لها مجموعة من المنظومات، ـ بقصد أو دون

قصد ـ ، لرعاية أو تبني مفاهيم أشغلت وتشغل الرأي العام المحلي والدولي، من ضمنها التهويل والضغط النفسي والتواتر في الضخ الإعلامي، وكان العنف احد الظواهر التي عصفت وتعصف بالعالم من خلال الفعل الحركي الإجرائي، أم من خلال كلمات ومفاهيم وصف العنف خبرياً أو مقالياً أو صورياً. ويبدو أن وسائل الإعلام اتخذت لها بشكل عام مادة دسمة وميداناً جديداً لفتح شراك الهيبة والأثر عبر ترويجها لمفاهيم وسلوكيات العنف. وكانت المجتمعات الانتقالية والتحولية أكثر المجتمعات استهلاكاً وإنتاجاً للمضمون العنفي من خلال وسائل الاتصال والإعلام، هذه الكثافة لم تأتِ من فراغ، بل إنها في الغالب تتساوق مع التحول الجذري لبنية وسائل الإعلام وأهدافها وتمويلها، ومن ثم انتقالها من الممنوع إلى المسموح عبر التحرير الكيفي في أحيان كثيرة، أو طلباً للتميز والشهرة والخروج عن المألوف، هذا بطبيعة الحال يترك خلفه جملة من الرسائل، إرادية أم عن طريق الصدفة، التي من شأنها أن تُغذي العنف بمختلف أشكاله.

فحينما حصل التغير السياسي في العراق بعد 2003 كانت وسائل الإعلام مركزية التوجه، وهي إلى حد كبير معتادة بفعل الخوف أو الأطر الرقابية للنظام، إن تكن مرتكزة على الأداء الإخباري الذي يرضي أو يحول نشاط السلطة إلى تنمية أو إلى نشاط إيجابي، ولكن في مرحلة العراق الانتقالية (البناء السياسي الجديد)، كانت وسائل الإعلام قد سارت بطرق ومسارات أسرع

بكثير من السياسة، فهي كما ذكرنا، تُريد لنفسها بصمة هامة من المنافسات الأخريات، في ظل عدم وجود ضوابط أو محددات للتغذية المجتمعية المضرة ومنها العنف.

وقد ساعدت الأجواء الأمنية المنفلتة والطائفية السياسية والاحتدام العنفي في مناطق بغداد وبعض المدن، على سحب وسائل الإعلام إلى ذلك الميدان، ودخولها بشكل صريح في تغذية ذلك الصراع وإذكاء ثقافة العنف ضد الآخر، عبر مجموعة من الآليات في التناول منها:

1 ـ التأكيد الخبري على أعداد القتل على الهوية، وحالات الخطف والتهجير.

2 ـ الإيحاء في المضمون المصور أو المذاع على إمكانية الاستباحة المفاجئة لجهات مجهولة ما أربك جميع المكونات.

3 ـ التأكيد على كلمات تؤكد على فتح ملفات مختلفة، لا تتناسب مع إشاعة الجو المطمئن لحياة طبيعية آمنة، كملفات، الفساد وتهريب الأسلحة وصناعتها، والمجاميع الخاصة، وضعف الاقتصاد، وتزوير الوثائق..

4 ـ الإيحاء (قصداً أم تلقاءً) بعوامل تشيع ثقافة العنف، وتعمل على أن يكون جزءاً من حياة العراقيين الاعتيادية، من خلال تحوير الاتجاهات وتثويرها، وتحفيزها باتجاه سلوكي معين بالكلام أو الرضا أو الحراك عنفاً.

أما علاقة التغذية السياسية العنفية بالرأي العام، ففي الغالب يكون وسيطها عوامل عدة منها تصريحات السياسيين وأعمال الاضطراب والشغب والتناحر والبغضاء، وكل تلك جسرها المعبد، هي وسائل الإعلام بأشكالها الأربعة الأساسية، فالباحثون يشيرون إلى ذلك بالطبيعة المائعة للرأي العام، فهو قوة حقيقية شأنها شأن الريح، له ضغط لا تراه ولكنه ذو ثقل عظيم.

والرأي جزء من منظومة متكاملة تبدأ بالمعلومات وتنتهي بالسلوك، وتشمل (المعلومات والآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات والسلوك وهذا ما تنطوي به العلاقة بينه وبين وسائل الإعلام)، والرأي العام لا يمثل بالضرورة رأي المجتمع أو الشعب بشكل مطلق أو لكل الظواهر، وإنما يعبر عن القوة الظاهرة أو الأكثرية لقضية تستحق الحسم وبسلوك معلن، وإن أهم ما يميز الرأي ذاك مجموعة من الخصائص التي من شأنها أن تحكم جوهره:

1 - إن الرأي عمل من أعمال الإرادة وعلى هذا الأساس فإن الموقف إزاء الكوارث الطبيعية لا يمكن أن يسمى رأياً.

2 - يتميز الرأي بارتباطه بالوعي. إن الرأي يوجد عندما تطرح أمام الشخص أو أمام أعضاء الجماعة قضايا تتجاوز بتأثيرها نطاق العواطف، لتدخل نطاق الوعي، وهذا التجاوز هو الذي يتيح فرصة ضمان ثبات الرأي ووضوحه والإعلان عنه. لذا (فالرأي أكثر من مجرد انطباع وبنفس الوقت لا يصل إلى مرحلة اليقين أو الحقيقة الشاملة).

3 ـ يرتبط تشكيل الرأي العام بالاتجاهات والمرجعيات النشطة للمجتمع وللأفراد التي قد يتكون منها وتصبح له أدوات تشكيل وبناء تراكمي، بحسب استثارتها من قبل وسائل الإعلام والدعاية وتصاعد الظاهرة، سواء مشاركة انتخابية أو مظاهرة سلمية أم سلوك قيادي، أم بلورة موقف تجاه قرار بالتأييد أو الرفض، أم نحو أزمة وقضية قيد التصاعد وطاولة الاهتمام.

وتلعب الاتجاهات دوراً أساسياً في صناعة وتكوين الرأي العام، ذلك أن الاتجاه (استعداد نفسي لاستجابة سلوكية معينة تجاه موقف معين لم يتحدد بعد)، إنه كامن (نائم)، إلا حين يستثار، عندها يتحول إلى مشاركة في الرأي العام، وهذه المشاركة أو الحكم على ظاهرة، هي التي تنقله الى مستوى شروط الرأي العام.

الهوية الوطنية والذات الثقافية

إحدى أهم المخرجات والظواهر التي خرجت بها تكنولوجيا الاتصال المتصاعدة، التساؤل الذي يمكن أن يطرح في كل حين: متى تصبح وسائل الإعلام أداة من أدوات الوحدة الوطنية، ومتى تصبح مشظية لها؟، وهكذا كان المنظرون قد عجزوا في إيجاد مخرج من ذلك التناقض اليومي، الذي يؤشر على وسائل الإعلام ـ وبالأخص في الدول الناشئة الديمقراطية ـ إذ في الغالب تصاب بالوصاية، من إحدى أطراف الصراع أو التدخل الخارجي أو الدول والقوى المحيطة أو الكبرى. وهكذا يروي لنا التاريخ الكثير مما

عملته وسائل الإعلام على تفتيت البناء الاجتماعي للمجتمعات السريعة التغيير والمتعددة الإثنيات والأديان والقوميات، كما حدث في مرحلة التغيير في (يوغسلافيا، وأوكرانيا، وإيران، والصين، وجمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق والسودان. . .والقائمة تطول).

والعراق، البلد الذي مملكته الهوية الوطنية، وسار عبر حضارات عريقة وموغلة القدم دونما ارتجاج أو تلويح بفقدان أو ضعف في بنائه الوطني والمواطني، ويمكن أن نلحظ هذا المؤشر الذي يتصاعد ويراوح ويتراجع تبعاً للقوى التي تدير استراتيجية السياسة في العراق على الجانب الحركي الميداني أو على مستوى العمل الدعائي (البديل).

والعراقيون، وبحسب الدراسات الميدانية، يرون أن إحدى اكبر المخاطر التي تحيط بمستقبلهم هي أزمة الهوية الوطنية والذات الثقافية ـ في وسط التلويث الذي عصف بمنظومة الثقافة والموروث والولاء للوافد أو المتحزب، لذا فإن الشعور بالمواطنة والانتماء بات يهدد بعوامل لا شعورية، ربما أصابت ما أصابت من الجيل الحالي الذي يعيش أعتى لحظات التغريب، فعوامل الانتماء أشبه بالمعطّلة والنائمة، وعوامل اللاانتماء تسرع وتراكم من عصفها الثقافي والسلوكي باتجاه وضعه الى مستوى السياق أو القانون أو الحتمية الاجتماعية، والكل يجمع على أن السير بتلك الكيفية، لم يعد قابلاً للمعالجة في وقت لم يلحظ السياسيون والاجتماعيون

مقدار ضياع الهوية وتراجع الانتماء الوطني والتشبث بالرمزية العراقية، الذي يتسع يوماً فيوماً ويتعزز بأخطاء السياسيين وتصريحاتهم النارية.

تدعيم المواطنة والوحدة الوطنية

بداية، لا بد من الإشارة إلى أن محاولة تعميم أسس الحكم الصالح عبر استخدام معايير موحدة، قد تحمل بعض التعسف الذي ينتج عن عدم احترام الخصوصيات الثقافية، والفوارق في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين المجتمعات والدول، لذلك يجب أن نكيف معايير الحكم الصالح مع حالة البلد أو المناطق على الأقل، حيث قد تختلف الأولويات حسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه البلدان. وهذا التكيف للمؤشرات والمعايير ضروري للانتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى ابتكار الآليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجاً بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والمشاركة والشفافية. ومن أجل المعرفة العملية لعملية الانتقال إلى مرحلة الحكم الصالح لا بد من التعرف على خصائصه وتتمثل بالاتي:

- وجود شرعية للسلطة نابعة من سلطة الشعب.
- وجود المواطنين في قلب عملية صنع القرار.
- وجود برامج مركزها المجتمع وتقوم على الإصغاء للمواطنين.

- التكيف السريع من قبل الإدارة العامة مع حاجات المواطنين في تحديد التمويل العام واتجاهات إنفاقه. ومن هذه المقومات الأساسية الأربعة تم استنباط معايير تشكل مؤشرات للحكم الصالح، وتتوزع هذه المعايير بين سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، ومن أمثلة هذه المعايير:

1. سيادة القانون:

المقصود به هنا مرجعية القانون و سيادته على الجميع من دون استثناء والعمل على إيجاد وبناء صيغة حكم مستقرة و ذلك من خلال الاستقرار السياسي والسلم الأهلي وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلمياً ودورياً من دون اللجوء إلى العنف ومن دون تهديد الاستقرار السياسي والأمني، وهذا يتضمن نوعاً من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية ـ السياسية على قواعد التنافس وقبول الربح كما الخسارة، وعلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية حرة سليمة، تحكمها الانتخابات الدورية والإطار الدستوري وعمل المؤسسات.

2. تحقيق حاجات الجمهور:

تنفيذ المشاريع التي تلبي وتحقق حاجات الجمهور، مع الالتزام الأكيد والصارم بتوظيف الموارد الوطنية بالشكل الأمثل والرشيد، في ضوء معايير الاقتصاد، كتقليل التكلفة مع مراعاة الجودة، والكفاءة كحسن استخدام الموارد للحصول على أفضل

المخرجات كمّاً ونوعاً بأقل المدخلات، والفعالية من خلال إنجاز الأهداف في ضوء النتائج المرجوة والمحققة لعمل ما.

3. المساواة:

أن تتوفر للجميع الفرص كافة لتحسين رفاهيتهم وحمايتهم، والعدل الاجتماعي لجميع المواطنين، فتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية وضمان أمنهم المجتمعي.

4. المصلحة العامة:

التوجه نحو تحري إجماع واسع حول مصلحة الجميع، والتوسط فيما بين المصالح للوصول إلى إجماع كبير حول ماذا يعني النفع العام للوطن والنفع العام للجماعات المحلية، وما هي الإجراءات المتخذة لتحقيق ذلك؟.

5. حسن الاستجابة:

بمعنى قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع دونما استثناء، وتعني وجود إطار زمني ملائم يتم من خلاله تقديم المؤسسة لخدماتها وقيامها بعملياتها، وهذا يعني بالضرورة وجود تفاعل، كردة فعل المجتمع تجاه القرارات والعمليات وسرعة التفاعل مع التغذية الراجعة من هذا المجتمع وتعديل عمليات التنفيذ أو أطر القرارات بناء على هذا المرجع.

6. الرؤية الاستراتيجية:

يمتلك القادة والجمهور منظوراً واسعاً للحكم الصالح والتنمية الإنسانية ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور. وتتحدد الرؤية التنموية من قبل مؤسسات المجتمع والدولة من خلال منظور بعيد المدى لعملية التطوير المجتمعي والحكم الصالح والتنمية البشرية، مع توفير الوضوح في رسم البدائل واختيار الأفضل من بينها، والذي يأخذ بالاعتبار المتغيرات المحلية والدولية الحالية والمستقبلية.

7. المشاركة:

وتعني المشاركة حق الجميع بالتصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عبر المجالس المنتخبة، وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والانتخاب، والحريات العامة بشكل إجمالي ضماناً لمشاركة المواطنين الفعّالة ولترسيخ الشرعية السياسية.

8. الفصل المتوازن للقوة بين السلطات:

ويقتضي ذلك ضرورة وجود ثلاث سلطات أساسية في النظام السياسي، وهي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وأن تتمتع كل سلطة منها بصلاحيات واختصاصات أصيلة ومحددة في القانون الأساس (الدستور)، بالإضافة إلى أن

تتمتع كل سلطة منها باستقلال نسبي عن الأخريات في عملها، وفي آليات اتخاذ القرارات، وبما يسند لها من صلاحيات، ولا يجوز استئثار أي سلطة من السلطات الثلاث سابقة الذكر بصلاحيات مطلقة في تنفيذها للمهام الموكولة لها.

وبذلك فأن أهم متغير في تجليات العولمة عبر الاتصال يأتي من خلال صهر وتذويب الثقافات المحلية والفرعية والثقافة الأم واللغة والتراث والقيم، وفي الأدب السياسي والمعرفي الحديث تم تداول مصطلحات لغوية استحدثت دلالاتها من اشتقاقات لغوية خاصة، وقد أسهمت وسائل الأعلام إلى حد كبير، بقدراته التداولية والتبادلية (Deliberation) على نقل وتفصيل تلك المفردات، بل تكريس استخدامها العلمي تزاوجاً مع المعطيات الثقافية الأخرى عبر ـ ثقافة الصورة ـ والشكل ـ والسلوك، والذي في ظل العولمة استفردت به الولايات المتحدة الأمريكية باعتباره أحد خيارات الوصول إلى (أن يكون القرن الواحد والعشرون أمريكياً).

نعم إن العالم ينفتح بعضه على بعض، وتزداد سرعةُ وفوريةُ انتقال المعلومات، وتتسع السوق وتزول وتتهمش الحواجز أمام انتقال السلع والخدمات والأشخاص والمعلومات والأفكار، ولكن التساؤل الذي يطرح نفسه: ما الذي يجري عولمته؟ ليس إلا ثقافة معينة بذاتها مصحوبة بسلع وخدمات بعينها، ما يجعل مقولة فرنسيس بيكون (Francis Bacon) الشهيرة «المعرفة قوة» ترخي بظلالها على معترك الصراع الحضاري، إذ يرى إدوارد سعيد

الخطوط العامة لهذا المعترك بالقول «إن النظام العالمي الذي ينتج الثقافة والاقتصاد والقوة السياسية جنباً إلى جنب مع (معاملاتها) العسكرية والسكانية ليملك ميلاً لإنتاج صور عبر قومية خارجة عن القياس تمارس الآن إعادة توجيه الإنشاء الاجتماعي والانتماء الوطني».

الثقافة الأمريكية والعولمة

ما يلفت النظر حول ظاهرة الانتشار والسيطرة على أذواق الناس في العالم من قبل الثقافة الأمريكية هي أدواتها التي تنساب عبر التلفاز والسينما والموسيقى ودور النشر والزي، واللغة والجامعات بل وحتى التقليعات والموضات الحديثة اعتباراً من مايكل جاكسون إلى رامبو إلى دلاس، إلى والت ديزني، إلى الاطعمة السريعة والجينز وغيرها من مظاهر طبيعة الحياة الأمريكية انتشرت هذه مع السلع واللهجة الامريكية إنكليزياً بشكل يلفت النظر، وتتبع أسباب هذه الظاهرة من خلال بعض العناصر منها:

1 ـ سيطرة الاقتصاد الأمريكي سوقاً مصدِّراً مستورداً، وهيمنة كبريات شركات الإعلان في العالم على السوق العالمي والتي قطعت على نفسها أن تكون موجِّهاً للأذواق عالمياً نحو الرموز الثقافية الأمريكية.

2 ـ مع الانتشار والإتاحة الاتصالية عبر الفضاء، كانت الثقافة الأمريكية قابلة للتسوق العالمي أكثر من بعض الثقافات للاعتبارات الاتية:

أ ـ الولايات المتحدة بلد المهاجرين وهي مكونة من مزيج عالمي من المجموعات العرقية اللاتينية والدينية والثقافية، وهذا ما يجعل مجتمعها منفتحاً نسبياً وكذلك ثقافتها وأنظمتها إذا ما قوبلت بكبار منافسيها في العالم.

ب ـ نظراً لمستوى المعيشة المرتفع والحساسية (المتلقي) اتجهت السوق الثقافية الأمريكية إلى الشبان والأحداث.

ت ـ يتمتع المنتوج الثقافي الامريكي بضخامة الإنتاج وجماليته من خلال محاكاته للغرائز والكوامن الإنسانية، فضلا عن الجودة في الأداء.

وانطلاقاً من مبدأ التدفق الحر للمعلومات، ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن دخول السلع الثقافية الغربية إلى شعوب العالم الثالث، سيمكنها في فترات لاحقة من الاعتماد على نفسها وبلورة إنتاجها المحلي، وأن المواد الثقافية والثقافات عموماً يجب أن تتنافس في ما بينها مثلها في ذلك مثل السلع التجارية العادية في الأسواق الحرة، على أن تكون الغلبة للاصلح والأفضل. وتنطلق تلك الطروحات من الواقع السياسي والأيديولوجي والاقتصادي، الذي يحكم فكر الغرب من الهيمنة والسيطرة على الشعوب. ذلك أن مفهوم الهيمنة الاتصالية كما يعرفها (Boyed - Barrett) 1977، على أنها «العملية التي يخضع بموجبها نظام أو نظم الاتصال ـ من حيث الملكية ـ والبناء ـ والتوزيع والمضمون ـ لدولة معينة أو مجموعة من الدول لنفوذ وحفظ المصالح الاتصالية لدولة أخرى أو

أخرى، من دون تأثير معاكس ومتوازن من الدولة التي خضعت للهيمنة». ويشير تنستال (Tunstall)، إلى إن هيمنة وسائل الاتصال الأمريكية تعود إلى أسباب متعلقة بطبيعة منتجاتها، التي تتميز بانخفاض سعرها، وارتفاع جاذبيتها، وفي الوقت ذاته قدرتها على مجاراة الأذواق الشعبية بشكل عام، فضلاً عن القدرة الأمريكية أو الانجلو ـ أمريكية على استيعاب العملية الاتصالية ـ بالأخص في مجال التلفزة، قد أدت إلى تسيد المنتوج الغربي دون سواه، من خلال عامل الخبرة والاستثمار المالي الكبير وأخطبوطية مراكز التأثير عبر العالم.

فعلى مستوى المضامين الاجتماعية تمتاز المواد الثقافية الغربية المصدرة لمختلف الشعوب بالآتي:

1 ـ يغلب عليها طابع العنف والجنس والبطولة الفردية والإثارة الرخيصة.

2 ـ تقديم الواقع بصورة محسنة لعالم غير واقعي، ينمي لدى (المتلقين) النزعة الهروبية.

3 ـ إضافة وتعزيز نزعات وأنماط استهلاكية، كالموضة، واستخدام المصطلحات، والديكور وطرق الفن والرقص والاقتناء... الخ.

4 ـ تغليف الواقع الاجتماعي وتصويره على أنه واقع منظّم ومرفّه وهادٍ وجدير بالتقليد والمحاكاة. والعولمة وفق المنظور الأمريكي عملت على تصغير الأشياء إلى منمنمات، رقميات،

اتصالات عبر الأقمار الصناعية من مبدأ التكامل في ظل العولمة، (والانقسام) ما كان يشوب الحرب الباردة، وإذا كانت في ظل الحرب الباردة هناك (معاهدة) فإن الوثيقة في ظل العولمة هي (الصفقة)، إنها العولمة وسطوة وأحادية لشبكات ومناشط متعددة للحياة اغلبها أريد له بالمقياس الأمريكي.

وإذا أريد للقيم والموروثات والهوية أن تتصارع في حلبة العولمة، فإن الجميع بما فيها الدول الكبرى قد تتنبّه إلى ذلك الاحتواء الأمريكي. فهذه كندا تعلن عن لسان وزير تربيتها أنها «ضد غزو بعض البرامج والمسلسلات الـ TV والسينمائية الآتية عبر الحدود من الولايات المتحدة (مخدرات ـ جرائم) والمخالفة لثقافتها الوطنية». وهذه فرنسا التي وقفت بصلابة أمام بعض ما ورد في (اتفاقية الغات) من بنود تتعلق «بتسهيل إدخال بعض البرامج المتعلقة بالتقنيات السمعبصرية (اغان ـ أفلام) التي تروجها الولايات المتحدة في السوق الفرنسي».

وجاء ذلك في ما حدده الوزير الفرنسي في هجومه على الولايات المتحدة في نقاط عدة أهمها:

1 ـ أن أمريكا تسيطر على وسائل الإعلام الجماهيري في العالم وهي تبسط ظلها على العالم بأسره.

2 ـ أن هذه السيطرة تشجع تدمير الثقافات وبخاصة ثقافات الشعوب الصغيرة.

3 ـ أن قبضة أمريكا على الاقتصاد العالمي ستؤدي إلى السيطرة على أذهان الناس، فهي تغرق العالم بخاصيتها الثقافية.

المصادر

- د. صباح الياسين، الإعلام والعولمة، في العولمة والمستقبل العربي، بيت الحكمة، سلسلة المائدة المستديرة (37)، بغداد، 1999، ص28 ـ 29.
- من مظاهر عولمة الحياة الامريكية (الهامبرغر، والكوكاكولا والـ TV والدش (الصحن اللاقط)، وانواع العلاقات الأسرية والتربوية والجنسية، والتنظيم السياسي ـ هذه الأنواع تجري عولمتها الآن). أنظر : جلال أمين، العولمة والدولة: في العرب والعولمة، م س، ص164.
- بول سالم، الولايات المتحدة والعولمة: في العرب والعولمة، م س، ص22.
- محمد نجيب الصرايرة، الهيمنة الاتصالية : المفهوم والمظاهر، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، ع2، مج18، 1990، ص132.
- المرجع السابق نفسه، ص132 ـ 133.
- كامل القيم، محاضرات في وسائل الاتصال (القسم الثاني) المرحلة الرابعة، للعام الدراسي 98 ـ 99، ص11.
- انظر: توماس ل. فريدمان، السيارة ليكساس وشجرة الزيتون: محاولة لفهم العولمة، ت ليلى زيدان، القاهرة، الدار الدولية للنشر، 2000، ص31.
- حكمت البزاز، العولمة والتربية، بغداد، دار الشؤون، 2001، ص39.
- سلام خطاب الناصري، الإعلام والسياسة الخارجية، م س، ص90.

الجزء التاسع

العراق السنة صفر: إشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال

أ. م. د. جواد كاظم البكري
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة بابل

العراق السنة صفر:
إشكالية الهوية الاقتصادية في ظل الاحتلال

مقدمة

المكان، قاعة الاجتماعات الكبرى في فندق الشيراتون ببغداد، الزمان، تشرين الاول 2003، الموضوع خصخصة الاقتصاد العراقي بواسطة العلاج بالصدمة (Economic shock therapy)، الحضور توماس فولي Thomas Foley، مايكل فليشر Michael Fleischer، جاي هلن Jay Hallen، سكوت إروين Scott Erwin، ييغور غايدار Yegor Gaidar.

وقبل الخوض بتفاصيل الاجراءات المخطط لها من قبل المجتمعين لغرض البدء بخطة تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي الى اقتصاد السوق، نعرّج قليلاً على خلفية المذكورين. فتوماس فولي من الحزب الجمهوري هو رجل اعمال من ولاية كُنتكت الاميركية والسفير الاميركي السابق لدى إيرلندا، عمل في مجموعة شركات اميركية منها شركة ماكنسي McKinse Company

وسيتي كورب Citicorp Venture Capital، وهو صديق لعائلة جورج دبليو بوش وعائلة ديك تشيني وأحد أكبر المتبرعين لحملة بوش الابن الانتخابية، وتم تعينه كرئيس لهيئة تنمية القطاع الخاص في العراق التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق.

أما مايكل فليشر فهو من الرأسماليين المغامرين وهو شقيق آري فليشر Ari Fleischer المتحدث السابق باسم البيت الابيض، وتم تعيينه كمساعد لرئيس هيئة تنمية القطاع الخاص في العراق التابع لسلطة الائتلاف المؤقتة في العراق، أما جاي هلن ابن الرابعة والعشرين فهو أحد المستخدمين في البيت الابيض بصيغة العقود وقد كان المسؤول عن سوق العراق للأوراق المالية بعد الاحتلال، وسكوت إيروين (21 سنة) فهو احد المستخدمين في منزل ديك تشيني وكان يقود عربة للآيس كريم في شوارع واشنطن، والذي ذكر في احد رسائله الالكترونية الى أهله: «أنا الآن أساعد العراقيين في إدارة شؤون المالية والميزانية في وزارة الداخلية العراقية».

أما يغور غايدر فهو اقتصادي روسي فاشل من مواليد موسكو 1956، عمل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق في تطبيق خصخصة الاقتصاد الروسي عن طريق العلاج بالصدمة للمدة من 15 حزيران 1992 ولغاية 14 كانون الاول 1992 وطُرد بسبب اتهامه بوضع الاقتصاد الروسي في مهب الريح والتسبب في ارتفاع نسب البطالة وانخفاض الرفاهية، ثم غادر روسيا الى اميركا، وقد أستدعي للاستفادة من خبرته في موضوعة الخصخصة.

وأنا أكتب هذه الاوراق استعادتني الذاكرة لمقال كنت قد قرأته منذ عام 2004 للاقتصادي الاميركي نعومي كلاين Naomi Klein بعنوان «نهب العراق سعياً لتحقيق يوتوبيا المحافظين الجدد» يقول فيه «سافرت الى العراق بعد مرور عام على بدء الحرب، في ذروة ما كان ينبغي أن تكون عليه إعادة البناء، ولكن بعد أسابيع من البحث لم أكن قد رأيت قطعة واحدة من الآليات الثقيلة سوى الدبابات وعربات الهمفي. ثم رأيت أخيراً رافعة بناء كبيرة صفراء ومثيرة للإعجاب مركونه في حي تجاري مزدحم اعتقدت أنني كنت على وشك أن أشهد أخيرا بعض عمليات الإعمار التي سمعت الكثير عنها، ولكنني عندما اقتربت لاحظت أن الرافعة لم تكن لغرض الإعمار، في الواقع إنها كانت بالقرب من أحد المباني الحكومية التي ما زالت تقبع تحت الأنقاض كما الحال في جميع أنحاء المدينة، وكانت تلك الرافعة ترفع لوحة عملاقة إلى أعلى مبنى من ثلاثة طوابق مكتوب عليها سنبلة عسل طبيعي 100% صنع في المملكة العربية السعودية».

أولاً ـ الهوية والمواطنة

من الواضح أن هناك تداخلاً بين مفهومي الهوية والمواطنة، فمفهوم الهوية ظهر في الستينات من القرن الماضي في الولايات المتحدة الاميركية تحديداً وقد انحصر استخدامه في طرح مشكلة الاقليات، أما المصطلح العربي فيشير الى مدلول أقرب إلى الفلسفة منه الى علم الاجتماع. ففي كتابه «التعريفات» يُعَرِّفُ الجرجاني

الهُوِيَّة بأنها: «الحقيقة المطلقة المشتملة على الحقائق اشتمال النُّواة على الشجرة في الغيب المطلق». ومن المؤكد ان الفلسفة تطغى على هذا التعريف، فيما يرى آخرون ان الهوية (تلفظ عند الاقدمين مضمومة) وعليه يمكن الجزم ان اشتقاقها من الضمير (هو)، في حين ان المصطلح الحديث ينتمي الى علم الاجتماع ويكاد اشتقاقه اللغوي يقترب من (الهوى) او الانتماء الذي ممكن أن يتحول الى إدراك متعمق للوجود يجعل العلاقة مع الآخرين متكاملة.

أما المواطنة فإنها تحديد لطبيعة العلاقة بين الدولة والفرد، وهي دالة قانونية تبنى على منظومة الحقوق المدنية والسياسية، الأساسي منها والمكتسب، فضلا عن الواجبات التي تحددهما القوانين الأساسية للدولة. وإن مفهوم المواطنة ينبثق من الوطن كرابط جغرافي، أما الهوية فتكون اقرب إلى التاريخ، والهوية ممكن أن تتسامى وتتحول إلى مواطنة وحينئذٍ تكون الأساس لبناء الدولة الحديثة. فالمواطنة تتعدى كل الهويات الفرعية الأخرى وهي هوية كبرى وانتماء موضوعي للدولة الحاضنة للجماعات المتشاركة في جغرافية الوطن.

ثانياً ـ علاقة الفلسفة الاقتصادية بالهوية الوطنية

من المعروف انه في ظل ظاهرة العولمة بدأ ينشأ تقسيم عالمي جديد للعمل، تهيمن فيه بلاد ما بعد التكنولوجيا، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، على أنشطة الاقتصاد الجديد أو الاقتصاد المعرفي، الذي يتعامل بالأفكار والمعلومات والبرمجيات وأنظمة

الاتصال والرموز الرقمية، وإنتاج تكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها وحماية عملياتها. ويقوم هذا النوع من الاقتصاد على ثنائي جديد هو المعلوماتية ـ العولمة، وتركت أنشطة الاقتصاد القديم، والمقصود بها أنشطة الإنتاج السلعي للبلدان النامية أو بلدان ما قبل الثورة التكنولوجية، كي تتخصص بإنتاج السلع التقليدية التي تحتاج إلى القوى العاملة الرخيصة، إضافة إلى تحميل تلك الأقطار عبء تلوث البيئة. وبناءً على ذلك يمكن تلخيص مفهوم العولمة في صورة مصفوفة رباعية (2 × 2) نبين فيها أن ظاهرة العولمة قد أحدثها محركان أوليان:

المحرك الأول: هو الابتكار التكنولوجي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

المحرك الثاني: هو انتصار الفلسفة الليبرالية الجديدة وفلسفة اقتصاد السوق الحر وتراجع وانحسار الفلسفة الاشتراكية والمدرسة الكينزية والاتجاهات الاخرى الداعية الى توسيع نطاق تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي. وفي هذا الإطار تقدم الديمقراطية (البنية السياسية) كتوأم للاقتصاد الحر (البنية الاقتصادية) فيكونان معا ستراتيجية النموذج الغربي للرأسمالية في صياغته الأمريكية.

أن هذين المحركين قد أديا بدورهما الى ظهور نتيجتين:

الاولى: هي تقليص سيادة الدولة وتهميش دورها. ففي ظل العولمة تصبح إدارة الدولة شأناً تتقاسمه الحكومة مع المنظمات الدولية وبخاصة تلك المسؤولة عن إدارة العولمة كمنظمة التجارة

الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسية.

والثانية: هي ردود الفعل على تهديدات العولمة، أو ما يعرف بالعولمة المضادة، التي تتزعمها الأحزاب والجماعات والمؤسسات وبخاصة المنظمات الدينية التي ترى في العولمة خطراً على الهوية الثقافية، منطلقين في ذلك من مبررات ودوافع دينية احياناً أو سياسية أو اقتصادية أو حتى لغوية في أحيان اخرى.

إن فلسفة النظام الاقتصادي تبنى على أساس أيديولوجية معينة اتجاه الحياة الانسانية، فهي تصوغ مبادئ النشاط الاقتصادي وقواعد العمل بهذه المبادئ، ومن ثم تتوالد عن فلسفة النظام الاقتصادي مجموعة من المبادئ التي تقيم الاطار السلوكي والاجتماعي والقانوني للمجتمع فتتوضح معايير السلوك بالنسبة للأفراد كمنتجين أو مستهلكين وتنتظم ملكية أدوات الانتاج.

ثالثاً ـ إشكالية الفلسفة الاقتصادية العراقية

قبل الاحتلال:

يلاحظ أن الدولة العراقية قد تبنت في خططها التنموية خلال عقد السبعينات ستراتيجية التصنيع لإحلال البديل، وتشجيع الصادرات الصناعية، وبقي القطاع الخاص بالمقارنة مع القطاع العام (قطاع الدولة) محدود التأثير بالمقارنة مع التخصيصات الاستثمارية للقطاع الصناعي خلال السنوات 1970 ـ 1980، رغم ما توالت على

الاقتصاد العراقي بعد التغيير الذي حصل عام 1968، أربع خطط تنموية، إذ اتسمت البرامج التنفيذية ما بعد ذلك التاريخ بتفضيل الأهمية النسبية لقطاع الدولة، وسمي بـ (الاشتراكي) من خلال مساهمته بإجمالي الناتج المحلي وتحفيزه للعوامل الإنتاجية الزراعية والصناعية أو في ملكية وسائل الانتاج ومصادر النقد الاجنبي، وغدت الدولة هي المتحكمة بتوزيع الموارد في مجال الاستخدامات المتنوعة أو في عوائدها أو في تحديد مستوى الأجور، وأسعار الفائدة وسعر الصرف للعملة الوطنية (الدينار) وتحديد الاتجاه العام لأسعار الجملة، وأصبح منحى التوجه في الشأن الاقتصادي للخطط يدار مركزياً.

كما يلاحظ أيضاً، اقتران الاقتصاد بنمط الاقتصاد الريعي الى حد بعيد (بالاعتماد على النفط) وهذا ما جعل الدولة ـ كمثيلاتها من دول الخليج النفطية ـ أكثر تحكماً بعلاقاتها مع المجتمع بوجود ريع النفط والاعتماد عليه ما جعلها تبتعد عن الاعتماد على المجتمع، وبالتالي أضعفت فاعلية دور مؤسسات المجتمع المدني أو دورها الرقابي، وبخاصة في الشأن الاقتصادي.

كانت الدولة العراقية (القطاع العام) هي الطرف الرئيس في عملية الانتاج، فهي تمتلك كل شيء، ابتداءً من موارد وثروات البلد إلى الخدمات، وكذلك 90% من أراضي العراق بيد الدولة، وهي الجهة المرجحة في تقديم المساعدات والتمويل والقروض للقطاعات الاقتصادية، وفي مقدمتها القطاع الخاص الذي يبقى

بحاجة ماسة جداً للدعم والتمويل من قبل المؤسسات المصرفية الحكومية.

فقد كانت الحكومة تمتلك نحو 192 مشروعاً مملوكاً للدولة يعمل فيها نصف مليون فرد يعاني أكثر من 50% منهم من البطالة المقنعة، وتعاني هذه المشروعات من التقادم التكنولوجي. ويتكون القطاع الصناعي العام في العراق من 61 شركة تضم 230 معملاً في المجالات الصناعية، وتنقسم الى القطاعات التخصصية الآتية: قطاع الصناعات الإنشائية الذي يضم تسع شركات ويعد أبرز القطاعات الصناعية في العراق، قطاع الصناعات الكيمياوية والبتروكيمياوية، قطاع الصناعات الهندسية، القطاعات النسيجية والغذائية والدوائية.

بعد الاحتلال

لقد أكد المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال المعروف باسم (قانون بريمر) على كيفية ارتباط الاقتصاد العراقي بالعالم الخارجي، وهنا ينطلق من التأكيد على ضرورة (انفتاح العراق على العالم) من دون تحديد طبيعة ووجهة هذا الانفتاح، نظراً الى ما يجلبه هذا (الانفتاح) من (تحقيق فوائد جمة) ويفترض ستراتيجية الانفتاح على الخارج ـ بحسب المشروع الاقتصادي لسلطة الاحتلال ـ ما يلي:

1 ـ فتح الأبواب أمام الاستثمارات الاجنبية من رؤوس اموال وتقنيات إدارية وتكنولوجيات حديثة، ويتطلب ذلك تشجيع الوصول الى كل هذه الموارد للمستثمرين المحليين بمنحهم

حرية التبضع في الاسواق العالمية وأمام المستثمرين الأجانب ذوي الخبرات في مجالات محددة.

2 ـ ربط الإصلاح المحلي بالإصلاح العالمي، ونظراً لأن الإصلاح العالمي ـ بحسب رؤية مهندسي هذا المشروع ـ هو تلك البرامج التي يتم تطبيقها في البلدان التي تخضع لوصفة المؤسسات المالية والنقدية الدولية الرأسمالية، فإن جوهر أطروحة بريمر واضحة هنا: يجب ربط الإصلاح المحلي بعجلة الإصلاح العالمي المطبق تحت حراب تلك المؤسسات المشار إليها.

وهكذا إذن، جاء بريمر وفي حقيبته جملة من القرارات والتشريعات بعد سقوط النظام. بدأت المحاولات لخصخصة حوالى 200 من مؤسسات الدولة بإجراءات وقوانين عديدة، فتم السماح للشركات الاجنبية في التملك بنسبة 100% من الأرباح، إضافة الى إمكان تحويل أرباح الشركات دون الخصوم للضرائب، كما تولى الامريكان تمثيل العراق في اجتماعات المنتدى الاقتصادي في عمان، ففي حزيران 2004 حضر «بول بريمر» المنتدى الاقتصادي في عمان وكان خطابه «أبلغت الحضور أن الهدف الستراتيجي للائتلاف هو فتح الاقتصاد العراقي على العالم، وذلك ما أصبح ممكناً بعد رفع عقوبات الامم المتحدة...». كما مثل الامريكان العراق في منظمة التجارة العالمية، وبهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي عمدت إدارة «بريمر» الى تخفيض الضرائب على

الشركات الاجنبية من 45% الى 15% كحد أدنى، وهذا ما جعل الجعبة التشريعية لمندوب الولايات المتحدة الامريكية في العراق تحظى بالأهمية لدى الدوائر وصناع القرار الأمريكي، وتعطي العراق الأفضلية في امتلاكه لأكثر قوانين الاستثمار الأجنبي انفتاحاً في العالم (الامر رقم 39 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة حول الاستثمار الأجنبي في 19 سبتمبر/أيلول 2003)، ولم تتوقف أجراءاته وقراراته وقوانينه عند هذا الحد، ففي يوم الاثنين 17 تموز 2003 قال بريمر، كما يشير في كتابه المذكور؛ «اتخذنا» خطوتين رئيستين في برنامجنا لإصلاح الاقتصاد على المدى الطويل، فقد أعلنت «بأن العراق سيبدأ بإبدال العملة الجديدة بكل الدنانير القديمة خلال الأشهر الثلاثة التي تبدأ في 15 تشرين الاول/ أكتوبر2003، ووقعت أيضاً على قانون إنشاء أول مصرف مركزي عراقي» ويقصد البنك المركزي العراقي ـ مستقل حقاً ـ، هو مؤسسة مماثلة لبنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي وأداة اقتصادية مهمة في أي بلد حديث يتمتع بالاستقرار»، وهي محاولة في أحياء النظام المالي. وقبلها عقد ماكفيرسون، مباحثات سرية مع شركات طباعة عدة، بشأن تكلفة طباعة العملة الجديدة وتاريخ تسليمها. وهكذا بنى بريمر قواعد وبيانات للاقتصاد تتماشى مع بيئة اقتصاد السوق وعناصره الجديدة، ومعالجة ذلك بأسلوب الصدمة.

فبعد الاحتلال والسعي باتجاه اقتصاد السوق، أصبح جزء كبير من العملية الانتاجية بيد القطاع الخاص، من دون بناء آليات حقيقية لطبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، فالصورة الحالية

للنظام الاقتصادي العراقي، جيَّرها واقع الاحتلال لصالح الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق. . وقد حاول المحتل أن يرسم ملامح هذا النظام الاقتصادي على واقع الاقتصاد العراقي المدمر ـ تحت دواعي المديونية الكبيرة التي ورثها الاقتصاد العراقي جراء السياسات السابقة ـ فانتهى الأمر الى مزيد من الفوضى الاقتصادية جراء سياسة الاستيراد المفتوح وانفلات السوق. . فمبدأ التوافق التلقائي الذي يفصح عن عدم التعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة في نظام اقتصاد السوق لا يمكن أن يتحقق في ظل واقع اقتصادي لا يملك أي ركائز للبنية الأساسية وللقطاعات الإنتاجية وبغياب البرامج الاقتصادية. وعندما تتجه الدولة الى تحرير التجارة وإزالة كل ما له علاقة بحركة مرور البضائع، تتوالد مشكلات من هذا التحرير، تنعكس سلباً على اقتصادها وبخاصة إذا كانت دولة تصنف على انها دولة نامية مثل العراق، ونعتقد أن الإشكالية الكبرى هنا هي الافتقار الى وجود آليات واضحة للعلاقة ما بين الحكومة (القطاع العام) والقطاع الخاص.

إن ستراتيجيات التنمية في العراق ركزت قبل عام 2003 على عملية النمو للأنشطة الاقتصادية العائدة للقطاع العام فقط، وتعدى الأمر في البعض منها إلى وضع برامج لتأميم بعض من مشاريع القطاع الخاص، وخطط لتأسيس شركات عامة تهتم بالخدمات الاجتماعية وخدمات النقل الخاص وأعمال البستنة وتربية الدواجن والنشر والإعلام، ولم تسمح الستراتيجيات السابقة للقطاع الخاص بإقامة مشاريع ذات مردود مادي يساهم في زيادة واردات الدولة إلا

من خلالها، فشكلت الجمعيات والتنظيمات المنظمة لها، فكانت الدولة هي المحتكر الأكبر لأداء القطاع التجاري، وانحصر نشاطا الاستيراد والتصدير عليها ولمختلف أنواع السلع والبضائع، وازداد الدور اتساعاً بعد إصدار قرار فرض الحصار الاقتصادي على العراق، فتولت على عاتقها تأمين السلة الغذائية والأساسية منها، عرفت فيما بعد بمواد البطاقة التموينية، وبذلك انحسر دور القطاع الخاص، فكانت نسبة مساهمته في هذا النشاط من إجمالي تكوينه للناتج القومي 7,5% سنة 1970 هبطت إلى 4,9% سنة 1980، و3,6% عام 1990 وبمعدل عام للمدة من 1970 ولغاية 2003 بلغ 6,9 %.

إن ما يواجهه الاقتصاد العراقي اليوم من مشكلات إنما هي ناتجة عن طبيعة قرارات دولة الاحتلال التي تم بموجبها خلخلة بعض أركان الاقتصاد العراقي، مثل التحول من النظام المركزي إلى نظام رأسمالية السوق الحر وما ترتب عليه من الخصخصة دونما دراسة ولا مراعاة لطبيعة المجتمع العراقي وما يشهده من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ملحوظه،ومن هذه المشكلات، على سبيل المثال لا الحصر، مشكلة (الإغراق). ويلاحظ هنا أن بنود منظمة التجارة العالمية تتضمن رخصة تسمح بفرض ضريبة مضادة للإغراق، والأمر لا يتطلب أكثر من معرفة بالقواعد والإجراءات المنظمة للضريبة المضادة للإغراق كما وردت في بنود منظمة التجارة العالمية كون العراق عضواً مراقباً في هذه المنظمة، علماً أن بنود هذه المنظمة تعطي سماحات للدول النامية الأعضاء في هذه

المنظمة حتى تعيد ترتيب أوراقها الاقتصادية في مدة تصل الى عشر سنوات. وعلى هذا فإن الصورة المرتبكة للاقتصاد العراقي الآن لا تنطبق لا من بعيد ولا من قريب مع صورة اقتصاد السوق. فالقطاع الخاص وبعد مرور أكثر من ثماني سنوات على تصنيف الاقتصاد العراقي على انه اقتصاد سوق، وبرغم إقرار قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006، لم ينشط إلا في قطاع التجارة جرياً وراء حافز الربح الكبير، فساهم في ظاهرة الإغراق التي أطاحت بالمتبقي من الطاقات الإنتاجية المتواضعة، والقطاعات الحقيقية لم تنشط الا بالقدر اليسير أمام التسارع في القدرات الانتاجية العالمية. والقوانين ذات المساس بمستقبل الاقتصاد وحماية المستهلك، العراقي مازالت معطلة مثل قانون النفط والغاز وقانون المنافسة والاحتكار وقانون حماية المستهلك، ومازالت البرامج الاقتصادية غير واضحة وما من تشريعات تفعل لحماية المستهلك، وما من قوانين لحماية العمال، واقتصاد الظل الذي توارثناه لم ينحسر بعد، وتدفق البضائع الذي تسبب في ظاهرة الاغراق يشير الى ان مصلحة الفرد (التاجر) هي الطاغية على مصلحة الجماعة. وفي النهاية وبعد أن أدركنا ومنذ أكثر من عقدين من الزمن اننا إزاء اقتصاد للمصادرة وليس اقتصاداً شمولياً إبان منظومة الحكم السابق، فهل سندرك متأخرين في منظومة الحكم الحالية أننا إزاء فوضى اقتصادية وليس إزاء اقتصاد حر؟

فما يشي به واقع التجربة في البلدان المتحولة (الاشتراكية سابقاً) أو البلدان النامية الأخرى من مثل (مصر، المغرب،

المكسيك، البرازيل، الأرجنتين . . .الخ)، أن الكلفة الاقتصادية والاجتماعية هي المعيار على بؤس الاعتماد على آليات السوق المنفلتة، بحيث أخذت المشكلات تتعمق وتتصاعد طرداً مع الزمن لتصبح عقبات كبيرة في طريق التطور اللاحق، إذ أن تجربة البلدان النامية مع التنمية ونظم الحكم المختلفة التي تفرض على مجتمعاتها هذه الفلسفة/ أو السياسة الاقتصادية أو تلك، أثبتت فشلها الذريع وكانت كلفتها باهظة لمجتمعاتها، ولم يعد باستطاعتها أن تدفع فاتورة فشل النظم وسياساتها التي لا تتسم بأية معقولية ممكنة، وفتح الاقتصاد العراقي بهذه الطريقة المهووسة تأتي في السياق ذاته، إذ أن الفشل بالإتيان ببرنامج اقتصادي عقلاني وواقعي ومنطقي لا يكون مبرراً لاعتماد برامج مفروضة من الخارج.

عُدّ توصيف النظام الاقتصادي للعراق ضرورياً لتشخيص مستوى التحول في السياسة الاقتصادية الراهنة بعد تجربة عاشتها البلاد عبر اكثر من نصف عقد من الزمن في خضم إطار دولة ريعية مركزية تتجه أيديولوجياً نحو ديمقراطية السوق، ولكنها تمسك برصيد الثروة والناتج المحلي الإجمالي بعد ان تأطرت الى حد بعيد بأنموذج اقتصادي نيوكلاسيكي او ليبرالي إلى حد ما، وهو الأنموذج الذي يرى بحماس أهمية فصل اقتصاد السوق الحر وقطاع الأعمال عن نشاط الحكومة، إذ ساد الاعتقاد بأن دور الحكومة الاقتصادي باستثناء القطاع النفطي الريعي يقتصر على تأدية ممارسة وظيفة الرقابة والإشراف على النشاط الاقتصادي العام مع تقديم

بعض السلع العامة الاساسية وترك النشاط الخاص ليسبح او يغرق بنفسهِ للنهوض بأعباء التنمية، ما جعل فكرة سيادة المستهلك تطغى على فكرة سيادة المنتج سواء على مستوى الموازنة العامة للدولة أو على مستوى الميزانية العمومية في سلوك الوحدة العائلية.

وهذا ما يؤكدهُ سلوك الموازنة العامة في طغيان نفقاتها التشغيلية وسيادة الطابع الاستهلاكي الحكومي الممول من موارد النفط الريعية، ما جعل النشاط الخاص شديد الصلة بالنشاط الاستهلاكي للحكومة والتحصيل السريع للربح ومبتعداً عن ولوج مجالات تنمية الاستثمار الحقيقي ما لم تقدمه الحكومة بصورة منحة، إذ يعبر عن ذلك بحلول ظاهرة التطورالسريع لتجارة السلع الاستهلاكية والتمويل الاستهلاكي في اقصى صوره وتدني النشاط الإنتاجي الخاص إلى أخفض نقطة في تاريخ البلاد الإنتاجي، وعلى هذا الأساس طبع النظام الاقتصادي بظاهرة شيوع تحصيل الريع او السعي وراء الريع كما يسمى اصطلاحاً rent seeking ليكون اليوم محور ما يفكر فيه النشاط الخاص في تعاطي نشاطهِ الاقتصادي وتشابكه مع النشاط الاقتصادي للحكومة، او ربما يمكن القول أنه نشاط يتطفل parasitize في الغالب على النشاط الريعي الحكومي، إذ ينصرف مفهوم تحصيل الريع او السعي وراء الريع: على الطريقة التي تستخدم فيها موارد البلاد الحقيقية من أجل الاستيلاء على الفائض الاقتصادي الذي يتم تحصيلهُ غالباً بصورة ريع مكتسب، فالنشاط الخاص كثيراً ما يسعى الى دفع السياسة الاقتصادية

باتجاهات تؤدي الى نجاحات إسمية لا تولد نطاقاً مستداماً من القيمة المضافة ولا توفر في الغالب مقادير إنتاجية او استثمارية مؤثرة تمتلك القابلية والشروط الموضوعية على استدامة التنمية، باستثناء تعظيم تحصيل الريع، كالتمتع بإعفاءات ضريبية كبيرة او الإفادة من سياسات حمائية واسعة أو الانغماس بمسائل تدهور أسعار صرف العملات لتوليد نشاط اقتصادي مرتفع التكاليف لا يساير الاستقرار ولا يساند التنمية، وهي الظاهرة التي أطلق عليها بحق الكُتّاب (1988 Rowley, Tollison and Tullock) في كتابهم الموسوم: الاقتصاد السياسي في تحصيل الريع او السعي عن الريع بأنها نجاحات تؤدي الى تحصيل الربح عبر نشاطات مباشرة غير منتجة.

رابعاً ـ الفلسفة الضائعة

من المعروف أن هناك تبايناً بين مفهومي السلطة والدولة، إذ أن مفهوم السلطة لا يعني بالضرورة تطابقه مع صناعة الدولة، ففي الاعم الاغلب تمتلك الجماعات البشرية أدوات تشكيل السلطة، لاعتبارات القوة العسكرية، الانقلابات، التحالفات مع قوى خارجية، ولكنها بالتأكيد تفتقر إلى مقومات وعناصر تكوين الدولة. فالدولة لا تحددها مفاهيم الارض، الجماعات البشرية والحاكم أو (القيادة)، الدولة تحتاج إلى أن تمتلك مشروعاً حضارياً يحدد مسيرتها في الحياة، ويكون قادراً على التطور والبناء الداخلي كما يكون قادراً على التفاعل المستمر مع كل المعطيات السلبية

والإيجابية. فمشروع الدولة هو مشروع يمتلك فلسفته الخاصة ورؤياه الآنية والمستقبلية، ويلقي نظرة موضوعية على الماضي من دون أن يستغرق في فكرة الماضوية كمرجعية تاريخية له.

وفي الدستور العراقي الحالي لا نجد تصوراً لفلسفة الدولة ـ من ضمنها بالطبع الفلسفة الاقتصادية ـ كما لم تكن هناك فلسفة للدولة في الدستور المؤقت في زمن النظام السابق، فالقيادات السياسية تمكنت من تشكيل سلطة للحكم في غياب معايير الدولة وبالتالي لم تتمكن من تقديم مشروع حضاري يتناسق والتاريخ الحضاري للعراق، وقد انسحبت هذه الاشكالية على الفلسفة الاقتصادية للدولة العراقية، فنجد أن الناتج المحلي العراقي، على سبيل المثال، اعتمد بشكل شبه كلي (97%) على صادرات العراق من النفط تاركاً كل الخامات الأولية التي تمثلها أرض وادي الرافدين مهملة، وهذا بدوره أدى إلى ركود اقتصادي كبير وتوقف حركة الإنماء، بل وتراجعها إلى مستويات متدنية، وهذا بالطبع يعكس تدني بقية الاتجاهات التي تتفاعل بشكل مباشر مع حياة الانسان اليومية، ابتداء من مناهج التعليم الاولي وحتى الجامعي، وأيضاً في القطاعات الصحية، الزراعية والصناعية، ما يمكن اعتباره جريمة في إيقاف النهج الحضاري وبخاصة إذا اعتبرنا ان العراق من أكبر البلدان القادرة على تقديم مواد أولية، وخامات طبيعية، نتيجة للتكوين الجيولوجي لأرض العراق، هذا غير توفر العنصر البشري الذي هو أساس البناء الحضاري لكل الحضارات الأرضية.

وتتشكل فلسفة الدولة عند مفهوم (العقد الاجتماعي)، فالعلاقة بين الفرد كأحد عناصر المجتمع وبين الدولة يجب ان تكون واضحة، ومحددة عند كتابة الدستور ليصبح الدستور بالتالي المرجع القانوني لتفسير سلوك الافراد سواء كانوا رجال سلطة او من بقية طبقات المجتمع الانساني، وبحيث لا يمكن للسلطة أن تصبح فوق المجتمع، ولكنها تفسر كجماعة تنفذ الشرعية القانونية بين الافراد، وفي حال فشل السلطة في القيام بدورها تحل ويتأتى لانتخابات عامة تفرز من خلالها صناديق الاقتراع منظومة سلطة جديدة.

غير أن الإشكالية التي يعاني منها رجال السلطة في العراق والمجتمع العراقي المعاصر هو في غياب فلسفة تحدد فكر الدولة واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمعرفية على السواء. ففي الوقت الذي كنا نرغب فيه أن يتحول العراق من الاتجاهات الثيوقراطية في عصر صدّام الذي اعتبر ان سلطاته إلهية، جرّدت الدولة من مفاهيمها وحولتها إلى دولة الرجل الواحد كما قال لويس الرابع عشر يوما (أنا الدولة والدولة أنا).

فالعراق الحالي يعاني من غياب نظرية فكرية ترسم ملامح الدولة، فحتى هذه اللحظة لم يقدم لنا المشرع الاحتلالي الجديد تفسيراً للاتجاهات الفكرية للدولة العراقية. وكان الدستور قد طرح تعريف العراق بانه (دولة فيدرالية ديمقراطية) لكنه لم يقدم تفسيراً

للبناء الفيدرالي والديمقراطي في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية ما اتاح ظهور فكرة التخلي عن الفيدرالية لصالح الحكم المركزي، وهو أول مراحل نقض الديمقراطية التي صرح بها الدستور، ما يعكس وجود مفهوم مائع للدولة. فقد تم التعامل مع العراق بأشكال مختلفة في آن واحد، فعندما يتم الحديث عن العرب المسلمين نجد هناك مفهوماً يطرح موقفاً طائفياً (سنّة وشيعة)، وعندما يتم الحديث عن القومية نجد (الاكراد) وهم يطرحون مشروعاً قومياً خاصاً بشمال العراق، أما بقية المذاهب الدينية والفكرية، والأقليات القومية فتضيع بين هذا وذاك، ما أوجد الكثير من الإشكالات نؤشر منها: (الكُرْد الفيليّون، التركمان، الشبك، الصابئة المندائيون، الآثوريون، الكلدان) وغير هم كثير ممن هم جزء من النسيج الاجتماعي العراقي عبر حركة التاريخ.

فلم يقدم الدستور تفسيراً لمفهوم النظرية الاقتصادية التي يفترض ان تتبعها الدولة، فالعراق خرج من نظام ادعى أنه نظام اشتراكي ولكنه تحول إلى التطبيقات الرأسمالية بشكل فاضح خلال الفترة السابقة لسقوط الصنم. والآن وبعد كل هذه السنوات لم يقدم لنا منظّرو الاقتصاد العراقي الحالي تصوراً لأي مدرسة اقتصادية تتبعها الدولة، فالسلطة في العراق لا تتصرف كسلطة رأسمالية، وهي ترفض ان تتبع الاقتصاد الاسلامي، كما انها خارج منظور الاقتصاد الاشتراكي.. فإذا قرر اقتصاديو العراق الانضمام للاقتصاد الدولي فما هو النظام الاقتصادي للعراق المعاصر؟

وعادةً ما يتم تعريف العراق باعتباره بلداً زراعياً وبخاصة أن التعريف التاريخي كان ينحصر في كونه (بلاد الرافدين، أرض الرافدين، بلاد ما بين النهرين، أرض الحضارات وارض السواد)، وكلها تسميات جاءت لتقدم العراق كبلد زراعي من الطراز الاول، أما الآن وفي عصر انهيار النظم الزراعية وإشكاليات مصادر المياه، فكيف يمكن تعريف الاقتصاد العراقي؟

وإذا اعتبرنا العراق بلداً زراعياً فهذا لا يعني عدم إمكان أن يتحول إلى بلد صناعي في الوقت عينه، غير أنه في كلتا الحالتين يجب تحديد فلسفة ما لتفسير معنى أنه بلد صناعي، أو يقوم على أسس صناعية وزراعية في آنٍ واحد. فالمقومات الصناعية في العراق تمكنه من أن يصبح في مقدمة البلدان الصناعية، غير أن الاشكالية تكمن في السياسات السلبية. ففي عصر صدام ونتيجة لدخوله الحرب مع إيران وحاجته لمساندة دول الخليج، فقد منح مساحات كبيرة من الأراضي لكل من السعودية والكويت (خصوصاً ما كان يعرف باسم مناطق الحياد)، إضافة إلى مساحات أخرى اعطيت للأردن، وكانت الدراسات الجيولوجية قد اشارت إلى وجود كميات هائلة من العناصر الاولية في هذه الاراضي منها (اليورانيوم) وقد ذهب للسعودية، والفوسفات والكبريت والتي منحها للأردن، فقد ضحى صدام بثروات وطنية هائلة في سبيل حربه الفاشلة، فهل ستتمكن السلطات الحاكمة اليوم في العراق من استرداد هذه الثروات المهدرة؟

خامساً ـ دور الاحتلال في طمس الفلسفة الاقتصادية للعراق

أصدرت مجموعة عمل الاقتصاد والبنى التحتية Economy and Infrastructure Working group التابعة لمشروع مستقبل العراق The Future of Iraq Project الذي انشأته وزارة الخارجية الاميركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، جملة من الإجراءات والتوصيات والقرارات تغطي الاقتصاد والبنية التحتية والصحة العامة والاحتياجات الإنسانية وإجراءات مكافحة الفساد، تضمنت ستراتيجية تهدف وبشكل سريع الى بناء قطاع خاص، من خلال خصخصة المؤسسات الحكومية «من دون دراسة الجدوى الاقتصادية من ذلك» وتحقيق نمو اقتصادي، من خلال «الإصلاحات الاقتصادية» التي ينادي بها صندوق النقد الدولي.

وجرياً مع هكذا أفكار وكسرعة غير مدروسة بحكمة، فقد عملت السياسة التي اتبعتها السلطة الانتقالية المؤقتة بقيادة بول بريمر، انتقالةً اقتصاديةً مفاجئةً بتحويل الاقتصاد ذي التوجيه الذي تديره الدولة والمحكوم بقراراتها المركزية، إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق ويلعب القطاع الخاص الدور الرئيس فيه، من دون الأخذ بالاعتبار لما يعانيه الاقتصاد العراقي من أمراض قاتلة وثقيلة، يصعب حلها بين يوم وليلة، بل تتطلب إصلاحات غير التي يفكر بها بول بريمر. ومثل ما جرى للاقتصاد، أيضاً جرت إصلاحات في الأطر القانونية، والإدارية والمالية، وغيرها، على كثرتها، لكنها لا تتسم بوجود شروط ومناخات مناسبة لتطبيقها، وما تزال هذه

الإجراءات والقوانين، تحمل بذرة تناقضاتها، وحتى التي طبقت على الارض، تحمل معها معاناة ضعف الاستيعاب وتناقضات الواقع والتطبيق، لأنها لاتتناسب مع ظروف العراق واقتصاده.

إن عملية الخصخصة الجبرية هذه تتعارض مع حرية اختيار الشعب العراقي لنظامه الاجتماعي والاقتصادي لمرحلة ما بعد الحرب، فمهما بدت الخصخصة مغرية لبعض الباحثين الاقتصاديين، من المهم جداً، عدم فرض هذه النظرية على العراق، بل أن تكون نتيجة للأخذ بعين الاعتبار حسنات الخصخصة وسيئاتها وباختيار من الحكومة العراقية، اذ أن المرحلة الانتقالية التي مر بها العراق برزت المشاكل الأكثر الحاحاً، والتي تتعلق بمشكلة البطالة، وفي إيجاد فرص العمل «للشباب تحديداً»، ومعالجة المستويات المعيشية المتدنية بسبب الاضطرابات في الاجور المنخفضة وتداعيات التضخم، بالاضافة الى هيكلة الدفع.

لقد نص البيان الصحفي لصندوق النقد الدولي، والصادر في 30 أيلول/ سبتمبر عام 2004، والتي أعلن فيه إطلاق برنامجه «المساعدات الطارئة لحالات ما بعد النزاع» على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية أساسية لتحويل العراق الى اقتصاد السوق، بما في ذلك الإصلاح الضريبي، وإصلاح القطاع المالي وإعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام، وأكد البيان على ضرورة تحقيق تقدم في هذا المجال خلال عام 2005، وقد انعكست أولويات الصندوق بشكل مفصل في رسالة النيات المؤرخة بتاريخ 24/ أيلول والتي

عبرت فيها حكومة العراق المؤقتة عن نيتها على اتباع سياسات تتماشى مع سياسات الصندوق.

إذ تشير الفقرة 21 من هذه الرسالة، بأن العراق قد سن قانوناً جديداً يتعلق بالاستثمارات الأجنبية ينص على السماح للأجانب بالتملك في جميع القطاعات الاقتصادية، وتنص الفقرة 38 على التزام الحكومة بدراسة وضع العديد من مؤسسات القطاع العام التي وصفتها الرسالة بأنها «غير قابلة للنمو ضمن الهيكلية القائمة» وعلى الانتهاء من الدراسة في نهاية عام 2005، لتتمكن الحكومة من وضع الخطط لإصلاح أو إعادة هيكلة هذه المؤسسات، كما تناولت الرسالة مواضيع أخرى تتعلق بإنهاء الدعم المالي للمحروقات وإنهاء برامج البطاقة التموينية، وتحديد رواتب موظفي الحكومة ورواتبهم التقاعدي ... فكيف يفسر ذلك، ضغط أو بعيد عن الضغط للتنفيذ؟

هذه الوصفة أو الشروط، أو سمّها ما شئت، وبصرف النظر عما يجري من حديث من قبل الممولين، وما أجري من تعديلات، لكنها في التفسير النهائي لا تأخذ بظروف العراق الخاصة، فهل يعقل أن توضع إصلاحات من دون أن تكون هناك ستراتيجية تنموية شاملة.. .فقد ركزت سياسة التثبيت والتكيف الهيكلي التي تتبناها المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على إعادة تشكيل الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فلم تعد «دالة الهدف المعلنة لديها: التنمية وعدالة التوزيع، ولكنه «الاصلاح الاقتصادي.. ولكن بطبعة الصندوق».

أما الآليات التي تستخدم لتنفيذ هذه السيناريوهات «للصندوق» كشروط موضوعة لخفض ديون النظام السابق، البالغة «115 ـ 120» مليار دولار ففي تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2004، وافق «نادي باريس» على خفض مستحقاته من الدين العام، والبالغة 42 مليار دولار من أصل المبلغ الكلي، وبنسبة 80%، على أن يجري هذا التخفيض مشروطاً لتحقيق العراق للأهداف التي وضعها صندوق النقد الدولي في نهاية عام 2008.

وقد ساق البروفيسور ستيجلز، في حلقة نقاش حول الوضع في العراق عن سياسات صندوق النقد الدولي في روسيا في التسعينات، كمثال على ما يجري في العراق، فقد أوضح «إن الناتج المحلي الإجمالي في روسيا قد انخفض بنسبة 50% وإن مستوى الفقر قد ارتفع من 2% الى ما بين 20 ـ 24%، وذلك نتيجة للتحول السريع من اقتصاد اشتراكي الى اقتصاد حر. وأشار البروفسور المذكور إلى هذه الستراتيجية التي ينوي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي تنفيذها في العراق لها تاريخ حافل بالاخفاقات

وقد كانت النتيجة أن المسوحات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية التي أجريت خلال العامين الاخيرين من طرف مؤسسات عدة من بينها وزارة التخطيط العراقية، كشفت «أن حوالى 23% من السكان يعيشون تحت خط الفقر، وما يثير الانتباه هو التفاوت الملحوظ في مستويات الفقر في الريف المرتفعة جداً لدرجة أن نسبة الحرمان هناك بلغت 65%، أي أنها تعادل ثلاثة

أمثال النسبة في المناطق الحضرية»، وما يؤكد ذلك هو الدراسة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة التخطيط العراقية، التي أشارت أن ثلث الشعب العراقي البالغ تعداده 27 مليون يعيش في فقر، ويتطلب ذلك إعطاء الاولوية في السياسات الحكومية إلى برامج التنمية، وذلك من خلال توفير خدمات البنية التحتية وتوسيعها وضمان استقرارها ومكافحة الفقر ورفع مستوى الدخول بشكل عام، حيث «بينت الفترة المنصرمة تفاقم التفاوتات الاجتماعية وتعمق الفرز الطبقي والاجتماعي، فقد أسهمت الوقائع أعلاه في تعميق التفاوتات الداخلية التي هي نتيجة منطقية لنوعية علاقات الملكية والسلطة، إذ يلاحظ وجود فوارق كبيرة في مستويات الدخل لصالح الفئات التي راكمت الثروة وحصّلت المداخيل العالية عبر أنشطة ريعية لا صلة لها بالإنتاج، فضلاً عن الإيرادات غير المشروعة المرتبطة بالفساد المالي والاداري».

وتشير الحصيلة الملموسة حالياً لتراكمات آثار هذه السياسات، الى أن نمطاً جديداً لتوزيع الدخل قد بدأ بالتبلور ولا يحتاج الى عناء كبير للتدليل عليه، وقد نجم عن ذلك، بالتبعية، تباينات شديدة تحدث الآن في مستوى معيشة الطبقات الكادحة والفئات الوسطى، في حين أدت «في المقابل» الى تحسين واضح في دخول بعض الشرائح والفئات الاخرى، وعلى مدى السنوات الاخيرة يلاحظ تنامي مصالح خاصة قوية ونشوء قطاع أعمال بنفوذ متزايد، خصوصاً أن بعضه يرتبط بقوة ببعض الاوساط البيروقراطية،

وبالمقابل يلاحظ الضعف الشديد لنظام الحماية الاجتماعية واستمرار المعاناة اليومية لشرائح واسعة في المجتمع، وتشتد هذه المعاناة بفعل العجز الفادح في ميدان الخدمات، لاسيما الكهرباء والماء، وفي ميدان الصحة والتعليم وفي توزيع مفردات الحصة التموينية.

سادساً ـ التوصيات

1 ـ لا بد من وضع خطط ستراتيجية من شأنها النهوض بالاقتصاد العراقي في كل المتغيرات الاقتصادية الكلية، ونقصد من ذلك ان تكون هناك سياسة كلية خمسية مثلاً، وهناك منهاج سنوي وهناك خطط تتجاوز العشرة أو الخمسة وعشرين عاماً، وهذا ما يمكن أن تتبناه وزارة التخطيط العراقي.

2 ـ إضافة الى ذلك فإن هذه السياسات الإقتصادية تعقبها سياسات اقتصادية قطاعية،اي هناك خطة اقتصادية للقطاع الصناعي وهناك خطة اقتصادية للقطاع الزراعي والقطاع الخدمي وكيفية تكوين سياسة تجارية.

3 ـ تحديد طبيعة العلاقة مع المنظمات الدولية. فالعراق بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 وقّع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي على أساس التخفيض التدرّجي للديون بالإتفاق مع نادي باريس، وهذه اتفاقية كانت لها شروط قاسية وعالية السقف، ولها انعكاسات اجتماعية خطيرة، ومنها رفع اسعار

المنتجات النفطية ومحاولة تقليص مفردات البطاقة التموينية وما يمكن ان يؤول اليه الأمر في مواجهة أسعار المواد الغذائية فيما لو تم إلغاء هذه البطاقة.

4 ـ يُعدّ اقتصاد السوق الاجتماعي نظاماً يسعى إلى تحقيق تنمية اقتصادية بواسطة آليات السوق مع خضوعه لحالات التصحيح والترشيد بما يتطابق مع أهداف التنمية الاجتماعية ومتطلباتها، وبما أن برامج الإصلاح الاقتصادي يترتب عليها تكاليف اجتماعية تؤثر على المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود، لذا يفضل اتباع هذا النظام في البلدان التي تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى، لاسيما العراق.

5 ـ إن تطبيق برامج التكييف حسب وصفات مؤسسات التمويل الدولية بما فيها من إطلاق العنان لاقتصاد السوق وإلغاء الدعم الحكومي يؤدي إلى اختلال ميزان العدالة الاجتماعية في هذه المرحلة، ويؤدي إلى تهميش شرائح واسعة من المجتمع واستشراء الأزمات الاجتماعية التي تهدد سلامة المجتمع ككل. لذا يجب تطبيق برامج التكييف بشكل تدرّجي يضمن للدولة دوراً في إعادة توزيع الموارد بهدف تحقيق العدالة من دون التدخل بتخصيص تلك الموارد.

6 ـ إن انخفاض المستوى المعيشي في العراق يشير إلى أن نسبة عالية من السكان يعانون من نقص الاحتياجات الأساسية،

كالغذاء والرعاية الصحية والتعليم والسكن الملائم وغيرها من الخدمات، بالرغم من ارتفاع تخصيصات الدعم الحكومي بعد عام 2003. ألا أن المشكلة لا تكمن في الدعم بقدر ما تكمن في تردي الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات الاقتصادية، وإن الإنفاق الاستهلاكي في مجال الدعم للمواطنين يتآكل بسبب ارتفاع معدلات التضخم، لذا يجب تحسين الأداء الاقتصادي وبالأخص القطاعات الإنتاجية لغرض تحقيق زيادات بمستوى الناتج الحقيقي لكي يحد من آثار التضخم.

7 ـ إن واقع الاقتصاد العراقي يشير إلى ضعف التنسيق المؤسسي ما بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لذا نوصي بتطوير تلك المؤسسات وإرساء الآليات المؤسسية في عملية الإصلاح الاقتصادي الشاملة على أساس الاشتراك في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية.

8 ـ إن الدستور العراقي يكفل تحقيق دولة الرفاه المنشودة، لذا يجب تفعيل فقرات الدستور الخاصة بالإصلاح وفي مجال التنمية البشرية لغرض ضمان مستوى معيشي ملائم بالإنسان العراقي، مع الدعوة المستمرة لتحقيق تطور حقيقي في مجال البنية التحتية والخدمات والتنويع في القاعدة الإنتاجية وتوسيعها.

التوصيات الختامية

1. الابتعاد عن ربط الهوية العراقية بالإثنية أو العرق (عربي ـ كردي ـ آشوري. . .) أو (مسلم ـ مسيحي ـ صابئي ـ يهودي. . . .)، إلى هوية عراقية.
2. ترسيخ الهوية العراقية في ظل التوجه نحو الفيدرالية والكونفدرالية مع الوقوف لتأمل تجربة إقليم كردستان.
3. الحفاظ على هوية محافظة كركوك (هوية عراقية) وليست (كردية) أو (عربية) ونحن على ثقة بان محافظة كركوك قادرة على المحافظة على هويتها العراقية وتجربة الموصل التى صمدت أمام تركيا خلال عقد الأربعينات بإثبات عروبتها وعراقيتها.
4. توجيه وسائل الإعلام والبرلمان في ظل المحاصصة السياسية التحزبية نحو تمجيد الدولة العراقية بكل أطيافها وإثنياتها وثقافتها.
5. التأكيد على الحاجة إلى الأفق التاريخي والابتعاد عن الوعي المسيَّس.
6. تفعيل الوجود المجتمعي ودفعه إلى التحدث والتحرر من الاستبعاد.

7. التأكيد على الاعتناء بالإنسان المواطن وتوفير كل ما يمكن للارتقاء بنوعية الحياة التي يعيشها المواطن الإنسان وحاجاته ليكون مواطناً بمعنى الكلمة.

8. ترك وإيقاف الثأرية السياسية التي تهتك المواطنة، وعلى الكتل السياسية إذا أرادت أن تبني العراق بمواطنة صالحة وهوية وطنية عليها أن تسير بهذا الاتجاه.

9. الدعوة إلى ندوة من قبل المركز بعنوان (أدراج الجنسية والمواطنة الآثار والمعالجة).

10. تعديل وسن الضوابط التي تحكم العمل الإعلامي في العراق وبالشكل الذي يقوض النيل من المواطنة ويعزز مفهومها.

11. بناء منظومة تربوية وإعلامية (حملة) لترسيخ وتنشيط أسس المواطنة لدى الفرد العراقي.

12. إقامة الدراسات الميدانية التي تكشف عن قوة الشعور بالمواطنة وعناصر إغنائها وتفتيتها.

13. النظر إلى الإعلام الوافد على انه منافس محلي يستدعي الدراسة والعمل على تغذية المضمون والإنتاج الإعلامي بعوامل جاذبة تقلل مقادير الضرر المتوقع من الارتماء بالإعلام الوافد.

14. النظر إلى موضوع المواطنة نظرة ميدانية وواقع مائع (غير منظور) وليس على انه طارئ أو غير منظور.

15. الاهتمام بالتربية الإعلامية كمتغير جديد يستدعي الدراسة والتثقيف والتقويم وأن يقام مؤتمر وطني شامل حول أسس الإنتاج والاستهلاك والتصدير للمضمون الإعلامي في العراق.

الفهرس

المواطنة والهوية العراقية

بدت الرغبة بتمزيق المجتمع العراقي (الهوية/الثوابت المجتمعية)، ضرورة وأولوية لقوى الاحتلال بشكل خاص ولمجمل الدول الغربية، فالصراع القائم حالياً هو صراع ثقافي وحضاري متعدد الأوجه والمجالات، وفي هذا كله تحاول منظومة الحضارة الرأسمالية (الغربية ـ الأمريكية) من فرض أجندتها على المجتمعات الأخرى، من خلال أدواتها ووسائلها الإعلامية التي وصلت مستوى الاحتراف في العمل الدعائي والثقافي والإعلامي.

